دراسة

تغير المناخ والطاقة والبيئة

التنمية المستدامة في الجزائر

صورة وتشخيص لموعد معلّق

كريم تيجاني

أكتوبر 2021

يجب أن يتضمن النهج الحقيقي للتنمية المستدامة في الجزائر فهماً عميقا للأبعاد البيئية والاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري من أجل اقتراح أهداف تتوافق مع خصوصياته المحلية.

إن التوفيق بين تحديات الحداثة وثقل التقاليد سيكون حجر الزاوية في صرح التنمية المستدامة الجزائرية الأصيلة والمتوازنة.

لذلك يجب أن يأخذ نهج للتنمية المستدامة هذا في الاعتبار ثراء التراث الجزائري، لا سيما فيما يتعلق بالموئل والحرف اليدوية وفنون ومهن الأسلاف، ودمجها في متطلبات العالمية.

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

التنمية المستدامة في الجزائر

صورة وتشخيص لموعد معلّق

يجب أن تتحدث التنمية المستدامة باللغات والتعبيرات المحلية للجزائري العادي، وتفهم أيضًا عمقه الحقيقي، وتقدم له المزيد من التحديات المتناسبة مع نقاط قوته وكذلك نقاط ضعفه. يجب دعوة حكامه ليس فقط لملء خانات مؤشرات نجاح الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، ولكن أيضًا لتحديد تلك المتعلقة بتطوره الشخصي اليومي معهم.

في مجتمع لا يزال يبدو راكدًا في مفترق الطرق بين الأصالة والحداثة، وكلاهما لم يتم استيعابهما بشكل جيد، يمكن أن تكون التنمية الجزائرية المستدامة الحقيقية بمثابة نسمة هواء منعشة للمجتمع الجزائري في القرن الحادي والعشرين. ربما سيجد المجتمع الجزائري أخيرا طريقه الأصيل نحو تنميته المستدامة، بالدرجة الأولى، في البحث عن التوازن الضائع بين عالميته الطبيعية والطبيعة المحلية لتقاليده.

إن التراث الجزائري مليء بالمعرفة والممارسات الاجتماعية التي لا ينبغي تجاهلها من قبل المفكرين والفاعلين في التنمية المستدامة الجزائرية. وهذا ينطبق على موائل وحرف وفنون ومهن الأجداد، فضلاً عن التراث الجيني للأنواع النباتية والحيوانية المستأنسة التي تم تطويرها في كل منطقة من المناطق الإحيائية الجزائرية. بالمثل، يمكن أن يستند التخطيط العمراني وإدارة المياه وكفاءة الطاقة والعديد من المجالات الأخرى للتنمية الجزائرية إلى مثل هذا التراث، الذي تعود بعض عناصره إلى عصور ما قبل التاريخ والعصور القديمة، وليس فقط إلى قرون أو أجيال مضت.

لمزيد من المعلومات
https://algeria.fes.de/ar/

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

تغير المناخ والطاقة والبيئة

التنمية المستدامة في الجزائر

صورة وتشخيص لموعد معلّق

جدول المحتويات

1	المقدمة	2
2	قلتم « تنمية مستدامة » ؟	4
3	واقع وأوهام التنمية المستدامة في الجزائر	13
4	من الالتهام المستدام إلى « طريق الواحة »	26
5	استنتاج	33
	المراجع	34

1

مقدمة

في الجزائر، ومنذ تسعينيات القرن الماضي، كانت عبارة « التنمية المستدامة » تخترق بشكل تدريجي ولكن بثبات الخطابَ السياسي وكذلك المجال المؤسسي. وقد أشير إلى التنمية المستدامة منذ تعديلها الأخير في ديباجة الدستور الجزائري بوصفها « إطارًا » لـ « بناء اقتصاد منتج وتنافسي » (RADP 2016). وهكذا اقترح المشروع الأخير الذي يخضع هذا النص التأسيسي للمراجعة حاليًا تعزيز مكانة التنمية المستدامة والبيئة (Rebah 2020). يوضّح هذا مدى اعتراف الدولة الجزائرية بهذا المفهوم.

التطوع الراسخ للدبلوماسية الجزائرية في إظهار التزامها بالتنمية المستدامة على الساحة الدولية يشير إلى أنها تعتبر أيضًا في أعلى مستويات الدولة رصيدًا أساسيًا لمكانة الجزائر.

وبالمثل، على مستوى المجتمع المدني، وكذلك ضمن شريحة معينة من القطاع الخاص، تعتبر التنمية المستدامة موضوعًا شائعًا إلى حد كبير، سواء في المجال الجامعي أو في العالم الجمعوي، وحتى بين بعض رواد الأعمال الجزائريين. أما بخصوص الذين يجيدون استخدامها استخدامًا فعالًا يمكن أن تكون « كلمة مفتاحية »، حيث تملك في الواقع القدرة على فتح الكثير من الأبواب، سواء على مستوى جهاز الدولة الجزائري، أو على مستوى السياسة الدولية، كما أنها تمكّن أيضا من الولوج إلى السوق العالمية.

أما بالنسبة للمشهد الإعلامي الجزائري، فعندما يتم طرح موضوع التنمية المستدامة، سواء كان ذلك بشكل عام أو في سياق تنفيذه في الجزائر، فمن الواضح أن التعليقات نادراً ما تكون نقدية وضرورية. وعادة ما يتم طرحها للجمهور كمعيار حتمي للحداثة. هذا أكثر ما يلفت الانتباه في حالة بلد مثل الجزائر، الذي يبحث عن نموذج تنموي قادر حقًا على تحريره من أسوأ عاداته الاقتصادية : الريع الأحفوري.

لقد قُدّمت التنمية المستدامة في الجزائر رسميًا كوصفة سحرية يتعين عليها في الكثير من النواحي أن تساعدها على التخلص نهائيا من شياطينها السياسية القديمة. كما ينبغي أن تساعد على التحرر من ذهنية قادرة على شلّ المجتمع الجزائري في طريقة تفكير وعمل قاتلة، خاصة لكل أشكال الإبداع والتنافس، وإجهاض الرغبة في التطور التكنولوجي والاجتماعي في مهدها. وفقًا لكل وسائل الإعلام هذه وللسياسيين ولعدد من أعضاء المجتمع المدني، يمكن لهذا التحرير أن يتمّ في الغالب باسم اجتماع غير مسبوق وحاسم لثلاثة مبادئ أساسية لا يمكن فصلها عن التنمية المستدامة : الكفاءة الاقتصادية والمساواة الاجتماعية والجودة البيئية.

رغم ذلك، بمعالجة قضية التنمية المستدامة في الجزائر بقدر من الأمانة والنزاهة الفكرية، هل سيظل من الممكن الاعتماد بشكل كامل على مثل هذه الصورة المثالية للوهلة الأولى ؟ ألن يكون من المناسب استكشاف هذه القضية بمزيد من التعمق لإزالة ذلك البريق الإعلاني ؟

من الواضح أنه لا يمكن معالجة مسألة التنمية المستدامة في الجزائر ناهيك عن التشكيك فيها دون إخضاعها دون شروط لتشخيص أقل تساهلا مع السرد الذي يظهرها في صورة أبهى مما هي عليه الواقع.

إن الموضوع الأساسي لهذه الدراسة هو إذًا الاستجابة لهذه الضرورة، ليس فقط بالاكتفاء بنقد ما هو موضع نقد، بل قبل كل شيء، وفي المقام الثاني، بإرساء أسس تفكير أقل تقليدية للتنمية المستدامة الجزائرية. كما أنها ستقترح في المقام الأول بعض بوادر مسار ممكن آخر، استنادًا إلى تكييف محلي أكثر لمفهوم ربما هو عالمي أكثر من اللازم للتوغل داخل الأعماق الحقيقية للجزائر. لكن كيف يمكن إقناع الجزائريين بوجاهة أهدافها دون بذل جهد لتقريب التنمية المستدامة ؟

ما هي الوسائل والمنهجية التي سيتم من خلالها معالجة هذا البحث ؟ من الجيد في البداية توضيح أن هذا التشخيص ليس عملا أكاديميا ولا عمل خبير يملك صلاحية الوصول إلى الهيئات الرسمية الرئيسية للتنمية المستدامة في الجزائر. فالتحليل والتفكير الذي سيُقدم هنا لجذب انتباه وذكاء القارئ والقارئة هو قبل كل شيء ثمرة عقد طويل من الخبرات والاستقصاءات الشخصية.

اكتُسبت هذه المعارف وطُوّرت بشكل كبير على أرض الواقع، بعد سنوات طويلة من المراقبة والتعاون والاجتماعات والاستطلاعات والمشاورات والمقابلات مع عدد كبير من الفاعلين والفاعلات في مجال التنمية المستدامة في الجزائر، وتشكّلت في مجموعة انتقائية للغاية من الفئات الاجتماعية ومجالات العمل والتأثير. ولأجل هذا قطعت آلاف الكيلومترات عبر هذه الأراضي الشاسعة، أراضي الجزائر، أحيانا بالسيارة، أو القطار، أو الحافلة، أو سيرًا على الأقدام، أو على متن طائرة، وأحيانا أخرى على الخيل أو الحمير، وحتى على متن الشاحنات، من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، ومن التل مرورًا بالهضاب العليا، ومن أبواب الصحراء إلى عمق الجنوب الجزائري الكبير. استكشفت تقريبًا جميع مناطق الجزائر، مما أتاح لي فرصة اللقاء والاختلاط بالسكان ومن ثم بثقافات معظم مناطق الجزائر. بالإضافة إلى هذا العمل الاستقصائي الميداني، ترتكز هذه الشهادة أيضا على العمل الطويل والدؤوب في مراجعة

الصحف وكتابة المقالات التحريرية على مدار أكثر من عقد (Nouara Algérie 2010-2020) والاطلاع على العديد من المنشورات العلمية، وكذلك على قراءة وتحليل معظم النصوص الرسمية المتعلقة بالتنمية المستدامة في الجزائر.

نظرًا لعدم القدرة على دعم الأبحاث والأفكار بوثائق شاملة وموضوعية بالشكل الكافي، هذا التحليل الذي هو أيضا شهادة رجل متمرس من الممكن أن يكون مفيدًا بما يكفي لعدد من الأشخاص الذين يرغبون بقراءة رأي مختلف عن الخطابات والأدبيات المعتادة المتعلقة بتطور التنمية المستدامة في الجزائر.

إن تحديد أعراض القصور المنهجي ينبغي أن يساعد في المقام الأول على التعرف في أصل العلّة على بعض المفاتيح المساعدة في تصور بداية التعافي، هذا هو الغرض الذي ألهم هذه الدراسة التي ستنقسم إلى ثلاثة مراحل مختلفة لكنها في نفس الوقت متكاملة بنفس القدر.

سيُخصص الجزء الأول بشكل عام لتحليل نقدي موجز لمفهوم « التنمية المستدامة »، أما الجزء الثاني فسيتناول بدوره نقد تطبيقاتها في الجزائر. وسيكون الجزء الثالث والأخير مخصصا لاقتراح بعض السبل لإعادة التفكير في التنمية المستدامة كتنمية ذكية للطبيعة الجزائرية بمفهومها الواسع، أي بمعناها الحرفي والمجازي على حد سواء.

2

قلتم « تنمية مستدامة » ؟

عودة الاقتصاد السياسي ؟

على مدى ثلاثين عامًا على الأقل، استمر تطور التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، ليس تطورا دلاليا فقط ولكنه تطور مفاهيمي أيضا. لقد نجح هذا « المسار الجديد » للتنمية، على حد تعبير إحدى صيغ التقرير الشهير « برونتلاند » (Brundtland 1987) في ترسيخ نفسه تدريجياً في الساحة السياسية الدولية كنموذج عالمي تم الاعتراف بأهدافه وقبولها من قبل الغالبية العظمى من المجتمع الدولي.

حتى لو لم يعد مصطلح « التنمية المستدامة » شائعًا كما كان في أيامه الأولى، إلى درجة أن بعض منتقديه لا يترددون في وصفه بـ « بالسفسطة » (Latouche 2003)، يظل هذا المفهوم مع ذلك فكرة مركزية يرتكز وينتظم حولها نظام إيكولوجي كامل من الأقوال والأفعال في مساحة جغرافية وفكرية واسعة إلى حد ما، ولكن ضمن مصفوفة ثقافية محدودة للغاية، هي مصفوفة التنمية.

إن عبارات « الاقتصاد الأخضر » أو « الاقتصاد الأزرق » أو حتى « الاقتصاد الدائري » على الرغم من وجود رغبة في استبدالها بعبارة « التنمية المستدامة »، تظل رغم كل شيء ملازما طبيعيا لنفس الجذع المشترك. كلها تتمحور حول مفهوم « الدوام » عند الناطقين بالفرنسية و « القدرة على التحمل » عند الناطقين بالإنجليزية. إذا كانت هذه الاختيارات الاصطلاحية تتضمن مفاهيم مختلفة نوعا ما، فإن النقطة المشتركة بين هذين المنهجين الدلاليّين هي دون شك فكرة ضمان استمرارية النشاط البشري الحديث مع إدامة ثقافة النمو.

إن حتمية الاستدامة و « القدرة على التحمل » المفروضة على التنمية، وسّعت باستمرار مجال اختصاصات ما كان سيظل بالنسبة لنا نموذجا آخر لعلم الاقتصاد، واكتسبت مع مرور الوقت ملامح نموذج مجتمعي يبدو أنه يبشر ببراديغم جديد للحداثة والتقدم البشري. كان هذا المجال إلى حد كبير نتاجا للمختبرات المفاهيمية للأمم المتحدة، لكنه يتجاوز الآن كثيرا إطاره الأولي، والذي هو أصلا مجال واسع جدًا، ونقصد هنا ما يسمى بالاقتصاد « السياسي ». يمكن القول أيضًا أن التنمية المستدامة تبدو وكأنها تعطي المصطلح بعده الأقدم وربما الأكثر شمولا. وهكذا ترفع الالتباس الذي استمر طويلا في أذهاننا بين علم الاقتصاد والاقتصاد السياسي.

إن الطبيعة متعددة الأبعاد والأخلاقية بوضوح للتنمية المستدامة تضفي عليها طابعًا يذكرنا أيضًا بأصل كلمة « الاقتصاد ». وهي مصطلح مشتق من كلمة oikonomia التي ظهرت في كتاب « علم الأخلاق إلى نيقوماخوس » وفي كتاب « السياسة » وهي أعمال كتبها الفيلسوف اليوناني « أرسطو ». كما أنها مفهوم سياسي أشار إليه لأول مرة في التاريخ المفكر اليوناني « زينوفون » في كتابه « أويكونوميكوس ».

في الواقع، استنادا إلى ثلاثة اهتمامات تجعل المزايا الاقتصادية للمشروع، وأهمية الانسجام الاجتماعي والتوازن البيئي، مترابطة ببعضها البعض، فإن التنمية المستدامة تبدو أقرب إلى المفهوم الأرسطي للأويكونوميا (التدبير المنزلي) التي ستصبح امتدادًا للأخلاقيات المنزلية في « البوليس » وفي المدينة وبالتالي في الدولة. فعقلية « رب الأسرة الجيد » و « مدبرة المنزل الجيدة » تحولت بذلك إلى مبادئ الحكم الرشيد للمدينة، مع الحاجة بطبيعة الحال إلى تعديلات معينة متعلقة باختلافات الحجم والطبيعة بين المجال المنزلي والبعد الأكثر اتساعًا وتعقيدًا للفضاء السياسي.

إن إدارة البيت المشترك حدودها ضيقة نوعًا ما مقارنة بحدود المنزل العائلي التي يجب أن تضم مفهوم الإرث في جميع مراحل وأبعاد تطوره. ولدينا هنا إرث مادي وإرث معنوي يجب علينا نقله على الأقل كما هو للأجيال القادمة. نضيف إلى ذلك أنه بالنسبة إلى أرسطو فإن « الأويكونوميا » تعني حرفيًا « إدارة المنزل » للبعض و « إدارة الإرث » للبعض الآخر، ولا يجب اختزالها أو الخلط بينها وبين « الكريماستيكا » التي تعني « إدارة الشؤون المالية ». هذه الأخيرة هي بعد من أبعاد الاقتصاد الذي يعتبره ضروريًا طالما أنه يظل « طبيعيًا »، وطالما يلبي الاحتياجات الأساسية للمدينة، أي طالما أنه لن يصبح تجاريًا بحتًا.

بالنسبة له، لا ينبغي أن يكون فن تكديس الثروات المادية أساس الاقتصاد السياسي، بل أن يكون أحد أدواته الرئيسية لتحقيق أكثر أهداف الازدهار نبلا للمدينة ككل. وهكذا، لا يمكن للاقتصاد الحقيقي من هذا المنظور أن يكون إلا سياسيًا، بالمعنى النبيل للكلمة. وهذا يعني أنه لا ينبغي أن يكون للاقتصاد أية غاية كبيرة أخرى غير رفاهية وسعادة وازدهار المدينة ككل. بالطبع، يجب ألا تخرج هذه المقارنة خاصة عن الأصل اللغوي للكلمة والمبادئ الرئيسية للأويكوس[1] التي سيحييها أرسطو في كتابه oikonomos والذي سيكون بذلك من أوائل من درسوها دراسة علمية. ففي حين أنها جزء من السعي نحو تحقيق الاستدامة العامة، إلا أن هذا المفهوم في الواقع لم يدرج فكرة المساواة العالمية بين البشر، ولا فكرة « الصداقة » الحقيقية بينهم وبين الطبيعة. ففي عالم أرسطو، المواطنة مخصصة لنخبة جمهورية، والعبودية ضرورة، وينبغي على الطبيعة أن تخدم في المقام الأول مصالح الجمهورية.

1 تشير الكلمة اليونانية القديمة oikos إلى ثلاثة مفاهيم مرتبطة ولكنها متميزة : الأسرة، وممتلكات الأسرة، والمنزل. وكانت oikos الوحدة الأساسية للمجتمع في معظم دول المدن اليونانية (المترجم).

من القديس « سيمون » الذي رأى في مطلع القرن التاسع عشر في الصناعة « مسيحية جديدة » يجب أن تكون مهمتها الأساسية هي: « ...تحسين حياة الطبقة الأكثر فقرًا من الناحيتين المعنوية والمادية » (Saint-Simon 1825) مرورًا بـ « جيريمي بنتهام » و« ستيوارت ميل » اللذين أوجدا مبدأ « النفعية » الذي يطمح لإنتاج « أكبر قدر ممكن من الرخاء لأكبر عدد ممكن من البشر » (Mill 1863)، حتى ظهور مؤشر « السعادة الوطنية الإجمالية » الذي وضعه ملك بوتان، هذه مجرد أمثلة قليلة من مجموعة ضخمة، توضح إلى أي حد لا تزال هذه الرؤية القديمة للاقتصاد المسؤول تلهم الفكر السياسي الحديث والمعاصر. أليس مفهوم « التمويل الإسلامي » متشابها أيضًا، في المبادئ التي يدافع عنها، مع هذا المطلب الأخلاقي في الاقتصاد ؟ إن أخلاقيات « السعادة » هذه والتي تعني حرفياً حالة من الرخاء الدائم ليست حكرًا على ثقافة بعينها. من الواضح بنفس القدر أنه لا يُنظر إليها أساسًا بنفس الطريقة في كل التقاليد والقوميات. من خلال خارطة الطريق لعام 2030، المحددة بدقة في 17 هدفًا، يبدو أن التنمية المستدامة تدافع عن فكرة أن هناك معيارًا عالميًا للسعادة الوطنية في متناول جميع المجتمعات التي ستبذل جهدًا من أجل تطبيقه.

كل الطرق تؤدي إلى « البيت »

لذلك تطمح التنمية المستدامة، في تعبيرها الأبسط ولكن أيضًا الأكثر عمقا، إلى التوفيق بين الأبعاد الثلاثة للنشاط البشري، وهي الاقتصاد والبيئة والمجتمع، التي لم تتوقف الحداثة الصناعية عن فصلها عن بعضها البعض. لدرجة أنه في اللاوعي الجمعي لحضاراتنا الحديثة تظهر هذه الأبعاد في أغلب الأحيان متعارضة بشكل حتمي. ومع ذلك، إذا عدنا ببساطة إلى أصل الكلمة وبالتالي إلى المعنى الحرفي لهذه الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة، فسيكون من الممكن تمامًا، إن لم نقل من اللازم الاعتراف بوجود قرابة لا يمكن إنكارها.

في الواقع، وكما رأينا سابقًا، « الاقتصاد » (إيكونومي) هو مصطلح مشتق من الكلمة اللاتينية oeconomia، وهي بدورها مستوحاة من الكلمة اليونانية oikonomos التي تعني حرفياً إدارة المنزل أو الملكية، أي الأويكوس، الذي ينتمي ليس فقط إلى البيت المشتَرك ولكن بنفس القدر إلى الأسرة الموسعة. لذلك فهو مصطلح له ثلاثة أبعاد على الأقل.

أول مكوناته ذو طابع تقني. يتعلق الأمر إن صح التعبير بجميع الأنشطة المتعلقة بسير العمل وكذلك التنظيم الجيد للمساحة (المنزل) وتنظيم المجتمع (الأسرة). التقنية في جوهرها هي فن وطريقة تحقيق الهدف بأكثر الطرق فعالية. أما المكون الثاني فهو المنزل، باعتباره مساحة مادية ومكان إقامة، ومن ثم فهو مرتبط بشكل واضح بمفهوم البيئة. ومن الواضح أن البعد الثالث بعد اجتماعي بما أن الموضوع هو الاقتصاد، يصف الأويكوس فضاءً يحدث فيه ويتمحور حول عناصره نظام كامل من التفاعلات والعلاقات الاجتماعية. وبالمثل، إذا كان من الممكن تلخيص أبسط تعريف لكلمة « مجتمع » بعبارة « الحياة مع الرفقة، في المجموعة »، فإن هذا المصطلح اكتسب مع ظهور العلوم الاجتماعية معنى أكثر دقة. فهو يشير إلى مجموعة من الأشخاص يتشاركون نفس الأعراف والسلوكيات والثقافة المشتركة حيث يتفاعل أعضاء هذا المجتمع متعاونين لتشكيل فئات اجتماعية أو مجتمع محلي.

اختلف معنى المجتمع جذريًا منذ عام 1887 مع نشر كتاب « الجماعة والمجتمع المدني » لفرديناند تونيس (Durkheim 2013) عن المجتمع المحلي من خلال المكانة البارزة التي منحها للفرد في النظام الاجتماعي. يختلف المجتمع الحديث بدوره بشكل أساسي عمّا يسمى بالمجتمع « التقليدي »، بمعنى أنه يقوم على تخصص أكثر فردانية في العمل. علاوة على ذلك، غالبا ما يشار إلى الأنواع المختلفة للمجتمع من خلال النموذج « الاقتصادي » الذي يميزها. بهذه الطريقة سيتحول مجتمع الصيادين وجامعي الثمار، في نطاق زمني جيولوجي بالطبع، إلى مجتمع صناعي تدريجيا، حيث ستصبح الحضارة الحديثة شيئًا فشيئًا أكثر تعقيدا مما سيدفعها إلى وضع حد فاصل بين المهام الاجتماعية والنشاط الصناعي.

يتعلق المجتمع، ككل المجالات التي ترتبط به، بتنظيم حياة المجموعة. وتلعب الدراسة الاجتماعية هذه دورًا مهيمنًا في طبيعة ونوعية المنتجات الاقتصادية. وهكذا، لا يمكن أن يكون العامل الاجتماعي مستقلاً عن الحتمية الاقتصادية. وبالمثل، يعتبر المجتمع إطارًا ماديًا ومعنويًا في نفس الوقت لهذه المجموعة. ومن ثم فهو أيضًا بيئة غير مادية يكون للتفاعل مع بيئتها المادية تأثير متبادل على سلامة إحداهما والأداء السليم للأخرى. لذا فإن المسألة البيئية مرتبطة ارتباطًا تامًا مع المسألة الاجتماعية.

تتكون كلمة « environnement » من كلمة « environ » واللاحقة « nement » والتي تعني حرفياً « l'action d'environner » أي « فعل الإحاطة » والتي بدورها تستمد مصدرها من فعل « entourer » (يحيط). ومن ثم فإن البيئة هي كل ما يحيط بشيء ما أو بشخص ما. غير أننا نتحدث عن البيئة البشرية بينما يجب أن نسمي بالأحرى « الوسط » أيّ بيئة سواء بيئة القرد أو أي شكل آخر من أشكال الحياة على الأرض غير حياتنا. على هذا النحو يمكن أن يلخّص تعريفان مثل هذا المفهوم، الأول : « مجموعة العناصر (الأحيائية أو غير الأحيائية) التي تحيط بفرد أو نوع ما، وبعضها يساهم بشكل مباشر في تلبية احتياجاته ». والثاني : « مجموعة الظروف الطبيعية (الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية) والثقافية (الاجتماعية) التي يحتمل أن تؤثر على الكائنات الحية والأنشطة البشرية » (Le Robert).

إذًا البيئة فضاء اقتصادي أيضًا لأنه يتم على مستواها بالضرورة تبادل المعلومات والمواد والطاقة. فلكل نشاط اقتصادي بيئته الخاصة.

يمكن توضيح ذلك أكثر من خلال تعريف البيئة ببساطة على أنها « كل ما يحيط بنا وما نحيط به، وما يؤثر علينا ونؤثر عليه ». تعني البيئة وسطًا ماديا مثلما تعني دينامية اجتماعية. نجد مرة أخرى في هذا المفهوم بُعدًا اجتماعيًا واقتصاديًا وليس مجرد طبيعة فيزيائية أو بيولوجية.

لذا، في ضوء كل هذه التحليلات الإيتيمولوجية، أليس من المناسب أن نتساءل لماذا تلحّ التنمية المستدامة كثيرا على التوفيق بين مفاهيم تبدو مترابطة بصورة طبيعية بمجرد فهمها ؟ وبالمثل، عندما نضيف كلمة « بيو » للتعبير عن أصالة الفاكهة أو الخضار، ألا ننحرف بوعي أو بغير وعي عن الحالة الطبيعية ؟ وإذا فضلنا أن نحدد بمصطلح « كيميائي » طبيعة معظم الفواكه والخضروات المنتجة في العالم الصناعي، ألا نبرز هكذا الطبيعة الاصطناعية للزراعة الحديثة أكثر من الطبيعة الفريدة للمنتجات العضوية ؟ ألا يعني الحديث عن تنمية « مستدامة » أو عن فاكهة « عضوية » أننا نمنح ضمنيّا للحالة الطبيعية سمة غير طبيعية ؟ لأن « الأويكوسنوموس »، إدارة الصالح العام، سواء كان محليا أو وطنيا أو حتى عالميا، يجب ألا يتطور إلا في إطار احترام البيئة والعدالة الاجتماعية، وإلا فسيكون هناك « التهام » مستدام للموارد الطبيعية والبشرية وليس تنمية حقيقية.

النظام الإيكولوجي، هل هو شكل طبيعي للاقتصاد ؟

عندما اخترع عالم الطبيعيات والرسام والفيلسوف « إرنست هيكل » في منتصف القرن التاسع عشر لفظة « إيكولوجي » أي « علم البيئة »، بدمج كلمتين من اليونانية القديمة « *oikos* » و « *logos* »، كونه كان موحّدا مقتنعا ومبشّرا، فإنه سينقل علم الأحياء نقلة لم يدركها حتى الآن العديد من أقرانه (Deleage 1944). على الرغم من أن هيكل ليس من الآباء المؤسسين الحقيقيين لعلم الإيكولوجيا، إلا أن تسميته تلخص أعظم الابتكارات وبالتالي يستحق بعض الفضل في ولادة هذا العلم الاجتماعي الجاد.

في حين أن البيولوجيا التقليدية ستركز على النوع بشكل خاص، ستركز الإيكولوجيا بشكل أساسي على موطنه وأكثر من ذلك على التفاعلات التي سيقيمها هذا النوع مع بيئته وكذلك مع جميع الأنواع الأخرى والتي تشترك معه فيما سيصبح، عام 1937 مع عالم النبات البريطاني آرثر جورج تانسلي، « نظامًا إيكولوجيًا ». وبذلك اكتشفنا فكرة تنظيم البيئة ومفهوم العلاقات الاجتماعية وبطبيعة الحال قضية البيئة. يعتبر النظام الإيكولوجي مساحة لنقل وتبادل الطاقات والمواد والمعلومات أين يعتمد توازنها إلى حد كبير على جودة وكذلك سلاسة ما ينظر إليه الكثيرون على أنه « علم اقتصاد الطبيعة ». قبل وقت طويل من ظهور مصطلح هيكل الجديد، يذكرنا آلان دونو في عمله « علم اقتصاد الطبيعة » أن كارل فون لينيه وجيلبرت وايت وتشارلز داروين قد أشاروا إلى تنظيم العلاقات بين الأنواع، في علاقتها بالمناخ والأرض ووفقا لتطورها (Klein 2020).

لن يعيد هذا المفهوم وضع البشرية داخل الطبيعة فقط، وليس فوقها كذلك، ولكنه سيتخلص أيضا بشكل نهائي من الفكرة التي تم تلقيها ونقلها منذ زمن طويل من عالم ذي أبعاد وموارد لا نهائية. سيلعب هذا الوعي، الفيزيائي والميتافيزيقي، دورًا مركزيًا في التصور ما بعد الحداثي للاقتصاد. وهكذا فإن الطائفة المقدّسة لـ « النمو المستمر » تعاني كذلك من الضغط المتزايد الذي يضعه مصطلح « الحدّ » في المجال الخطابي السياسي والإعلامي. فهو يأخذ شيئًا فشيئًا معنى راديكاليًا تقريبًا معلنًا « نهاية الوليمة » الرأسمالية، وهو تعبير يعود أصله إلى الصحفي هيرفي كيمف (Kempf 2009).

سواء تم تناوله من منظور اللوغوس أو من منظور النوموس (القانون)، فإن بُعد الإيكو يظل جذرا مشتركا قويًا للغاية بين البيئة (l'écologie) والاقتصاد (l'économie). لا ينبغي أن يجعلنا تأثير نظريات « داروين » على تطور الاقتصاد ننسى إلى أي مدى قد ألهم المفكرون الاقتصاديون مثل « آدم سميث » و « توماس مالتوس » هذا الأخير. بالنسبة لأولئك الذين قضوا وقتًا منهمكين في قراءة مئات الصفحات من تقرير «برونتلاند»، من الواضح أن الأثر الفكري لهذين المؤلفيْن على الروح التي تلهم هذا النص التأسيسي للتنمية المستدامة هو كذلك لا جدال فيه. فالطبيعة الإيجابية لقوانين السوق الحرة، والحاجة إلى التنظيم الديمغرافي هي أمثلة على المبادئ المذكورة في هذا النص والتي تعدّ من بين أكثر المبادئ وضوحا التي يجب تذكرها عند مناقشة هذا التأثير.

فكرة أوسع عن المسؤولية

مع التنمية المستدامة، لم يعد البعد السياسي « للمنزل المشترك » يُنظر إليه فقط على أساس دولة - مدينة، ولا حتى على أساس دولة - قومية أو حتى على مستوى الجهة أو القارة. بدلا من ذلك، يتعلق الأمر بـ « بيت » عالمي كبير يجسد الكوكب بأكمله، حيث لم يعد العالم والكوكب بيتًا واحدًا كبيرًا في هذه الرؤية. أما بالنسبة للمواطنة، فهي لم تعد كما كانت في زمن أرسطو، مقتصرة على طائفة نخبوية واحدة، ولكنها موجهة من حيث المبدأ لكل البشرية بكل أصنافها. ولقد مر « جون مينارد كينز » من هنا. فمفهومه للخير العام العالمي المحكوم بإطار اقتصادي كلي لحوار سلمي بين الدول وكذلك بإطار التنظيم المسؤول للسوق من طرف الدول، هو نهج اقتصادي يبشر بظهور مفهوم « التنمية المستدامة » في المستقبل (Berr 2007).

منذ سبعينيات القرن الماضي، ودون التصريح بها علانية، نمت فكرة « المواطنة البيئية » تدريجياً في تربة الخطاب السياسي المتعلق بالقضايا البيئية. مع ظهور التنمية المستدامة، سيظهر هذا التعبير شيئا فشيئا، ويكتسب زخمًا تدريجيًا، ثم يصبح فكرة مهيمنة حاضرة بقوة في الحقل الدلالي السياسي. يصبح التشريع البيئي عندئذ أداة أساسية للتنمية المستدامة، فهو يتيح لها تأطيرا أكثر دقة لمجال حقوق وواجبات المواطنين والمؤسسات والدولة والأمة عندما يتعلق الأمر بمعالجة مسألة البيئة. يبدو أن هذا يوحي بضرورة إنشاء عقد اجتماعي عالمي جديد يوفق بطريقة ما بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (Nations Unies 1948) وإعلان ستوكهولم بشأن البيئة (Nations Unies 1972). إن نظام المناخ الذي سيتطور بالتوازي مع نظام التنمية المستدامة سيمنح هذه الحتمية المتمثلة في « المجتمع المدني العالمي » شرعية أكبر بالنسبة لكلّ أنصار الحكم العالمي. « الأرض واحدة، العالم ليس كذلك » هو شعار مشهور جدًا ورد في تقرير بروتنلاند (Brundtland 1978) يبدو أنه يوضّح تمامًا مدى التحدي الذي أطلقته التنمية المستدامة لدول العالم وكذلك لخصومها وأنصارها الرئيسيين.

إن علم الإيكولوجيا، كعلم صلب، وأيضًا لأنه أصبح أساسًا لأيديولوجية سياسية لها العديد من التيارات، سوف يساهم بشكل كبير في توسيع هذا المفهوم للمسؤولية السياسية والاقتصادية من أجل رفاهية المحيط الحيوي ككل. في الآونة الأخيرة، أثارت فكرة توسيع المجال السياسي للمواطنة ليشمل الحيوانات الكثير من النقاشات العامة والفكرية (Kymlicka/Donaldson 2015). وهكذا أصبح النظام الإيكولوجي شكلاً موسّعا للمجتمع، الذي لم يعد يقتصر على البشر فقط بل له صلة بكل ما يتعلق الطبيعة والبيئة. إن فكرة زيادة التقارب بين جنسنا البشري وبقية الكائنات على الأرض هي ما سيجعلها سياسية أكثر وتجعل بذلك المسألة البيئية مركزا لمجال الاقتصاد السياسي.

قوة للطبيعة الصناعية

باقتراحه لمبدأ « تصرّف بشكل تستجيب آثارهُ ونتائجُه لمقتضيات صون الحياة الإنسانيّة الأصيلة على الأرض »، سيكون الفيلسوف هانس يوناس، في نهاية السبعينات أحد أعظم المبشّرين بعودة « مبدأ المسؤولية » في الحقل الخطابي والأيديولوجي للتنمية البشرية الصناعية (Jonas 1978). وسيقترح أيضا « أخلاقيات المستقبل » (Jonas 1990) للتقدم البشري، وبالتالي سيطرح بعض الأسس الفلسفية للتنمية المستدامة. سيحقق هذان الكتابان نجاحًا، وسيتجاوز تأثيرهما المجال الفكري الألماني وسيصل إلى جمهور دولي كبير جدًا، مما يدل على أن الذهنيات المتعلقة بالتنمية قد بدأت تتغير.

منذ اختراع القنبلة الذرية والمفاعل النووي على الأقل، اتخذ مفهوم المسؤولية بعدًا لم يسبق له مثيل في نفسية البشرية. لم يعد الأمر يتعلق فقط بإخضاعها للنقد الأخلاقي، بل يتعلق بالحكم على التقدم العلمي من خلال معيار بقاء الجنس البشري. لم تكن البشرية من قبل عرضة قط لتحدّ لا طاقة لها به تقريبا بوجود أسباب فنائها وفناء ملايين الأنوَاع الحية بين أيديها. أصبحت نهاية العالم تهديدًا حقيقيًا ولم تعد قصة دينية أو أسطورية.

في أيامنا هذه، قد يكون مفهوم المسؤولية البيئية هذا قد وصل إلى ذروة إعلامية معينة مع ظهور مفهوم « الأنثروبوسين » في معظم النقاشات العامة المتعلقة بتغير المناخ، والبيئة بشكل عام. على الرغم من عدم الاعتراف به من قبل المجتمع العلمي باعتباره عصرًا جيولوجيًا حقيقيًا، إلا أنه يمنح النشاط الصناعي قوة وكذلك تأثيرات قوة برّية حقيقية قادرة على التسبب في تغيرات مناخية على الصعيد العالمي.

لم يعد الخطر الذي يهددنا في صمت مجرد حرب ذرية عالمية، ولكنه أيضًا خطر الحرب اليومية التي تشنها قوى الصناعة ضد قوى الحياة على الأرض. يبدو أن هذه القوى تحركها الآن « يد خفية » يشبه تعطشها للموارد الطبيعية جموحًا انتحاريًا بيئيًا كبيرًا. ألا تعتبر البشرية كقوة صناعية، حاليًا العامل الرئيسي لانقراض جماعي سادس للتنوع الحيوي ؟ في مقال نشرته العام الماضي « كورييه انترناسيونال » بشكل لا غموض فيه : « إن الانقراض الجماعي السادس يتسارع : في غضون عشرين عامًا، سيكون أكثر من 500 نوع حيواني قد اختفى، بشكل يعادل ما حدث في القرن العشرين ». هي نفس النتيجة المثيرة للقلق التي يستخلصها العلماء في دراسة جديدة لمجلة Proceeding of the National Academy of Science : « لولا تدمير الإنسان للطبيعة، لاستغرق معدل الانقراض هذا آلاف السنين » قال الباحثون (The Guardian 2020).

عندما يتحول الأحمر إلى أخضر...

ما تم ذكره للتو هو في معظمه ما يجعل التنمية المستدامة متفقة بالضرورة مع المنطق العلمي والسياسي للإيكولوجيا. لكن هل هذا الاتفاق بريء حقًا من أي حسابات سياسية ؟ وهل هو منيع ضد كل أشكال الاستغلال أو التخريب ؟

منذ مادية ماركس، التي اعتبرها البعض بالمناسبة من الرواد المباشرين للإيكولوجيا (Bellarny 2018)، لم تعتمد أي أيديولوجية سياسية بشكل كبير على العلم والعقلانية لإنتاج مثل هذا النقد الجذري للحضارة الصناعية الحديثة. بالمثل يمكن للإيكولوجيا السياسية أن ترتكز على رأسمال عاطفي قوي، يدور حول موضوعين نموذجيين كبيرين: حب الطبيعة والخوف من نهاية العالم.

هذا التناقض بين الخطاب العلمي والنشاط الرومانسي يسمح للنزعة الإيكولوجية بالوصول إلى طيف واسع جدًا من الحساسيات لن يتوقف عن التمدد تدريجيا لدرجة أن الآثار البيئية والصحية xللنظام الصناعي سيتم تحديدها بدقة تقنية متزايدة باستمرار. لن تسمح الثورة الرقمية فقط بتنقيح هذا التشخيص من خلال تحسين أدوات القياس، ولكن أيضًا بنشر رسائل النزعة البيئية على وسائل التواصل الاجتماعي بمستوى رواج لم يسبق له مثيل منذ ظهور هذه النزعة في المناقشات السّياسية. دعونا نتذكر أنه باختراع الكمبيوتر، تمكنت نمذجة المناخ والاقتصاد العالمي من الكشف عن الحدود الفتاكة للنمو.

وهكذا، في عام 1972، خلف الكواليس المدنية ل « قمة الأرض » الأولى في ستوكهولم، اجتمع عدد من النشطاء والمنظمات غير الحكومية حول اعتبار الأرض البيت الكبير لعائلة واحدة كبيرة، هي البشرية. وهكذا تم الإعلان عن بداية إيكولوجيا أصبحت سياسية بصورة نهائية، وسيضيفون إلى الشعار الرسمي لهذا الحدث الدولي « كوكب واحد »، عبارة ستترك أثرا في الأذهان : « شعب واحد ». وهكذا رأى المجتمع المدني العالمي النور رمزيًا، مثل المنظمات الدولية للإيكولوجيا السياسية التي ستضع تدريجياً قدمًا في المشهد السياسي والإعلامي لمعظم الدول المتقدمة، وبالتالي ستأخذ، في كثير من الجوانب، الخلافة الأيديولوجية للاشتراكية الماركسية في النقد وكذلك التحليل المادي للرأسمالية.

لقد أصبح العديد من « الحُمر » منذ ذلك الحين « خُضراً » (Lipietz 1993). سيضاف هذا التغيير إلى المطالب الاجتماعية للأنشطة الأولى التي هي الآن أكثر ارتباطا ببيئة الأنشطة الثانية. سيأخذ هذا الاتجاه الجديد حجما يفرض على خصومهم السياسيين الرئيسيين، أي المحافظين الليبراليين الجدد، التعامل مع هذه المسألة بمزيد من الاهتمام، وحتى بذل جهد لمعارضتها بخطاب مضاد قادر على دمج هذا المعطى

البيئي في ممارستهم الليبرالية. كل هذا سيتم بالطبع دون التشكيك كليًا في أعمق أسس عقيدتهم السياسية. وهكذا، شيئًا فشيئًا، وفي ظل الإيديولوجيات المختلفة، ستنقسم الأيديولوجيا الإيكولوجية إلى مدرستين كبيرتين لم تتوقفا منذ ذلك الوقت عن الاختلاط في أذهان عامة الناس ووسائل الإعلام، وتتصادم أيضًا في ساحات معارك الأفكار والمفاهيم السياسية.

من جهة، هناك علماء البيئة الأوائل، الذين يطمحون إلى تغيير جذري في نموذج المجتمع الحديث بناءً على نهج ثوري للعلاقة بين الإنسان والتكنولوجيا. من ناحية أخرى، هناك دعاة حماية البيئة الذين يميلون إلى تركيز اهتماماتهم على الحفاظ على الطبيعة وكذلك احترام البيئة ويعتقدون في أغلب الأحيان أن التكنولوجيا والتكنوقراطية هي أدوات محايدة تمامًا والتي، إذا تم استخدامها بحكمة، تكون قادرة على حل جميع المشاكل الإنسانية، وخاصة تلك المتعلقة بالبيئة. كل من هذين الاتجاهين له نصيبه بالطبع من الراديكالية. الإيكولوجيا العميقة أو الإيكوصوفيا من جهة والتفاؤل البيئي من جهة أخرى. يدافع بعضهم عن الطبيعة باعتبارها شكلاً من الحياة أكثر جوهريةً من الحياة الإنسانية، بينما يرى الآخرون أن الإنسانية هي عبقرية علمية وتقنية قادرة على التغلب على جميع تحديات الطبيعة.

التنمية المستدامة هي خطاب سياسي يبدو أنه يميل بشكل كبير نحو الاتجاه الثاني. وهكذا، في خطابها الأكثر تقليدية، لا يتعلق الأمر بالتشكيك في التطور الصناعي بل بتنظيمه واستقطاب قواه السلبية نحو اتجاه أكثر سلامة للإنسان وبيئته. هذا النهج هو ما يجعل العديد من دعاة حماية البيئة لا يثقون بها كثيرا، ومن بينهم « سيرج لاتوش » أحد الشخصيات القيادية الأكثر شهرة. يرى هؤلاء في هذا الاقتراح إغراءً إضافيًا لإطالة أمد التطور الصناعي، أكثر من إعطائه طابعًا بيئيًا مستداما. إن حركة « تراجع النمو » هي بلا شك أشرس تيار إيديولوجي مناهض للتنمية المستدامة حيث تتهمها بأنها « مفهوم جشع »، وهي حمل دلالي وإيديولوجي يجعل جميع أشكال الديماغوجية الإيكولوجية مسموعة بشكل أكبر.

وهكذا أصبح « تخضير الاقتصاد » « اقتصادا للبيئة ». لا تنسجم التنمية المستدامة حقًا مع خطاب المحافظة على البيئة العزيزة جدًا على علماء الإيكولوجيا الأكثر راديكالية الذين يرون في الطبيعة قيمة جوهرية. على العكس من ذلك، فإنها ستعزز نهج التيار المحافظ الذي يفضل تعريف هذه القيمة وفقًا لمعايير تجارية بحتة. لا تهدف التنمية المستدامة بالنسبة للعديد من منتقديها إلى حماية الطبيعة بقدر ما تهدف إلى تحديد السعر المناسب لها. وهكذا تصبح الطبيعة حقلا واسعًا من الموارد الطبيعية يتم استغلالها بوعي بيئي طيب بالتأكيد، ولكن بنفس القدر من التسامح تجاه قوانين العمل الحر.

اقتصاد جيوسياسي

في حين لا ينبغي النظر إلى التنمية المستدامة على أنها مجرد مفهوم اقتصادي قائم بذاته، يجب أيضًا تصورها في حدود نظام تكنوقراطي دولي حقيقي. فهي نظام إيكولوجي من الدبلوماسية والأفكار والممارسات والمؤسسات والمنظمات والعمليات والجهات الفاعلة الحكومية وأيضا من المنظمات غير الحكومية. يبدو أنها ترتكز على إرادة الأمم المتحدة في تقوية التآزر العالمي الذي ينبغي أن يتشكّل حول مشروع عالمي لمجتمع « مستدام ». كونها أكثر من مجرد معيار تقني للحوكمة، يمكن للتنمية المستدامة، من نواح كثيرة، أن تصبح أيديولوجية حضارية.

هذه هي الطريقة التي تصبح بها عبارة « فكر عالميًا، واعمل محليًا » شعارا أيقونيًا للتنمية المستدامة. استخدمت لأول مرة في قمة « ستوكهولم » من طرف السياسي الفرنسي « رينيه دوبو » الذي ابتكر عبارة « الكوكب الواحد ». وهي في الواقع إحياء للجملة التي أدلى بها « جاك إيلول » في ثلاثينيات القرن الماضي، وهو أحد أعظم المفكرين والمنتقدين للانحرافات الاجتماعية والبيئية للتكنوقراطية (Cochard 2012). ومن المفارقة أن هذا الأخير يحتل مكانة رائدة في إيديولوجية التنمية المستدامة.

بعيدًا عن صيغها الأكثر إثارة وبلاغاتها الأكثر سهولة للفهم عند عامة الناس، فإن التنمية المستدامة مثل جميع المفاهيم السياسية هي أيضًا قصة. هذه القصة، بحكم طبيعة الأشياء والأفكار والأحداث المتعلقة بها، تكمن في خطابها وفي تسلسلها الزمني نوايا مفترضة بشكل علني وأخرى أكثر اقتضابا بشكل حتمي.

علاوة على ذلك، مثل جميع الروايات التاريخية من الممكن تمامًا رؤيتها من زوايا مختلفة. مثلا، في هذه الحالة، واعتمادًا على ما إذا كنا سنضع أنفسنا إلى جانب المنتصرين التاريخيين الكبار بـ « التنمية » أو في المعسكر الأصلي لـ « ملعوني الأرض »، فإن هذه القصة ستأخذ منحى مختلفًا نوعًا ما. في الواقع، إن قصة التنمية المستدامة ليست سردًا مكتفيًا بذاته، ولا حتى تسلسلا زمنيًا محايدًا تمامًا من الناحية السياسية. إنها حلقة في أوديسة سياسية أقدم بكثير وأكثر تعقيدًا، تلك المتعلقة بالتنمية وبمدارها المفاهيمي الأكثر حميمية : التخلف.

لذلك لن يكون من المناسب تذكر كيف كان إعلان « كوكويوك » على سبيل المثال نقطة تحول في العملية الجدلية الطويلة بين « العالم المتقدم » ومجال « التخلف » (Calameo 1974). وهكذا، فإن هذا النص سيفرض على وجه الخصوص بطريقة غير متناسبة ومتنافرة خطابًا مضادًا للسرد المثالي الذي ينادي به المؤيدون الرسميون للتنمية.

ذُكر مصطلح « التنمية » لأول مرة مطلع الخمسينيات من قبل الرئيس الأمريكي « ترومان »، خلال خطاب تنصيبه لولاية ثانية مع التركيز بشكل خاص على مهمتها الحضارية. منذ ظهورهما لأول مرة على الساحة العامة، يبدو أن « التنمية » و « التخلف » لا ينفصلان لأنهما ظهرا لأول مرة في نفس الخطاب. يجب أن نتذكر أن الهدف النهائي شبه المسياني للتنمية تم الإعلان عنه من قِبَل عرّابيها على أنها حملة عالمية حقيقية ضد الفقر والمجاعة وانعدام المساواة في العالم. وهي بذلك تقدم نفسها على أنها حرب مفتوحة ضد التخلف. سيذهب « جيلبرت ريست » من جانبه في كتابه « التنمية : تاريخ المعتقد الغربي » إلى اقتراح أن انتشار الفقر في جميع أنحاء العالم لا يمكن أن يكون إلا مؤشرا واضحا جدا عن الصحة الجيدة للرأسمالية الليبرالية، وبالتالي سوف يقوم بمساءلة جدية للنوايا الحقيقية للتنمية (Enjalbert 2013).

لنعد إلى إعلان كوكويوك الذي تمت صياغته في المكسيك عام 1974 في ندوة للأمم المتحدة عقدت بين 8 و12 أكتوبر/تشرين الأول. بسبب تصادف الأجندات الدبلوماسية المختلفة، سيُصاغ الإعلان بمساعدة تأتي غالبيتها من الممثلين الدبلوماسيين لما يسمى ببلدان « الجنوب » ومحرّرَيْن غربيَّيْن لديهما قناعات سياسية متعاطفة كثيرا مع مطالب العالم الثالث وأكثر مع وجهات نظر النزعة الإيكولوجية. سيستفيدون من هذا التوافق الاستثنائي لإصدار لائحة اتهام فعلية ضد هذه « التنمية » المقترحة بالرغم من ذلك لكل الأطراف من قبل دول الشمال الأكثر تقدمًا في هذا المسار، باعتبارها الحل الشامل للتقدم البشري.

سينتقد هذا البيان بحماس شديد « عملية نمو لا تستفيد منها سوى أقلية صغيرة جدًا والتي تحافظ على الفوارق بين البلدان وداخل البلدان أو تزيدها ». يؤكد محررو هذا الإعلان أن هذه الممارسة « ليست تنمية (...) بل هي استغلال » وبالتالي يرفضون « فكرة النمو أولا ثم التوزيع العادل للأرباح ».

ولتحقيق ذلك، فإن المؤيدين لهذا الإعلان لا يطلبون فقط « المساعدة » من الدول الغنية، ولكنهم يطالبونها بدفع ثمن عادل للمواد الخام التي توفرها لها البلدان النامية في الوقت الحالي بسعر رخيص، خاصة بسبب الضغوط السياسية والاقتصادية التي تمارسها ضدها بشكل مباشر وغير مباشر. وهكذا فإن هذا النص يعيد تعريف التخلف، ليس على أنه « تأخر » في التنمية، بل على أنه نتاج لتطور البلدان الغنية. وهو يدعو إلى التشكيك في النظرية الاقتصادية الأكثر شيوعًا في ذلك الوقت (Rostow 1961) حيث تعتبر التنمية بمثابة دورة شبه طبيعية تتوافق كل فترة منها مع مرحلة محددة جدًا من النمو. لذلك يظهر التخلف كمرحلة متأخرة من التنمية، بينما يرى معارضوه أنه نتيجة لتطفل ميكافيللي على اقتصادهم في خدمة تطور الدول الأخرى الأكثر تقدمًا في هذه العملية.

يذكر الخطاب الذي طُور خلال هذه الندوة إلى حد كبير خطاب الفيلسوف والمؤرخ البريطاني روبن ج.كالينجوود الذي حدد في كتابه « Nouveau Léviathan » أصول هذا الظلم في جزء من كتابه المعنون بـ « Ce que le mot ‘civilisation’ veut dire » وسيقوم بذلك على وجه الخصوص من خلال تشريح الفرق بين الشخص الثري والشخص الغني (Collingwood 2002). وهكذا، حسب قوله « أن تكون غنياً يعني أن تمارس هذه القوة الاقتصادية على الآخرين الذين نشتري لهم والذين نبيع لهم. الزيادة في الثروة هي زيادة في هذه القوة الاقتصادية من ناحيتك في المعاملات التجارية. « الزيادة في الفقر هي زيادة مماثلة من طرفك في العبودية الاقتصادية » عند تطبيق هذا التحليل على مستوى الاقتصاد الكلي، يعطي هذا التحليل لفكرة « ثروة الأمم » التي طورها بشكل خاص آدم سميث في كتاب يحمل نفس الاسم، دلالة هدّامة للغاية تردد تماما خطاب إعلان كوكويوك.

كما أن « كتيب » كوكويوك الذي يبدو مشبعًا جدًا بروح الماركسية وعدم الانحياز ومناهضة الاستعمار، سوف يتطرق بإصرار شديد إلى فكرة المسؤولية التاريخية للبلدان المتقدمة عن تدهور البيئة العالمية. نتيجة لذلك، يؤكّد إعلان كوكويوك على الحاجة الأساسية لكل دول العالم، وخاصة دول العالم الثالث، لمعارضة نموذج التنمية الرأسمالي الذي يُعتبر في جوهره مدمّرا للبيئة، وبناء اشتراكية إيكولوجية من قبل الدول ذات السيادَة. إضافة إلى ذلك، ينبغي النظر إلى النموذج الجديد من منظور نظام عالمي جديد غير عولمي بل دولي.

تنمية على المحك

من الواضح بالنسبة للدول الأكثر تطورا إلى أي مدى هوجمت تلك الصورة المبتذلة عن تنمية تعمل أساسا على التعميم العادل لنموذج عالمي للتقدم والازدهار. ومما يزيد الطين بلة أنه سيكون من قبل نفس الأطراف الذين كان من المفترض أن تتحول هذه التنمية إلى مفهومهم عن الرخاء الشامل.

في خضم الحرب الباردة، كان يبدو بوضوح الأمر لا يتطلب تخويفا أكبر للمكاتب الدبلوماسية لـ « شمال » ذو نزعة أطلنطية قوية، وبالتالي لتقليد سياسي أكثر ليبرالية إلى حد كبير يميل إلى السماح بهذا النوع من الرغبة « المثيرة للفتنة » بالوصول إلى إمكاناتها الكاملة. إن الصدى الصاخب لهذا العداء الحقيقي الكثيف تجاه تنمية تعتبر « إمبريالية » ينبع، علاوة على ذلك، من « الطريق الثالث » المضطرب لعالم ثالث في حالة فورة يسارية. والذي لا يمكن أن يكون في آذانهم سوى نشاز قبيح ينبغي أن يحرصوا بكل تأكيد على تصحيحه بشكل أكثر تناسقًا مع فهمهم الخاص للانسجام على الأرض.

وبالتالي فإن رد فعل « الشمال » لن يطول قدومه. عندئذ، سيعمل عالم كامل على ترويض مثل هذه الأفكار الرافضة. بوعي أو بغير وعي، ستكون مسألة اقتراح نموذج إنمائي « جديد » يدرج ببراعة وخفية الشكاوى الرئيسية التي تبلورت في صفحات إعلان كوكويوك، مع الحفاظ على جميع أساسيات التجارة الحرة والليبرالية السياسية.

بالطبع، ليس هذا هو السبب الوحيد لابتداع التنمية المستدامة، لكنه بالتأكيد أحد أقل الأسباب المذكورة في الكرونولوجيا الرسمية لمسارها الدبلوماسي. قبل عامين من إعلان كوكويوك، سيتم بالتأكيد شن أول هجوم كبير في صفوف الدول المتقدمة. وسوف يستهدف نموذج التنمية المدفوع بالنمو المستمر إلى الأبد في شكل تقرير نادي روما الشهير، والذي يحمل عنوانًا مناسبًا هو « حدود النمو » (The Limit to Growth) لـ (Meadows et al. 1972). من خلال تسليط الضوء على جميع المخاطر التي لا رجعة فيها والتي تشكلها التنمية الاقتصادية التي لا حدود مادية ومعنوية لها على البشرية، فإن هذا التقرير سينبئ ببعض الخطوط العريضة لخطاب التنمية المستدامة، لا سيما لتخفيف خطابها إلى حد كبير.

« الفقر هو أسوأ تلوث » هو أحد الشعارات الرئيسية لتقرير Founex، الذي وضع أيضًا في عام 1971 الأسس الفكرية للتنمية « المستدامة » (November et al. 1992). علاوة على ذلك، ولأول مرة في تاريخ نظام الأمم المتحدة، سيعطي كذلك بعض المصداقية لأطروحات الإيكولوجيا السياسية. ومع ذلك، فإن بعض المراقبين الأقل مجاملة لهذا النهج سينتقدون هذا التقرير أيضًا لدفاعه عن الطابع الإيجابي للتجارة الحرة في مكافحة الفقر. سيكون لهذه الوثيقة تأثير أكيد وثابت على العقلية الرسمية للقمة الدولية التي ستعقد بعد عام في ستوكهولم، خلال مؤتمر الأمم المتحدة الأول المعني بالبيئة.

سيثير إعلان كوكويوك من جانبه صدمة سياسية داخل المجتمع الدولي ستؤدي إلى إطلاق الآلة الدبلوماسية المسؤولة عن ابتكار تحديث جديد لمفهوم « التنمية ». هذا ما يحدث كلما احتاج هذا المفهوم - الذي يمكن إرجاع أصوله الأيديولوجية البعيدة إلى القِدم - للتطور من أجل الصمود في وجه خصومه.

على إثر إعلان كوكويوك، سنحاول أولاً استحضار فكرة صفقة « eco-eco » لـ (Sachs 1978) بشعارها الشهير « واحد للاقتصاد، وواحد للإيكولوجيا ». لكن سرعان ما بدت هذه الفكرة ديماغوجية للغاية في محتواها وبسيطة للغاية في شكلها بحيث لا تتحمل النقد، لذلك لن تستمر طويلا. ثم، لبعض الوقت، ركزنا دون اقتناع حقيقي على فكرة « التنمية البيئية » التي ابتكرها موريس سترونج وطورها بمزيد من التفصيل إيجناسي ساكس. سيُشتبه في أن هذا الأخير لا يزال شديد التركيز على الآراء التحريضية. وتم إلقاء اللوم عليه ضمنيًا لكونه يستلهم كثيرا من الدوكسا الاشتراكية للعالم الثالث ومن الراديكالية السياسية للنزعة الإيكولوجية.

لم يكن لأي من هذه المقترحات على ما يبدو القدرة على مواءمة حقوق السوق الحرة وحقوق الطبيعة الأم مثل المطالب المقدمة على الساحة الدبلوماسية الدولية من خلال إعلان كوكويوك.

نموذج « المتوسط الذهبي »

فقط في عام 1987، مع نشر تقرير برونتلاند، اتخذ الإختراع الدلالي الشهير « التنمية المستدامة » « أخيرًا » شكلا موثوقا به وعمليًا بما يكفي لبدء توافق بين مطالب دعاة حماية البيئة من البلدان النامية ومنطق السوق العالمية.

منذ تقديمه، يمكننا أن نشعر بأهمية إعلان كوكويوك، ولكن أيضًا الرغبة في مقارنته برؤية أقل وضوحًا وتطرفا عن الآثار الضارة للتنمية : « (...) العديد من اتجاهات التنمية التي تمارس اليوم يفقر عددًا متزايدًا من الناس ويجعلهم عُزّلًا، كل ذلك من خلال تدمير البيئة. (...) أدركنا أننا بحاجة إلى مسار جديد من شأنه أن يسمح بالتقدم ليس في عدد من الأماكن الخاصة خلال بضع سنوات، ولكن لكوكب الأرض ككل ولفترة طويلة. لم تعد التنمية المستدامة هدفا للبلدان « النامية » وحدها، ولكن أيضا للبلدان الصناعية ».

من المؤكد أن هذا الخطاب صديق للبيئة بما يكفي لإظهار بعض الانفتاح السوقي على الاهتمامات البيئية، وإنساني بما يكفي لتلبية احتياجات البلدان النامية جزئيًا. إنه متعاطف بنفس القدر مع المبادئ الأساسية للتنمية المتجذرة بعمق في التقاليد السياسية الليبرالية والرأسمالية والعلمية وحتى المالتوسية.

إن بيان التحدي واضح : « تلبية الاحتياجات الراهنة بأكبر قدر ممكن من الفعالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها ». المفهوم المركزي « للحاجات » يعني ضمناً حقلا دلاليا متشبعا إلى حد كبير بالعقيدة النفعية كما يعطي الاقتصاد مكانة بارزة. علاوة على ذلك، يجب أن نتذكر أن « الاحتياجات » و « الفرص » مفهومان شائعان في المعجم المالي، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتمويل. أما بالنسبة للعملية، فهي تقترح إقامة توازن بين الأبعاد الثلاثة للنشاط البشري : الكفاءة الاقتصادية، والجودة البيئية، والمساواة الاجتماعية. وبالتالي، فإن « ركائز التنمية المستدامة » هذه تسمح بوضع كل نشاط على مقياس قيمة « الاستدامة »، الذي تم تبسيطه في شكل بياني ليس فقط أكثر سهولة للفهم، ولكنه أيضًا أكثر إقناعا : « مخطط التنمية المستدامة ». هذا المخطط التوافقي متشبع بعمق بالعقيدة الليبرالية المساواتية، وهو تيار ليبرالي يستلهم بقوة من أعمال الفيلسوفين جون راولز وأمارتيا سين (Dansereau-Laberge 2010).

المسار الجديد لنظام عالمي جديد ؟

هل أدى سقوط جدار برلين عام 1989 إلى تمكين التنمية المستدامة في مجال النفوذ التقليدي للاتحاد السوفياتي المنهار ؟ ربما لعب الانتصار الأيديولوجي والعملي للغرب على الشرق دورًا مهما في نشر عقيدة التنمية المستدامة على نطاق أوسع. مع الفشل المعلن للشيوعية السوفيتية وكذلك فشل أكثر أشكال الاشتراكية راديكالية، وبالاعتماد كذلك على دعاية الفئة الإيكولوجية التي تحظى بالقبول الأكبر، أليس هذا النموذج « البديل » للتنمية هو الطريقة الأكثر براغماتية لتغيير العالم دون تغيير نظام الأشياء ؟ وقبل كل شيء، في هذه المرحلة بالذات من التاريخ، أليس هو الاقتراح الأكثر انسجاما مع النظام العالمي الجديد المتصور بعد احتضار الكتلة السوفييتية وبالتالي صعود الولايات المتحدة ؟

أما أوروبا التي مزقها نصف قرن من الحروب العالمية وأضعفتها الآثار المباشرة والجانبية لهذه الحرب الباردة، فهي الآن تعتبر المهندس والمنسق الرئيسي لـ « الصفقة الخضراء » القارية. ستثبت التنمية المستدامة أنها الإطار المثالي لاختبار وتعزيز الانسجام السياسي لهذا المجتمع العابر للقارات. إنه مشروع في مصلحة أوروبا يعيد لها شرعية سياسية معينة، لا سيما في ظل الانتقادات العديدة حول العجز الديمقراطي التي يتعرض لها تنظيمها باستمرار على الساحة الدولية. ألن تحاول أيضًا استغلال الفراغ الدبلوماسي الذي خلفته الولايات المتحدة في هذا المجال وتأكيد نفسها من خلال التنمية المستدامة كفاعل جيوسياسي ومزود خدمة تكنوقراطية متصدر لرهانات القرن ؟ خاصة وأن تفكك الاتحاد السوفياتي يجعل من الناحية النظرية حماية الولايات المتحدة أقل أهمية بالنسبة للأوروبيين. أليست التنمية المستدامة منبرا سياسيا قويا للغاية يسمح لها بالحفاظ على نفوذها الاقتصادي والثقافي على القارة الأفريقية (Institut Montaigne 2019) الذي يطمع به بشكل متزايد طرفا حرب باردة محتملة جديدة، الولايات المتحدة الأمريكية والصين ؟

بالنسبة للبلدان النامية والناشئة، تعد التنمية المستدامة على غرار النظام الدبلوماسي لتغير المناخ، بيئة مواتية بشكل خاص لفرض نفسها في شكل جديد من الديمقراطية الدولية، والتي لن تعد شرعية بدون انخراط أكثر وضوحًا ونشاطا من بلدان الجنوب. خصوصا وأن بعض هذه الدول مثل الصين والهند، تشكل نسبة كبيرة جدًا من سكان العالم وأصبحت قوى اقتصادية حقيقية لا يمكن تجاهلها من الناحية الجيوسياسية. بالنسبة للبلدان الأقل تطوّرا، يبدو أن التنمية المستدامة توفر أيضًا العديد من فرص الدعم المالي ونقل التكنولوجيا من البلدان الأكثر تقدمًا.

لكن هل يمكن أن يحدث مثل هذا النقل للأموال والمعارف من الشمال إلى الجنوب دون مقابل ؟ على سبيل المثال، نقل الأنشطة الاستخراجية والصناعية من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. يعد مفهوم « فك الارتباط البيئي » موضوعًا مثيرًا للاهتمام يجب تغطيته، ولو في بضعة أسطر. في الواقع، مع تقرير « فك الارتباط بين معدل استخدام الموارد الطبيعية والآثار البيئية وبين معدل النمو الاقتصادي » (UNEP 2011)، فإن التحدي المتمثل في الحفاظ على النمو دون زيادة تأثيره على البيئة له أهمية إضافية. ألا تجد هذه الفكرة في هذا النقل الأرضية المثالية للإلتفاف على قيودها ؟ هل التنمية المستدامة للشمال ممكنة حقًا دون استخدام مثل هذه الحيل ؟ حتى إذا ظل هذا السؤال دون إجابة، فمن الجدير طرحه، خاصة في سياق تأملي يتم فيه التشكيك في علاقة الجزائر بالتنمية المستدامة.

مشروع مجتمع عالمي

منذ ابتكارها، لا تزال التنمية المستدامة، عقدًا بعد عقد، وقمة دولية بعد قمة، مشروع مجتمع عالمي لم يتوقف أبدًا على ما يبدو عن التمحور حول الرغبة المزدوجة في إقناع جميع الدول بقوة نموذجها وإستخدام جميع الأدوات التكنوقراطية المتاحة لفرض نفسها عليها كبديهية يصعب الالتفاف عليها. يبدو أن التنمية المستدامة، كنظام تابع للأمم المتحدة، قد استندت إلى عملية دبلوماسية جمعت بمهارة بين احتواء وإغراء البلدان الأقل ميلًا للانضمام إليها، وفي الوقت نفسه القيام بحملات تبشيرية على الساحة الدبلوماسية العالمية، مدعومة بمنهجية قوية.

إن مثال أجندة عام 2030 واضح للغاية في هذا الصدد. على الرغم من اعتراف العديد من المراقبين بأنها تشمل بلدان الجنوب ومقتضيات القرن البيئية مقارنة بـ « أجندة الألفية »، إلا أنها لا تزال مشروعًا بأساس كينزيّ أفسح المجال للمزيد والمزيد من الآراء النيوليبرالية. هو برنامَج من 17 هدفًا، مرفوق بمجموعة هائلة من المؤشرات والأهداف. يوضح هذا إلى أي مدى يظل الإتقان العلمي والتميز الإداري وزيادة ذكاء المعلومات الأوراق الرابحة الرئيسة التي تواصل معظم البلدان المتقدمة لعبها في القرن الحادي والعشرين لتظل رائدة التقدم البشري.

لا يبدو أن التنمية المستدامة تقوض في الواقع اقتراح روستوف بأن التنمية هي مرحلة متقدمة من الحضارة لا يمكن أن تكون إلا هدفًا رئيسيًا لأي دولة تطمح إلى الحداثة (Rostow 1965). وفوق كل شيء، صعدت التنمية المستدامة سلم التنمية بثبات في وقت حققت فيه العديد من البلدان النامية السابقة طوعا أو كرها مكانة البلدان المتقدمة. ولذلك، مع الشرط الإضافي للاستدامة، تظهر معايير جديدة لنخبة إنمائية جديدة، وبالتالي فكرة شكل جديد من التخلف.

لكن، إذا كانت معظم هذه الدول الشابة المستقلة لا تزال، على غرار الصين، أكبر المتسببين في التلوث، وممارساتها الديمقراطية والاجتماعية بعيدة كل البعد عن القبول، تبقى الحقيقة أن نماذجها الاقتصادية والسياسية على وشك عكس القطبية « شمال/جنوب »، التي سمحت لفترة طويلة بتقسيم العالم إلى مجالين من التنمية يمكن تمييزهما بسهولة. إن الأهمية المتزايدة باستمرار للصين في العملية الدبلوماسية لتغير المناخ، والذي يؤثر بشكل متزايد على إطار التنمية المستدامة، يمنحها قوة إزعاج يمكن أن تتحول تدريجياً إلى قوة تغيير. بصفتها أكبر مصدر لانبعاث ثاني أكسيد الكربون، فإن الصين دولة من دول الجنوب لا يمكن للتنمية المستدامة الاستغناء عن دعمها، لأنه بدونها لن تكون لديها فرصة حقيقية لأن تصبح نموذجًا عالميًا للحضارة.

يمكننا أن نراهن على أن تحول الصينيين نحو الاستدامة قد يكون أسيًا نظرا لقدراتهم التصنيعية الهائلة. خاصة وأن الركيزة الروحية التقليدية لم يتم إزاحتها بالكامل بعد عن طريق هذا التطوير السريع لمجتمعاتهم. في هذا البلد، على سبيل المثال، تعتبر الطاوية والبوذية فلسفات دينية نجت بشكل كبير في الحرب الشيوعية الصينية على الأديان. تشير شخصيتهم الشمولية المتأصلة، والمعروفة جيدًا، إلى أن الآسيويين، بالمعنى القاري للكلمة، يميلون بشكل فطري إلى فهم الطابع النظامي للبيئة. دعونا لا ننسى أن الروحانيات والفلسفات الشرقية ألهمت بشكل كبير ثقافة العصر الجديد الغربية. هذه الثقافة، بدورها، أصبحت أرضًا خصبة جدًا للإيكولوجيا السياسية وستؤدي أيضًا إلى ميلاد ثورة رقمية. تعد هذه العلاقة أيضًا مصدرًا مهما للقوة الثقافية الناعمة للدبلوماسية الصينية وعنصرًا إيجابيًا للغاية لصورة الصين في نظر الرأي العام الدولي.

بعد أن قوضتها المادية الماركسية الصينية، عادت الكونفوشية إلى الواجهة في المشهد الفكري والسياسي الصيني، الذي يميل بشكل متزايد إلى التأكيد على الطابع الإيكولوجي للتقاليد الصينية. يمكننا أن نراهن أنه في العقود القادمة، سيظهر نموذج شرقي للتنمية المستدامة بشكل كامل. بل إنها قد تنافس ما نعرفه الآن باسم « التنمية المستدامة ». سيكون هذا بالتأكيد أكثر أهمية للعديد من مجتمعات « الجنوب » اليوم، والتي، على غرار الصين، لا تزال تتأرجح بين التقاليد والحداثة. سيكون للصين مصلحة كبيرة في تبني الاستراتيجية الأوروبية في هذا المجال، وأن تشكل بدورها قيادة توجيهية في نظام دولي يتم فيه حصر الهيمنة الأمريكية أكثر فأكثر في التفوق العسكري الذي لا يجب أن يمتد إلى هيمنة ثقافية.

« من الضروري العودة إلى الثقافة الصينية التقليدية من أجل تحديد نمط عصرنة متلائم مع هيكلنا الثقافي. يجب أن تصبح الحكمة البيئية للحضارة الصينية مكونًا مهما للحضارة الإيكولوجية ». هذا مقتطف من مقال « Beautiful Development » الذي نشره في عام 2006 السيد بان يو نائب المدير السابق للوكالة الوطنية لحماية البيئة (Obringer 2007)، والذي يلخص هذه الحالة الذهنية بشكل جيد ويعلن دون أدنى شك عن بوادر استقطاب أيديولوجي جديد لمفهوم « الحضارة الإيكولوجية » الرائج (Gwennael/Heurtebise 2013).

يجب أن نتذكر أن التنمية المستدامة تم بناؤها في البداية في سياق جيوسياسي يشير إلى هيمنة النموذج الغربي على جميع إيديولوجيات الحكم الأخرى. ومع ذلك، فإن تطورات هذا القرن ستؤدي إلى مناخ دولي مختلف تمامًا. إن نهضة روسيا والصحوة العظيمة للتنانين الآسيوية وتطور الهند، فضلا عن الازدهار الجريء للشرق الأوسط، على سبيل المثال لا الحصر، ستساعد على ظهور نظام عالمي أكثر تعددية بكثير.

ماذا عن البرازيل ؟ ماذا عن بقية أمريكا الجنوبية حيث هناك العديد من طرق التفكير والعمل التي تقترح مسارات وفرصًا مختلفة جذريًا عن التنمية المستدامة السائدة ؟ ماذا عن أفريقيا ؟ ذلك البركان الخامد الذي يمكن أن ينفجر بعد خمول طويل وأبكر بكثير مما نتوقع ؟ إذا تمكّنت خاصّة من الاستفادة من نموذج « الحضارة الإيكولوجية » هذا، وتحويل نقاط الضعف والتأخر في مجال التنمية التقليدية إلى نقاط قوة لتطوير نموذج أفريقي لمجتمع مستدام.

هل فكرة الأجندة العالمية للتنمية البشرية مقدّر لها أن تستمر في سياق جيوسياسي عالمي كهذا ؟ وإلى متى ستكون نموذجا يحتذى به للأمم المتحدة ؟ ما هي الإنجازات الفعلية للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي ؟ أليست في الحقيقة مثالا حضاريا، هدفا ينبغي تحقيقه، أكثر من كونها واقعا ناشئا ؟ كيف يمكن أن تتصورها دول لا تزال في المراحل الأولى من التنمية التقليدية مثل الجزائر ؟ هل المشروع الذي يتم بيعه لنا حاليًا في شمال إفريقيا متوافق حقًا مع جميع إمكانات وحدود مجتمعاتنا ؟

هذه كلها أسئلة سنكتفي بتركها معلقة دون إجابة، مع إبقائها في البال طوال هذه الدراسة التي ستركز الآن على جوهر موضوعها الرئيسي : ما هي النتائج المتوقعة لهذه التنمية المستدامة في الجزائر ؟

3

واقع وأوهام التنمية المستدامة في الجزائر

ماذا عن التنمية المستدامة في بلد مثل الجزائر ؟ هل يمكن اعتبارها واقعا قيد الإنشاء كما يدعي البعض ؟ هل تحولت بالفعل إلى مشروع وطني حقيقي قيد العرض ؟ أم أنها مجرد خيال في ركود دائم، وخدعة كبيرة فارغة كما تدعي أصوات أخرى أقل تفاؤلا ؟

هل تبنّى المجتمع الجزائري التنمية المستدامة حقًا ؟ أليس هذا مشروعًا لا يزال ينتظر التنفيذ، يمكن أن يكون أكثر إثارة وفعالية مما هو عليه الآن لو تم تناوله باقتناع أكثر قليلا، حتى لا نقول بحسن نية ؟ يجب أن يستوفي المجتمع الجزائري أخيرًا شروطا معينة يمكنها أن تفتح له بهدوء أكبر الطريق نحو حداثة لم تعد خدعة أو زيفًا، بل حداثة تستوعبها المصفوفة الثقافية الغنية والمتنوعة لهذا البلد القارة المعقد. ماذا يمكن أن تكون المصلحة الحقيقية، أعظم قيمة مضافة لمثل هذه التنمية المستدامة للجزائر ؟ سواء كان الأمر يتعلق بالتشبه المتصنع بجميع البلدان الأخرى في عالم معولم، أو باكتشاف جمالها الطبيعي من خلال نموذج ملهم من الحداثة. أليس هذا هو السؤال الأهم الذي ينبغي طرحه عند تناول مثل هذا الموضوع ؟

هذه سلسلة من الأسئلة ستتم مناقشتها في الجزء الثاني من هذا التشخيص. بعد تناولنا موضوعا واسعا مثل التنمية المستدامة، سنشرع الآن في إثبات أهميتها وواقعها في بلد، يجب التذكير من باب التوضيح، بأنه، للتذكير، في بداية استقلاله كان في طليعة بلدان عدم الانحياز وتيارات العالم الثالث، حيث كانت الدبلوماسية البيئية الجزائرية إحدى رؤوس الحربة. دعونا لا ننسى أن مبادئ « الملوث يدفع »، و« المسؤولية التاريخية » لبلدان الشمال، تم طرحها بإسهاب في الساحة العامة الدولية من قبل الجزائر. الجزائر عازمة اليوم على إظهار نفسها دوليًا كطالب جيد، ونموذج واعد للتنمية المستدامة في القارة الأفريقية وفي « العالم العربي ».

التطوع الراسخ للخطاب الدبلوماسي

دعونا نبدأ أولاً بـ « قمة الجبل الجليدي »، أي التنمية المستدامة بمفهومها الأكثر رسمية في الجزائر، أي مفهوم الدولة الجزائرية.

هذا هو البعد الأساسي للتنمية المستدامة في الجزائر الذي يحتاج إلى المعالجة أولاً حتى نتمكن من النظر إليه في بعده الأكثر واقعية وبالتالي الأكثر إثارة للاهتمام. في الواقع، في بلد يحدد فيه التأثير المباشر وغير المباشر للبيروقراطية حدود جميع مجالات العمل، فإن طبيعة عقلية الدولة تجاه التنمية المستدامة ستؤثر حتماً على عقلية جميع الأطراف الأخرى المشاركة في تجسيدها في الجزائر. تتدخل الدولة تقريبًا في كل تفاصيل الصورة الحالية التي يمكن أو نرغب في رسمها حول التنمية المستدامة في الجزائر. يتعلق الأمر بمعيار سيكون من الصعب جدا تجاهله دون تفويت جوهر الإشكالية التي توجه موضوعنا.

إن أي شخص كان مهتمًا في أي وقت مضى بهذا البعد الرسمي للتنمية المستدامة الجزائرية يعرف أن الجزائر شاركت دائمًا بنشاط في جميع المفاوضات الدولية وعمليات صنع القرار بشأن القضايا البيئية منذ بداية استقلالها. إن محاربة التصحر ومشكلة تغير المناخ وحماية التنوع البيولوجي والحفاظ عليه، هي كلها موضوعات قد تجد في التنمية المستدامة منصة مميزة تجمعها حول مشروع واحد للحكم، على المستويين المحلي والعالمي.

ابتداءً من التسعينيات، بدأ النظام السياسي الجزائري يجهز نفسه تدريجياً بالعديد من الأدوات المؤسسية والتشريعية وحتى الدستورية، والتي بفضلها يمكن أن تحتل التنمية المستدامة مكانة مهمة في أجندة الحكم. على سبيل المثال، في عام 1994، تم إنشاء مجلس أعلى للبيئة والتنمية المستدامة بموجب توصيات مؤتمر ريو. حتى لو لم يؤد هذا المشروع إلى أي تقدم ملموس وكان يعاني من نقص صارخ في الوضوح والشفافية من حيث المحتوى ومن حيث الشكل، فهو خطوة أولى تعبر بشكل جيد عن نية الجزائر في الانخراط في طريق التنمية المستدامة.

إن إنشاء وزارة في عام 2000 مخصصة للبيئة، وبعد ذلك بعام واحد نشر التقرير الوطني الأول عن حالة البيئة ومستقبلها للمخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة، هما نقطتان بارزتان ستضيفان لهذا الالتزام مزيدا من الوجاهة والاتساق. ستُظهر الجزائر بذلك قطيعة نهائية مع التقاليد السياسية القديمة التي جعلت البيئة قطاعاً يتنقل من وزارة إلى أخرى كل مرة تتغير هياكلها التنظيمية. وهكذا لم تعد تظهر كموضوع سياسي مبعثر شكلاً ومهمّش مضمونًا.

وفي الآونة الأخيرة، تذكر الدبلوماسية الجزائرية في ديباجة « الاستعراض الوطني الطوعي عن عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة » أن الجزائر تبنّت خطة عام 2030 منذ اعتمادها من قبل المجتمع الدولي في سبتمبر 2015. من أجل ضمان استجابات وطنية قوية تتناسب مع الرهانات التي تعلنها والتحديات التي تطرحها التنمية المستدامة، أنشأت الجزائر في عام 2016 لجنة وزارية مشتركة تحت إشراف وزارة

الخارجية تجمع بين مختلف الوزارات والمؤسسات والهيئات الوطنية المكلفة برصد وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الجزائر. يبدو أن هذه المبادرة تعلن عن خطوة كبيرة في عملية التنمية المستدامة الجزائرية، لأنها تزود حكومة البلاد بإطار مؤسسي، وليس فقط صكًا قانونيا مثل القانون الإطاري (03-10). في نفس السنة تمت المصادقة على « خطة العمل للبيئة والتنمية المستدامة » بمرسوم تنفيذي (الجوار الأوروبي جنوب). من نواح كثيرة يبدو للعديد من الخبراء الوطنيين والدوليين مشروعًا طموحًا للغاية، وقبل كل شيء متلائما تمامًا مع العديد من تحديات التنمية المستدامة في الجزائر.

أخيرًا، بالتوازي مع كل هذه الإجراءات والحوافز، تمكنت الجزائر من إنتاج ترسانة كاملة من الوثائق المقنعة للغاية لدعم أهداف وطموحات مشروعها المحلي للتنمية المستدامة على الصعيد الدولي. للتقدم دائما في هذا الاتجاه بهدوء أكبر، تعمل الجزائر بانتظام مع المنظمات الدولية والخبراء لإيجاد أكثر الوسائل موثوقية وفعالية لدمج التنمية المستدامة في معظم القطاعات ومراحل التنمية.

على سبيل المثال، يذكر موقع يونيسف الجزائر أن « منظومة الأمم المتحدة (UNS) في الجزائر تضم أربعة عشر وكالة وصندوقًا وبرنامجًا في الميدان وأنها تتيح خبراتها للحكومة والشعب الجزائري ». بالإضافة إلى ذلك، يذكر أن « منظومة الأمم المتحدة توفر للشركاء الوطنيين خبرة تقنية عالية الجودة وشبكة معرفية عالمية وإقليمية ومنصة لتبادل الخبرات (...) ». بالإضافة إلى ذلك، نشرت الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) بالفعل حوالي مائة متعاون وطني ودولي في الجزائر، وبالتالي دعم العديد من مشاريع التنمية المستدامة المحلية، لا سيما في مجالات الزراعة والسياحة البيئية وإدارة النفايات والتواصل البيئي.

سجل زائف لخطاب خالٍ من أي واقع عملي

حتى يومنا هذا، يبدو أن التنمية المستدامة في الجزائر هي أقرب ما تكون إلى خطاب مصقول جيدًا أكثر من كونها عملًا مُنجزًا حقًا على أرض الواقع. علاوة على ذلك، يبدو أن هذا الخطاب يتمحور بالدرجة الأولى باتجاه نظام الأمم المتحدة لـ « التنمية المستدامة » والمجتمع الدولي الذي يعمل ضمنه. أليس اختيار وزارة الخارجية راعية لعملية تحويل الاقتصاد الجزائري إلى التنمية المستدامة هو مؤشر واضح جدا على ذلك ؟

في الجزائر، يبدو أن هذا الخطاب حاليا لا يتعلق إلا بجزء محدد جدًا من المجتمع المدني، وهو قريب إلى حد ما من جهاز الدولة الجزائري والذي يتفاعل بالتوازي مع نظام إيكولوجي كامل من المنظمات الدولية المنخرطة من قريب أو من بعيد في مسعى إرساء تنمية مستدامة في الجزائر. في الواقع، هي تمثل في الوقت الحاضر فقاعة سياسية ودبلوماسية أكثر من كونها شبكة تشغيلية حقيقية في جميع أنحاء البلاد.

دعونا نضيف أنه، حتى منذ الضغط الشعبي الأخير للحراك على السلطة الجزائرية، قد يبدو هذا الاتجاه أقل وضوحًا لبعض المراقبين المساندين للإجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية من أجل التهدئة السياسية، فإن نهج الحكومة الجزائرية فضّل دائمًا حوارا عاما من أعلى إلى أسفل على المضاهاة الاجتماعية من الأسفل إلى الأعلى.

لا يلعب المجتمع المدني المدعو للمشاركة في صنع المخططات والقرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة في الغالب إلا دورًا استشاريًا محدودًا للغاية بسبب نوع الجمعيات والشخصيات التي تحضر هذه الاجتماعات. نادرًا ما يكون هؤلاء المشاركون هم الأكثر استعدادا أو قدرة على انتقاد القرارات الحكومية. حتى لو كان هناك استثناء لهذه القاعدة، فإن شكاواهم وتوصياتهم لم يكن لديها حتى الآن فرصة تذكر لأخذها في الاعتبار من قبل السلطات الجزائرية.

ساهمت هذه الأبوية السياسية في التمهيد لقطع الصلة بين العقل المفكر والقاعدة النشطة للمجتمع الجزائري. على الرغم من أنها موضع تساؤل رسمي في العديد من الخطابات والنصوص السياسية الجزائرية، إلا أن التركّز الشديد لسلطة صنع القرار في جزء محدود جدًا من الإقليم يجعل هذه المشاركة المدنية نظرية أكثر منها عملية. ينبغي أن تكون اللامركزية والتنمية المحلية من أكثر الأعصاب حساسية في حرب الجزائر السياسية ضد تخلفها الاقتصادي والاجتماعي. بعد استعراض الوضع الفعلي، لا يسعنا إلا أن نأسف لمدى تأخر دعم هذا الخطاب الرسمي في نهاية المطاف من خلال الوقائع والأفعال الملموسة والعملياتية. كل مرة نفكر فيها خارج الصندوق المعهود للنظرية والخطاب الدبلوماسيين، يصبح التشخيص مختلفًا تمامًا. بالمقارنة مع جودة بيان الأهداف، فإن النتائج المسجّلة على الأرض بالمقابل تكون دائمًا متفاوتة إلى حد ما، ناهيك عن كونها متواضعة في أغلب الأحيان. وهذا مع حالات استثنائية نادرة جدًا، والتي تأتي في معظمها من المنظمات غير الحكومية أو المبادرات الخاصة، وهي بذلك نادرًا ما تكون مبادرة من سلطات محلية أو وطنية لها الاستعداد الكافي لتعزيز تطويرها.

تم توضيح حجم التفاوت هذا بين الواقع وما تم الإعلان عنه على الورق بشكل جيد العام الماضي خلال حدث بيئي دولي كبير. صنفت جامعتا ييل وكولومبيا المرموقتان، في تقريرهما السنوي الأخير بعنوان « مؤشر الأداء البيئي »، الجزائر في المرتبة 18 (من بين 180 دولة) من حيث معالجة النفايات (Sadki 2020).

لكن إذا كنت تعيش في هذا البلد كل يوم، فمن المستحيل عمليا إجراء مثل هذا التصنيف ما لم نكن على استعداد للعب بالكلمات والأرقام والاعتماد على التنظير المحض، وما لم نجبر أنفسنا على التصديق الأعمى للأرقام والتدابير المعلنة وأن نمتنع عن معاينتها دون تساهل على أرض الواقع. إن جولة بسيطة في وسائل التواصل الاجتماعي الجزائرية ستكون في الحقيقة كافية للتشكيك في شرعية وصحة ترتيب الجزائر هذا فيما يتعلق بإدارة النفايات. في الواقع، يمكن أن يبرهن الكمّ الهائل من شهادات المواطنين، التي غالبًا ما تظهرها الصور ومقاطع الفيديو، على الحالة الكارثية لهذه الإدارة في العديد من المدن الجزائرية.

إن إلقاء نظرة فاحصة على طرق إجراء هذه الدراسة يُظهر أن كل الدرجات الجيدة للجزائر تستند إلى تقارير رسمية تقدمها

السلطات الجزائرية. في المقابل، تم الحصول على النتائج الأقل إيجابية من مصادر أكثر استقلالية، وبالتالي أكثر موضوعية. هذا النوع من الدراسات، الذي يحابي الجزائر بنتائج أكثر من مشرفة فيما يتعلق بالتنمية الاستدامة، ليس استثناءً بأي حال من الأحوال. معظمها يعاني من نفس أوجه القصور من حيث معالجة المعلومات أو الافتقار إلى الموضوعية السياسية. إن تملّص أصحابها من المسؤولية والانعدام الكبير في الشفافية والافتقار إلى الدراسات الشاملة في القطاعات والمجالات المتعلقة، من قريب أو من بعيد، بالتنمية المستدامة في الجزائر، لا يسهل الأمور بتاتًا.

تنمية مستدامة دون بُعد بيئي حقيقي

بداية من 2016، ستعطي الدولة الجزائرية مكانة مركزية للتنمية المستدامة في الدستور الجزائري بالإضافة إلى أهمية كبيرة لاحترام البيئة. مع ذلك، ومن ناحية أخرى، يتم الإعلان بانتظام في الصحافة من قبل الحكومة الجزائرية عن استغلال الغاز الصخري، وتطوير الزراعة الصناعية في الصحراء، والرغبة المعلنة في توسيع استغلال المعادن بشكلٍ متزايد، ولا سيما تعدين « العناصر الترابية النادرة »، فضلاً عن العديد من المشاريع الأخرى الحساسة للغاية من الناحية البيئية، كقطاعات حيوية في الوقت الراهن للتنمية الجزائرية على المدى القصير والمتوسط (Belhadj 2020).

هل هذه هي الطريقة التي تنوي بها الجزائر تنويع اقتصادها بالشكل الذي توصي به خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ؟ ألا نتعامل هنا مع خطاب مزدوج من جانب الحكومة الجزائرية التي، من جهة، تدعو إلى التنمية المستدامة، ومن جهة أخرى، تؤيد نموذجا يعتمد إلى حد كبير على نهج محصور فقط في تنويع طابعه القائم على استخراج الموارد الطبيعية ؟ كيف سيكون من الممكن التوفيق بهدوءٍ بين رؤيتين متعارضتين للتنمية في نموذج جزائري متماسك حقا للتنمية المستدامة ؟

للإجابة على هذا السؤال، يكفي الرجوع إلى التقرير الأخير « حالة ومستقبل البيئة في الجزائر (2019) »، والذي يمكن تلخيص نتائجه في هذا المقتطف الطويل من مقدمته :

« منذ بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، استثمرت الجزائر بقوة في بناء البنية التحتية المخصصة لحماية البيئة مثل السدود وشبكات توزيع المياه ومحطات معالجة المياه المستعملة وشبكات الصرف الصحي، فضلاً عن مراكز الدفن التقني للنفايات ومقالب النفايات... إلخ. كما تركزت الجهود على بناء وتعزيز الموارد البشرية وتنظيم الأطر المؤسسية والقانونية المتعلقة بالبيئة وحماية الموارد الطبيعية، وكذلك تطوير السياسات البيئية. وقد أعدّت ترتيبات واستُحدثت أيضا آليات مُبتكرة، مثل الضرائب البيئية وعقود حسن الأداء البيئي، وما إلى ذلك. كل هذه التدابير لم تكن للأسف قادرة على التخفيف من الآثار السلبية للأنشطة البشرية على حالة ونوعية البيئة » (MAATE 2019).

ما الذي يجب أن نستنتجه من هذا النقص في الكفاءة على الرغم من التمويل الوطني والدولي المبالغ فيه ؟ أن الاستثمارات كانت تسير في الاتجاه الخطأ ؟ نحو المشاريع الخاطئة أم الأيدي الخطأ ؟ أو كليهما في نفس الوقت ؟ أنها رغم كل شيء لا تزال غير كافية مقارنة بحجم التحدي وتعقيده ؟ أن المجتمع الجزائري، مدنيا كان أم سياسيا، لم يصبح سوى بيئة معادية، حتى لا نقول عقيمة لنجاح مثل هذه الجهود ؟ أن كل ما تم الإعلان عنه مرارا وتكرارا لم يتم إنجازه حقا بصدق وإخلاص ؟ أن ثمن التقاعس يمكن أن يكون أثقل على البيئة بكثيرٍ من فوائد ما تم إنجازه ؟ أن الجزائر قد حددت لنفسها هدفًا افتراضيًا للتنمية المستدامة لا يتماشى بعد مع منطقها الحقيقي للتنمية ؟ كيف نحقق هدفا دون الإخلال بالآخر ؟

إن التحدي كبير. نرى حجم التحدي الهائل في كل مرة يكون لهطول أمطار غزيرة بعض الشيء آثار وخيمة، حتى في العاصمة الجزائرية. الجزائر مدينة ليست في مأمن من مخاطر الطبيعة والمناخ بسبب الآثار المجتمعة للإدارة العشوائية في كثير من الأحيان، والشعبوية المقيتة، أضف إلى ذلك، الفساد شبه المنهجي.

بحلول عام 2004، اختارت الجزائر سياسة الحد من المخاطر الكبرى، عندما قرّرت تطبيق قانون يحدد خمسة عشر تهديدًا طبيعيًا وتكنولوجيًا، وكذلك طرق الوقاية والتدخل في حالة حدوثها. ومع ذلك، وبعد مرور ستة عشر عامًا على دخول هذا القانون حيز التنفيذ، « فإن عدد المراسيم التنفيذية الصادرة، تطبيقاً للنص المذكور، يقتصر على أربعة من إجمالي ثلاثين، تحدد طرق الوقاية من جميع المخاطر المنصوص عليها في هذا القانون » (APS 2020) وهذا بحسب كلمات المندوب الوطني للمخاطر الكبرى عبد الحميد عفرة. وبحسب البيان ذاته الذي أدلى به لوكالة الأنباء الجزائرية عام 2018، فقد قدرت تكلفة الضرر بأكثر من 500 مليار دينار جزائري منذ إصدار القانون المعطل حاليا.

في عام 2003، من خلال تبني تشريعات بيئية جديدة تستند إلى مبادئ التنمية المستدامة (MAC 2003)، المتمثلة في القانون 03-10، أكدت الجزائر انخراطها الرسمي في سبيل التنمية المستدامة. ومع ذلك، فإن السجل البيئي الحقيقي للجزائر فاضح للأسف إزاء قلة الآثار الإيجابية لكل الإجراءات التي أعلنتها الحكومة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة.

الموارد من الأراضي هشة ومحدودة، والتآكل والتصحر في تسارع مستمر، والمناطق الساحلية في تدهور دائم، والموارد المائية غير كافية من حيث الجودة والكم، وتلوث صناعي وعمراني غير منضبط، وتدهور البيئة المعيشية للمواطنين...إلخ. معظم العرافين الإيكولوجيين والبيئيين في الجزائر يظهرون لون الخطر والاستعجال وليس لون المروج الخضراء المزهرة.

ولم يتغير شيء نحو الأفضل، بل تدهور كل شيء. من الواضح أنه على الرغم من حقيقة أن هذه الأمة الفتية كان من المفترض أن تختار نموذجًا تنمويًا من شأنه أن يسمح لها على العكس بالتوفيق بهدوء بين تطلعاتها للتقدم الاجتماعي والازدهار الاقتصادي، مع الحرص في نفس الوقت على احترام البيئة والصحة العامة. وبالتالي، تأخرت مواجهة هذا التحدي من خلال تنمية جزائرية، حيث يشك البعض ليس فقط في استدامتها ولكن أيضا في وجودها ذاته.

انتقال طاقوي دون دينامية حقيقية للتغيير

ميزان الطاقة في الجزائر لا يسمح لنا باعتبار أن الجزائر انخرطت حتى الآن في بداية الانتقال الطاقوي، وفقًا لتقرير وزارة الطاقة الجزائرية لعام 2020. ومع ذلك فهو أحد المعايير الرئيسية للتنمية المستدامة. لا يزال مزيج الطاقة الجزائري مدعومًا إلى حد كبير بقطاع الإسكان، الذي لم يطبق حتى الآن أي تدابير لكفاءة الطاقة والرصانة. يأتي في المقام الثاني قطاع النقل، حيث لا يزال يتم تشغيل 90 بالمائة منه عن طريق البر، وأكثر من 70 بالمائة من حظيرة المركبات النشطة تعمل بالديزل. بالإضافة إلى ذلك، تقطع معظم الشاحنات في الجزائر مسافات طويلة، وتنقل حمولات غالبًا ضعف ما يسمح بها القانون والمواصفات الفنية لهذه المركبات. لا يؤدي هذا الاتجاه سوى إلى تسريع تقادم الطرقات وأيضا تلك المخصصة للوزن الثقيل، وبالتالي يتسبب بشكل غير مباشر في استهلاك غير منطقي وذي نتائج عكسية للطاقة والموارد الطبيعية. الاختناقات المرورية العديدة التي تبطئ بشكل كبير من حركة المرور في أكبر المدن الجزائرية تولد خسائر هائلة في الطاقة وتساهم في تقليل كفاءة الطاقة في الجزائر.

مع ما لا يقل عن 99 في المائة من الكهرباء يتم إنتاجها من الغاز وأقل من 2 في المائة فقط من مصادر الطاقة المتجددة، فإن الوقود الأحفوري موجود في كل مكان في مزيج الطاقة في البلاد. على الرغم من أن إمكاناتها من الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الشمسية، كبيرة جدا. على الرغم من اعتماد برنامج وطني للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في عام 2011، والذي سيتم ترقيته إلى أولوية وطنية في عام 2016، إلا أن هذا المشروع لم يصاحبه تقدم ملموس بما فيه الكفاية على أرض الواقع لجعله ذا مصداقية. من بين 22000 ميغاواط تشكل إجمالي قدرة الطاقة المتجددة التي سيتم إطلاقها في إطار هذا البرنامج بحلول عام 2030، تم إنتاج 8,1 في المائة فقط في الجنوب والهضاب العليا بواسطة حوالي عشرين محطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية تم بناؤها بين عامي 2014 و2017 (Hadjam 2020).

ومع ذلك، فإن إمكانات الطاقة في البلاد لا تقتصر على احتياطياتها الضخمة من الطاقة الشمسية. كما يمكن للطاقة الحرارية الجوفية وتطوير طاقة الكتلة الحيوية أن يزوّد مزيج الطاقة الجزائري بطاقات متجددة لا يستهان بها. كما يمكن لبعض مناطق الجزائر أن تظهر أداء مثيرا للاهتمام في مجال طاقة الرياح. لكن وفقًا لخبراء مركز تنمية الطاقات المتجددة CDER، فإن الأطلس الذي تم عمله لتقدير الإمكانات الحقيقية « لا يزال غير كاف لاختيار المواقع المؤهلة لإنشاء مزارع الرياح »، بالرغم من أنه تم اعتبار طاقة الرياح الركيزة الثانية لتنمية الطاقة المتجددة في الجزائر بعد الطاقة الشمسية. وماذا عن « الهيدروجين الأخضر » ؟ يمكن للجزائر أن تكون مصدّرًا متميزا لهذه الطاقة نحو أوروبا، التي تسجل تأخرا كبيرا في هذا المجال في الوقت الحالي. كما أنه من غير المعروف بعد ما إذا كانت هذه التكنولوجيا ستكون في الواقع قادرة على الوفاء بالالتزامات البيئية التي أعلن عنها مروجوها.

الرصانة والكفاءة : أكبر العناصر الغائبة عن التنمية الجزائرية

وللأسف، تبديد الإمكانات والتأخير في تطويرها لا يقتصر على مسألة الطاقة وحدها. لقد أصبح ذلك هو المعيار للأسف في معظم قطاعات النشاط، الخاصة والعامة على حد سواء. ورغم أن الدولة الجزائرية تحمّل باستمرار المنازل مسؤولية هذا الهدر في أغلب الأحيان (Ait Amine 2021)، إلا أنها نادرا ما تتخذ تدابير قسرية أو اقتصادية للمكافحة الفعالة لسوء استخدام الموارد الطبيعية.

ربما لسبب بسيط هو أنه، إذا نظرنا عن كثب، فإن أكبر المتسببين في هذا الهدر هو « النظام الجزائري » نفسه، وليس فقط البيوت الجزائرية، التي تستمر قدرتها الشرائية في التدهور مع تقلص قيمة الدينار على نحو مطّرد، وأن الأزمة الاقتصادية تتفاقم، ليس فقط بسبب الآثار المدمرة للوباء، ولكن أيضًا بسبب افتقار البلاد إلى تنمية مستدامة حقيقية.

فضلاً عن ذلك، دون اهتمام أكبر بنوعية المنتجات والخدمات التي تستوردها، لا تستطيع الجزائر أن تكافح بشكل فعال هدر الموارد في واحد من أكثر الميادين أهمية في هذا الموضوع: التقادم. إن جودة العديد من هذه المنتجات مشكوك فيها بشكل خاص، سواء من حيث مدة صلاحيتها أو من حيث آثارها الصحية أو فيما يتعلق باحترام البيئة. كيف يمكن لدولة تستورد معظم ما تستهلكه أن تلتزم بالتنمية المستدامة دون تبني سياسة أكثر صرامة في هذا المجال ؟ من المؤكد أنه اعتبارًا من 29 نوفمبر 2008، أرسى القرار الوزاري الصادر عن وزارة الطاقة والمناجم « المحدد لتصنيف كفاءة الطاقة للأجهزة الموجهة للاستخدام المنزلي الخاضعة للقواعد الخاصة بكفاءة الطاقة والتي تعمل بالكهرباء »، أرسى أسس التدابير المصاحبة التي تم الإعلان عنها بانتظام في الصحافة. لكن، هل هي فعالة حقًا في الحياة اليومية للجزائريين ؟ يكفي أن تتجول في الأسواق الجزائرية الكبرى ومراكز التسوق لتشكك في تنفيذها بالكامل.

يُنصح بالإنتاج المحلي حيثما كان ذلك ممكنًا، وعقلانيًا خاصّة، ومراعاة البيئة في تصميم المنتجات، بحيث تصبح أكثر استدامة بمرور الوقت وبحيث يسهل دمجها في الاقتصاد الدائري. يجب تحديد المشكلات وبالتالي التفكير في الحلول منذ البداية وعدم الانتظار حتى حدوثها. سيكون من الضروري العودة إلى نهج ربما أقل لمعانًا وإثارة، يعتمد على تقنيات وأساليب تنظيمية أبسط وأكثر سهولة في الاستخدام وأكثر رصانة وقبل كل شيء أكثر كفاءة واستدامة. أليست هذه في الحقيقة التنمية المستدامة الأكثر ملاءمة من حيث التكلفة بالنسبة لدولة في طريق النمو ؟ ينبغي ألا تضطر الجزائر إلى التفكير في تقليل النمو لجعل اقتصاده أكثر استدامة، بل ربما يكون من الأسهل إحياؤه من خلال الاقتصاد الدائري وبقدر من الرصانة غير المتشددة. يجب أن تحول تأخرها إلى تقدم، وليس المضي قدمًا للعودة إلى الوراء. الابتكار منخفض التقنية بعيد كل البعد عن كونه تضادًا لغويًا ؛ على العكس من ذلك، إنه منظور ينبغي التعامل معه باهتمام، إن لم نقل بتواضع أكبر، من قبل حكومات واقتصادات مثل الجزائر.

وفي الوقت نفسه، يظهر ميزان الطاقة الأخير في الجزائر أن ولاية الجزائر تحتكر وحدها كمية من الطاقة تساوي الاستهلاك الإجمالي للولايات العشرة التي تسبقها في هذا الترتيب. علاوة على ذلك، فإن الفاتورة الوطنية للبلديات الجزائرية تتركز حول عشر ولايات من شمال وجنوب الجزائر. أليس هذا الاستقطاب في الاستهلاك الطاقوي هو الدليل الأول الذي ينبغي أن ينوّرنا بشأن الطبيعة غير المستدامة للتخطيط العمراني والحضري في الجزائر ؟

مساكن منافية تمامًا للاستدامة

عندما يتعلق الأمر بالتخطيط العمراني وجودة الحياة، نذكر أن الجزائر العاصمة أي المدينة التي يُفترض أن تكون الأحسن وطنيا في هذا المجال تصنفها « وحدة الاستخبارات الاقتصادية » بانتظام كواحدة من عشرة أسوأ مدن للعيش في العالم. يعتمد الترتيب على عدد من المؤشرات في مقياس من 100 نقطة (المستوى المعيشي، ومستوى الجريمة، وشبكات النقل، والوصول إلى التعليم والطب، والاستقرار الاقتصادي والسياسي).

في حين أن هذه النتيجة قد تبدو سلبية للغاية بالنسبة لمدينة ساحرة وجميلة، إلا أنها تشير دون شك إلى التقدم الهائل الذي تحتاج السلطات الجزائرية لإحرازه في أحد أهم مجالات التنمية المستدامة، حيث أنه بامتياز المجال الأكثر حاجة إلى إيجاد توازن مثالي بين الكفاءة والسهولة والديمومة.

يقدم طارق مجاد ومحمد ستي وغاي بودال في مقالتهم « Quelle métropolisation pour Alger ? » للقارئ والقارئة ملاحظة أكثر دقة ولا يرون حاليًا في العاصمة الجزائرية سوى « مدينة مليونية تستقطب النشاط الاقتصادي للبلاد، ولكنها تحتفظ بعلاقة مهيمن - مهيمن عليه، مع إقليم وطني لا يزال متخلفًا ومضطربا، وهو وضع يمثل تمامًا عواصم البلدان الناشئة، في حين ينبغي اعتبار المدينة الميتروبولية الحقيقية قطبًا إنمائيًا في خدمة فضاء يتسع إلى منطقتها الميتروبولية الكبرى - التي تسمى الإقليم أو الجهة (Scott 2001) - أو حتى التراب الوطني بأكمله » (مجاد، ستي، بودال 2015).

في الواقع، من خلال تجولنا في أنحاء القطر الجزائري، لا يمكننا إلا أن نلاحظ فيما يخص السكنات، سواء كانت حضرية أو ريفية، مدى غياب هذه المفاهيم. بشكل عام، تعتبر الفوضى والأوساخ وانعدام الجماليات والعديد من الأعراض الأخرى مؤشرات لا جدال فيها على أن المدن والقرى الجزائرية تُبنى بطريقة تتعارض كليًا مع مبادئ الإسكان المستدام.

هذا على الرغم من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (MAATE 2001) الذي بدا واعدًا جزئيًا، بعبارة أخرى مقبولا في خطوطه العريضة على الأقل. تم تطويره في عام 2011 وكان من المتوقع أن يستمر لمدة عقدين آخرين على الأقل، يجب الاعتراف بأنه بعد مرور عشر سنوات، لم يتم تنفيذ السيناريو الأكثر « قبولا »، والذي تم اختياره من بين النماذج الأربعة الأخرى، حتى الآن. إذا بالغنا قليلا، فقد نجد في التخطيط العمراني الجزائري الحالي بعض العيوب المستنكرة في أسوأ سيناريو تمت محاكاته في هذا المخطط. ومع ذلك، فإن الرغبة في جعل التخطيط العمراني الجزائري مستدامًا ليست وليدة الأمس. « اعتمدت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة (MATET) عدة تشريعات منذ عام 2001 : القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 كانون الأول/ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، القانون رقم 02-08 الصادر في 8 أيار/ماي 2002 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة وتهيئتها، القانون رقم 03-10 الممضي في 19 يوليو/جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، وأخيراً القانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير/فيفري 2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة وإجراءات تنفيذه » (Kadri 2016).

هذا ما يذكره يوسف قادري طالب الدكتوراه في قسم الهندسة المعمارية بجامعة العلوم والتكنولوجيا بوهران وبجامعة محمد بوضياف في مقال نشر عام 2016 في المجلة المتخصصة « مدينتي ». يذكرنا الكاتب أيضًا أنه يجري تطوير خطة استراتيجية جديدة منذ عام 2011 هي المخطط التوجيهي لتهيئة التجمعات العمرانية الكبرى (SDAAM) والذي سيغطي أكبر المدن الجزائرية والمتشبع بقوة بقيم التنمية المستدامة، حيث يقدم الكاتب نقدا بناء له في هذا المقال المنشور في إحدى المجلات الجزائرية الرائدة في مجال التخطيط العمراني وهندسة المناظر الطبيعية.

سيكون من غير العادل بالتأكيد عدم الاعتراف بالتقدم الذي تم إحرازه في هذه المدن، خاصة من حيث الأداء الوظيفي، وبالتالي البنية التحتية القاعدية، التي كانت تفتقر لها بشدة حتى ذلك الحين. كما لا ينبغي أن نتجاهل الإشادة بالطموحات المعلنة والمشاريع المزمع تنفيذها من أجل الانتقال إلى استدامة أكثر فاعلية للإسكان في الجزائر. ومع ذلك، لا ينبغي أن يمنعنا هذا من الاعتراف بالعمل الكبير الذي لا يزال يتعين القيام به حتى ترى كل هذه المشاريع النور بالفعل، وتستجيب قبل كل شيء إلى أقصى حد ممكن للطموحات المعلنة أو تكون في مستوى الاستثمارات الضخمة القائمة أو المنتظرة في هذا المجال.

في الواقع، من الصعب جدًا في الوقت الراهن على المراقب للواقع اليومي للجزائريين أن يعلم في أي بُعد من الأبعاد الأربعة المفترض أن تكون ذات أولوية للتنمية المستدامة الجزائرية قد تحققت نتائج مقنعة وملموسة. هذه الأبعاد، للتذكير، هي: التنويع الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والحكم الرشيد وكذلك الاستدامة البيئية.

تحويل كمية الاستثمارات الاجتماعية إلى نوعية حياة حقيقية

من الواضح أن الجهود المبذولة منذ عام 2016 على وجه الخصوص لا يمكن أن تتم بضربة عصا سحرية، وأن تستدرك بذلك عقودا من الإدارة « غير المستدامة » في الجزائر. خاصة وأن البلد يعاني حاليًا من الآثار المجتمعة للأزمة الوبائية والأزمة الاقتصادية التي تضاف إليها آثار الأزمة السياسية الكبيرة.

لكن يمكننا بنفس الطريقة وبنفس الحرص على الأمانة الفكرية أن نتساءل عن تأثير كل التدابير والقرارات السياسية السيئة التي تم اتخاذها بشكل منهجي منذ عقود على صمود الجزائر في وجه هذه الأزمات الحالية، في حين أنه كان يجب تبني نهج التنمية

المستدامة منذ نهاية التسعينات. في حال أن الجزائر وضعت على الأقل بعض الأسس المتينة لهذا النموذج في الحكم، ألن يكون هذا الصمود أقوى، وقبل كل شيء، أشدّ مما هو عليه اليوم ؟ أليس هذا بدلا من ذلك نظاما كاملا من الممارسات غير المسؤولة والعقليات التي عفا عليها الزمن والذي أثبت حتى الآن قدرته على مقاومة كل رغبة في التغيير الجذري للمجتمع الجزائري ؟

يؤكد الاستعراض الوطني الطوعي للجزائر (UNICEF 2019) حول التقدم في التنمية المستدامة أنه « تم تسجيل نتائج ملموسة في معظم أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك التي تلبي الاحتياجات الحيوية للمواطنين من خلال استثمارات عامة ضخمة ». وأضاف أن « إنشاء آليات يمكنها تحسين جودة الخدمات الاجتماعية يهدف إلى تمكينهم، رجالا ونساءً، من المساهمة في بناء بلدهم من خلال مواجهة التحديات الملحة للتنويع الاقتصادي وتغير المناخ والاستهلاك والإنتاج المسؤول ».

يُظهر أطلس أهداف التنمية المستدامة لعام 2018 (Banque mondiale 2018) بدوره رأيا مماثلا بخصوص تحقيق الجزائر لأهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، فمن المفيد للغاية أن تقرأ في باب « إخلاء المسؤولية » من هذا المستند أن « البنك الدولي لا يضمن دقة البيانات الواردة في هذا العمل »، خاصة لأنه « نتاج لموظفي البنك الدولي بمساهمة أطراف خارجية ». هل هذه النتائج المعلنة، التي غالبًا ما يصعب جدًا رؤية أثرها في الواقع اليومي للجزائريين، تمثل الواقع حقًا ؟

أليست « أزمة المياه الحادة » (Allilat 2021) المعلن عنها في صيف 2021 والعودة المحتملة لانقطاع المياه لفترات طويلة ودون سابق إنذار في المنازل والمؤسسات الجزائرية، مؤشرا صارخا على العيوب المنهجية في الإدارة الجزائرية التي لم تنجح بعد حتى في الحفاظ على مكتسباتها ؟ هذا العجز في قطاع حيوي للاقتصاد الجزائري لن يمرّ دون العودة به إلى الخلف، إلى الساعات القاتمة لماض كئيب كان مسرحًا للعديد من الأزمات الاجتماعية والذي يُهدد للأسف بتفاقم أزمات أخرى في المستقبل » (Khaoua 2009).

لا يمكن اعتبار الجفاف ولا تغير المناخ « المذنبين » الوحيدين في أزمة المياه التي كان من الممكن تجنبها، أو على الأقل توقعها بشكل أفضل، من خلال تطبيق سياسة حوكمة مشبعة بالقيم الأساسية للتنمية المستدامة الحقيقية. إن الأزمة الحالية هي، بطريقة ما، ذروة هرم من عواقب التعامل واللاتعامل غير اللائقين مع مثل هذا التحدي. لعبت الزراعة والصناعة والإسكان والسياحة والعديد من القطاعات الأخرى للاقتصاد الجزائري دورًا رئيسيًا في تدهور الغطاء النباتي وسلامة مستجمعات المياه والمياه الجوفية، وكذلك في تلوث وتبذير المياه وتعطيل النظم الطبيعية والتقليدية لتصريف أو توزيع هذا الموارد. ساهمت كل هذه الاعتداءات في التصحر الذي لم يعد يمتد من الجنوب إلى الشمال فحسب، بل يمتد أيضًا من السواحل إلى الهضاب العليا (Benslimane et al. 2008).

عند الفحص الدقيق، يبدو أن الجزائر السياسية لا زالت تركّز على مقاربة تنموية تهدف في المقام الأول إلى تلبية « الاحتياجات الأساسية » لسكانها. إن بعد « التنمية » هو الذي يبدو الآن أنه يشغل معظم جهود الحكومة، وليس الطبيعة « المستدامة » لتلك النتائج أو الأهداف المرجوة. في الواقع، أهداف التنمية المستدامة التي تستجيب أكثر لهذه الاحتياجات هي التي تظهر أفضل النتائج في تقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الجزائر.

بناء على ذلك، هل يكفي على سبيل المثال الاكتفاء بعدد الأطفال المتمدرسين إذا بقيت جودة التعليم المقدّم متواضعة ؟ ماذا عن الضمان الاجتماعي الذي يغطي فقط العمال المصرح بهم في بلد حجم قطاعه غير الرسمي كبير جدًا ؟ ما الفائدة من تقديم رعاية صحية مجانية للجميع في مرافق طبية متداعية ومكتظة ؟ ما قيمة المساواة الاجتماعية عندما يستطيع الأغنياء التمتع بنفس الامتيازات الاجتماعية الممنوحة للفقراء ؟ وعندما يسمح لهم الفساد أيضا بالاستئثار بها، الأمر الذي يزيد من احتقان الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانًا ؟ عندما يتعلق الأمر بهذه « الاحتياجات الأساسية » المعروفة، فإن الحجة الكمّية غالبًا ما تتجاهل الطبيعة غير النوعية للنتائج المحققة. يؤدي هذا بشكل عام إلى تشويه كبير للمعطيات عندما يتعلق الأمر بتقييم ما إذا كانت الجزائر قد حققت بعض أهداف التنمية المستدامة أم لا.

علاوة على ذلك، في ظل جميع التدابير السياسية المعلنة لصالح التنمية المستدامة، تبقى الشعبوية والبيروقراطية على البعد الاجتماعي والاقتصادي للتنمية الجزائرية بعيدًا عن الانشغالات البيئة واحترام البيئة. ومع ذلك، من دون الاهتمام بإحدى هذه الركائز الثلاث، كيف لا يمكن اتخاذ خطوة عرجاء في مسار التنمية الاستدامة ؟

يمكن النظر إلى فعالية كل هذه الاستثمارات المالية، التي تم الإعلان عنها على أنها استثمارات ضخمة، بنفس الطريقة التي يمكن بها تقييم كفاءة الاقتصاد من خلال إخضاعه لمعيار كثافة استخدام الطاقة. يسمح هذا المؤشر في الواقع بقياس كمية الطاقة التي يستهلكها الاقتصاد الوطني لتحقيق نقطة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتالي، ليست كمية المدخَلات هي ما يهم حقًا طالما أن نوعية المخرجات النهائية ليست موجودة. أليس ما يهم أكثر هو معرفة الفعالية الحقيقية لكل هذه الاستثمارات ؟ ألم يكن من الممكن القيام بعمل أفضل بكثير بتكلفة أقل بكثير وبالتالي بتسيير أفضل بكثير ؟ عند وضعها في حقل قيمة الاستدامة، يمكن اعتبار أن الكم الكبير من المال والطاقة الذي أنفق في الجزائر لم يسفر إلا عن نتائج متباينة للغاية. بمقارنة فعالية موجة الإنفاق هذه مع معدل التسرب المثير للقلق في شبكات AEP (إمدادات المياه الشروب) في الجزائر، من السهل تحديد جوهر المشكلة.

بين البصمة البيئية والقدرة البيولوجية

في الجزائر، معظم المؤشرات الرسمية التي تسمح بقياس البصمة البيئية للجزائريين هي في الغالب أقل من المعدل العالمي (Wikipedia 2021). ربما، نتيجة لذلك، من الأصعب بالنسبة للحكومة النظر للبعد البيئي لتطورها على أنه أولوية ثانوية. من المغري جدا في الواقع التقليل من شأن هذه البصمة بمقارنتها مع تلك الخاصة بالبلدان الأكثر تطوّرا. مع بصمة بيئية تقدّر بـ 12,2 هكتار عالمي للفرد، فهي في الواقع بعيدة جدًا عن بصمة بلد مثل لوكسمبورغ التي تبلغ

82,15. أليست هذه البلدان هي الأكثر تقديمًا للمواعظ عن حماية البيئة، في حين أن سكانها، للمفارقة، لديهم واحدة من أكبر البصمات البيئية ؟

ومع ذلك، فإن هذه البصمة البيئية للجزائريين كانت ستأخذ حجمًا مختلفًا بالكامل لو كرست الجزائر الوقت والجهد لإعادة قراءة شاملة للواقع. في هذه الحالة بالتحديد، يجب تكييف كل هذه البيانات مع التغير في مرونة التنوع البيولوجي الجزائري التي تصبح أضعف يوما بعد يوم. لقد تلاشت إلى حد كبير في مواجهة الاعتداءات المتكررة من قبل التنمية الجزائرية « غير المستدامة ».

تم تدمير هذه القدرة البيولوجية، التي هي « مؤشر عكسي » لا ينفصل عن البصمة البيئية، إلى حد كبير من خلال سلوك اجتماعي واقتصادي عدواني تجاه البيئة أكثر من كونه رحيما بها. بمعدل 59,0 هكتار عالمي للفرد، يظهر العجز البالغ 53,1 هكتار عالمي للفرد بين هذه القدرة البيولوجية والبصمة البيئية للجزائر بصورة مختلفة تمامًا، حيث لم تعد نسبة كبيرة من الأرقام المتعلقة باستهلاك الجزائريين تبدو ضئيلة للغاية كما قد نعتقد. بل إنها أرقام تعبّر عن مسائل ملحّة، ولا سيما تلك المتعلقة بوضع البلد في نهج أكثر استدامة، ليس فقط بالطريقة الأقل شكليّة، بل قبل كل شيء، من خلال توفير الوسائل الحقيقية التي تجعلها فعالة وواقعية قدر الإمكان.

نقص صارخ في الوضوح

في الواقع، على هذا المستوى الحاسم، يكمن الإشكال في النهج الجزائري للتنمية المستدامة. يعتبر قطاع البحث والابتكار والإحصاء من بين أفقر القطاعات في نظام التنمية الجزائري. في الواقع، فإن العيب الرئيسي للتنمية المستدامة الجزائرية هو أنها تتجاهل جانبًا مهما، إذا لم يتم أخذه بشكل كاف بعين الاعتبار، فإنه يجعل كل الجهود الرامية للانخراط في مسار التنمية المستدامة دون فائدة.

بالفعل، في عام 2008، أوضح حسين الخلفاوي، عالم الاجتماع والمحاضر بجامعة بومرداس والباحث في مركز البحث المطبّق من أجل التنمية (CREAD)، بشكل لا جدال فيه أنه : « على عكس العديد من البلدان الأفريقية وجيرانها المباشرين، ظلت الجزائر بمعزل عن التغيرات الأساسية في العقد الماضي. البلد الذي كان لفترة طويلة في طليعة البلدان المغاربية من حيث التعليم والتكوين، نظامه البحثي اليوم هو الأقل تطوراً. وبعد أن بذل أكبر جهد تصنيعي، هو للمفارقة الأقل مساهمة في تطوير التكنولوجيات الجديدة، كما يتضح من التأخر الهائل المسجل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة NTIC14، وهي أداة دعم لا غنى عنها للنمو بشكل عام وللبحث العلمي بشكل خاص. » (Khelfaoui 2001).

بعد اثني عشر عامًا، تنفق الجزائر 58,0% فقط من ناتجها المحلي الإجمالي على الأبحاث، وفقًا لشمس الدين شيتور، وزير التعليم العالي والبحث العلمي (Rédaction AE 2020). بدون هذه القاعدة المعرفية والتقنية الأساسية، لا يمكن للتنمية المستدامة أن تكون صالحة للتطبيق حقًا، ولا يمكنها حتى المضي نحو مسارات السعي الصادق للاستدامة. لا يمكن إجراء أي تشخيص حقيقي إذا كانت المعلومات غير متوفرة بكمية ونوعية كافية. هذا الشرط الأساسي هو من أكبر الورشات وأكثرها إلحاحًا للتنمية المستدامة في الجزائر. نتحدث هنا عن تزويد الجهات الفاعلة المحلية والدولية بإمكانية الوصول إلى مصفوفة من المعلومات والإحصاءات والتحليلات والملخصات ليست دقيقة وشاملة فحسب، بل خالية أيضًا من أي تدخل سياسي.

إن متلازمة « الفكر المزدوج » التي وصفها جورج أورويل ببراعة في تحفته الديستوبية « 1984 » (Orwell 1949)، أصبحت للأسف ثابتًا حزينًا في النموذج السياسي الجزائري. أصبح الواقع عبدا لإيديولوجية دولة ترفض أي تساؤل موضوعي قد يواجهها بكامل نقائصها وتناقضاتها، لا سيما في مجال التنمية المستدامة.

موضوع لم يأخذ حقه في التفكير بعد

ترياق آخر لهذا المرض السياسي الجزائري، وهو العداء الشرس والمنهجي لأي شكل من أشكال النقد الموضوعي، مفقود أيضًا بشكل خطير في المشروع المحلي للتنمية المستدامة الجزائرية. يتمثل هذا الترياق في إنتاج فكري مستقل عن الخطاب الرسمي من شأنه أن يعالج جيدًا قضية معقدة وملهمة مثل التنمية المستدامة. لا يتماشى هذا التفكير مع إطاره العالمي فحسب، بل يتناسب أكثر مع الإطار الخاص بالسياق الجزائري. تفكير لن يكون أكاديميًا أو تكنوقراطيًا فقط، بل سيكون أيضًا سياسيًا وفلسفيًا وفنيًا.

من الواضح أن الكتب حول هذا الموضوع ليست موجودة بشكل كاف على رفوف المكتبات الجزائرية، والعديد منها مقتضب للغاية عندما يتعلق الأمر باقتراح رؤىً محلية حقيقية للتنمية المستدامة. كثيرًا ما يستخدم مؤلفوها لغة شديدة التقليد لا تعبر كثيرا عن معتقداتهم الشخصية. ومع ذلك، فإن اتباع نهج متوطن بدرجة كافية للتنمية المستدامة ليس مجرد هدف قابل للتحقيق. يتعلق الأمر أيضا بالحاجة الماسة إلى أن يدمج المجتمع الجزائري هذا المفهوم فعليًا في سلوكاته بالإضافة إلى نفسيته العميقة. تنمية مستدامة جزائرية بحق، لا تنمية مستدامة في الجزائر، تلك هي شروط التحدي ملخّصة في بضع كلمات. علاوة على ذلك، فإن القيام بنقد واع لمفهوم « التنمية المستدامة »، ومحاولة تحديد أهميته وحدوده واقتراح إعادة قراءة محلية أقرب إلى رهانات الجزائر الوطنية والدولية، هو جهد فكري سيكون من الخطير للغاية تجاهله.

وماذا عن معالجتها على مواقع التواصل الاجتماعي أو في وسائل الإعلام الجزائرية المعروفة ؟ نادرًا ما يُطرح هذا الموضوع بطريقة تجعلنا نعتقد بأن الرأي العام الجزائري قد تبنى بالفعل مفهوم التنمية المستدامة. على العكس من ذلك، يعالج الموضوع بطريقة تعطي انطباعا بأنه « بضاعة » غريبة، ومنتج سياسي مستورد لم يتم إخراجه نهائيًا من نافذة المتجر الجميلة حيث لا يزال معروضًا معظم الوقت.

يبدو أن الغالبية العظمى من المثقفين الجزائريين لم يروا بعد في التنمية المستدامة، أو حتى في مسألة البيئة، موضوعًا يمكن أن يصرفهم عن المواضيع السياسية المفضلة لديهم، إن لم نقل مواضيعهم المتكررة. إنصافًا للعديد من المثقفين والناشطين الجزائريين السبّاقين، من المشروع تماما الاعتقاد بأنه ما لم يتم تلبية شروط ديمقراطية معينة، مثل دولة القانون، والفصل الفعال للسلطات، وتحييد الجيش عن المشهد السياسي، وما إلى ذلك، قد تبدو الكثير من المطالب السياسية فرعية. ومع ذلك، فإن البيئة هي بعد سياسي بعيد تمامًا عن أن يكون مجرد حكاية تروى، خاصة في زمن أصبحت فيه معيارًا لا نقاش فيه للتنمية البشرية والحداثة.

إيكولوجيا جزائرية لاسياسية...

وبالمثل، إذا بدت صفة « إيكولوجي » مستخدمة بشكل متزايد في وسائل الإعلام الجزائرية للإشارة إلى « كل شيء وأي شيء »، فلا بد من الاعتراف بأن إيكولوجيا سياسية جزائرية حقيقية، بتفكير ورؤية ناجعين، لم تتجاوز بعد مرحلة التطوير. إن غياب خطاب سياسي بيئي حقيقي مضاد، مترابط ومنظم بما يكفي لفرض وجهات نظره على الرأي العام والسياسي الجزائري، هو أيضًا من عدة نواح حلقة مفقودة بشدة في تطوير مشروع حقيقي للتنمية المستدامة في الجزائر.

وينبغي التذكير بأن تسليط الضوء على مفهوم « التنمية المستدامة » في الساحة السياسية الدولية، كان إلى حد كبير بسبب ضغط الأحزاب والمنظمات غير الحكومية النشطة في مجال حقوق البيئة في جميع أنحاء العالم. علاوة على ذلك، فهي أفضل حماية ضد كل أنواع « الغسيل الأخضر » الذي يتفشى في التنمية المستدامة وباسمها. في المقابل، تشارك العديد من هذه المنظمات بنشاط في نشر مبادئ التنمية المستدامة بين عامة الناس. من الصعب تصوّر تنمية مستدامة حقيقة في الجزائر بدون مثل هذه المنابر الديمقراطية.

كما لا يمكننا اعتبار أن الأحزاب والمنظمات غير الحكومية هي بالضرورة الأكثر مسايرة للظروف المادية وغير المادية الجديدة لهذا القرن. هل الحركة البيئية الجزائرية محكوم عليها بالضرورة باختيار هذا النوع من المنظمات إذا كانت تريد إسماع صوتها لأعلى مستوى في الحكومة الجزائرية ؟ لا شيء مؤكّد، خاصة في مشهد سياسي لا يترك سوى هامش صغير جدًّا للمناورة لأي شكل من أشكال المعارضة.

إضافة إلى ذلك، يجب أن تكون هذه الحركة موجودة في الواقع، بعبارة أخرى، يجب أن تتجاوز في النهاية المرحلة الافتراضية، وتستغل قدراتها المتزايدة لهيكلة نفسها حول مشروع مشترك للحضارة البيئية الجزائرية يكون مسموعًا ومفهومًا بالنسبة لغالبية الجزائريين. في الوقت الحالي، ما يمكن تسميته بـ « الحركة البيئية الجزائرية » هو نتيجة سوسيولوجية مجتمع فرداني متفرّق في جميع أنحاء القطر الجزائري وفي مشهده الإعلامي، أكثر منه مجتمع عمل وتفكير حقيقي قادر على إنتاج أقوال وأفعال يمكن أن يكون لها تأثير دائم على مسار التنمية في الجزائر.

حتى اليوم، من الواضح أن الأمثلة النادرة التي يمكن الاستشهاد بها من الأحزاب الخضراء الجزائرية أو الحركات الشعبية البيئية المعروفة في الشارع هي في الغالب إما رديئة أو لا تستمر إلا لفترة قصيرة جدا. بالإضافة إلى ذلك، فإن رغبة جهاز السلطة الجزائري في امتصاص هذه القوة الكامنة بعيدة كل البعد عن أن تتجسد بمجرد آمال جوفاء.

هذا لا يعني أنه لا يوجد بؤرة واعدة للغاية تشع بالفعل بهذه الأنوار الكثيرة، أو أن أعضاءها ليسوا على دراية بالتحدي التنظيمي الذي يجب عليهم مواجهته معًا لمنح الإيكولوجيا الجزائرية وزنًا سياسيًا أكبر بكثير، مع تجنب أن تصبح إيكولوجيا سياسية بحتة. على الرغم من كل شيء، فإن هذا الظهور يفتقر إلى شرط يظل غيابه عائقاً أساسياً أمام جعله فعالاً، ألا وهو إنشاء دولة قانون حقيقية.

الانتقال من الخطاب المنمّق إلى بيئة العمل

إن أدوات الدولة الجزائرية المتطورة (على ما يبدو) في مجال التنمية المستدامة لا تمتلك مجموعة كبيرة من الموارد البشرية القادرة على تحويلها إلى عمليات ميدانية. هذا أمر ملفت للنظر على جميع المستويات الإدارية لجهاز الدولة. وهو أحد الأسباب الرئيسية لفشل العديد من مشاريع التنمية المستدامة في الجزائر. قلة قليلة من رؤساء البلديات، أو الموظفين بشكل عام، حصلوا على تعليم كاف ليتمكنوا من المشاركة بفعالية في تنفيذ العديد من برامج وخطط الدولة. فهم يتعاملون مع أدوات إدارية وعمليات تنفيذية غريبة تمامًا عن فهمهم. فكل أداة جيدة دون مستخدم مؤهل تصبح أداة معطلة، وأحيانًا تؤدي إلى نتائج عكسية.

هناك جهد كبير في هذا المجال لتوفير، ليس فقط التكوين البيداغوجي، ولكن « بيئة عمل » أيضًا، من أجل تطوير أدوات تتكيف مع القدرات الحقيقية وكذلك مع قدرة استيعاب هؤلاء الفاعلين المحليين. فالمبادرة الأخيرة لإنشاء مدرسة عليا للطاقات المتجددة والبيئة والتنمية المستدامة (APS 2020) جديرة بالثناء حقًا، ولكنها لا يجب أن تتجاهل أهمية تبسيط مبادئ وعمليات التنمية المستدامة خارج الفضاء الجامعي أو الجمعوي. في الواقع، ليس الخبراء وكبار المديرين هو ما تحتاجه للتنمية المستدامة الجزائرية أكثر، ولكنها بحاجة خصوصا للعاملين الميدانيين الملهَمين بثقافة تنظيمية وقيم مشتركة متجذرة بقوة في هذه المنظمات. يظهر التردد المستمر على الإدارات الجزائرية أن هذا الشرط لم يتم الوفاء به بعد، على الرغم من الجهود المبذولة لتحديث جهاز الدولة الجزائري.

أضف إلى ذلك أنه في القرن الحادي والعشرين، وخاصة في بلد يُعتبر من أكثر البلدان عرضة للآثار السلبية لتغير المناخ، لا ينبغي اعتبار أي جزء من الأراضي الجزائرية « منطقة ظل » (Bouaricha 2021). يشير هذا المصطلح، الذي أصبح شائعًا بشكل متزايد في الخطاب الرسمي، إلى أن هذه المناطق هي استثناءات لم تصلها أشعة التنمية الجزائرية. ومع ذلك، في الجزائر، الفقر وافتقاد البنية التحتية ليسا بأي حال من الأحوال مسألة بعد في مسافة عن الحكومة المركزية. في سياق تنمية مستدامة حقيقية، تعد

إدارة أي تكتل سكني، مهما كان معزولا، تحديًا لا يمكن مواجهته دون حد أدنى من الثقافة البيئية والمعرفة التقنية، وأيضًا دون إرادة صادقة في مكافحة التفاوتات التنموية في المدن الجزائرية. ليس من الضروري الابتعاد كثيرًا عن العاصمة الجزائرية، ولا حتى الخروج منها أحيانا، لمعرفة إلى أي مدى لا تتوافق هذه المناطق المهمشة والهشة مع أي قاعدة مطلقة لاختيار الموقع.

يجب أيضًا إدانة الطبيعة « الاجتماعية » الصريحة للتوظيف في العديد من المؤسسات والهيئات الحكومية الجزائرية، التي تمثل السبب في كون الكفاءة معيارا غير أساسي في الاختيار. والأمر هكذا، ودون دعم عمل ميداني يمكنه أن يحول القرارات إلى إجراءات فعالة، فإن أي محاولة للتخطيط لا يمكن أن تكون إلا محاولات مضللة أو تجميلية. إن استعادة السيطرة بشكل كامل على جهاز الدولة الجزائري هو أحد أهم الشروط المسبقة حتى لا تكون التنمية المستدامة في الجزائر مجرد فكرة، بل رؤية واقعية مرفوقة بعمل حقيقي. في بعض الأحيان تكون الكفاءات موجودة، لكنها ليست في المكان المناسب. في الجزائر، من الشائع أن يرأس قطاعًا أو قسمًا إداريًا شخصٌ حاصل على شهادة تخوله أو تخولها العمل في مجال أو منصب مختلف تمامًا عن المجال أو المنصب المسؤول أو المسؤول عنه.

إضافة إلى ذلك، يجب أيضا إدانة انعدام السلاسة بين مراكز اتخاذ القرار وميادين العمل. يتضاعف عدد كبير جدًا من المناصب في هذه السلسلة لأسباب نادراً ما تتبع منطق العمل. يعيق هذا التركيز غير المثمر للموارد البشرية نشر المعلومات بدلا من تسهيله. للبقاء في الحقل الدلالي لبيئة العمل، سيكون لدى الإدارة الجزائرية الكثير لتكسبه في مجال التنمية المستدامة من خلال انتهاج مخطط تنظيمي يجب أن يعيد لمبدأ الجودة مكانته ويمنح الكمية القيمة التي تستحقها، أي « الجرعة التي تصنع السم أو الترياق »، كما أوضح باراسيلسوس وأبقراط ذلك كل في زمانه.

الإمكانات « الخارجية » للتنمية المستدامة الجزائرية

أما بالنسبة للجالية الجزائرية، سواء كانوا من المولودين في الجزائر أو الخارج، فيبدو أنه من المشروع الاعتقاد بأنها قد تكون الشريحة الأكثر ميلا والتزامًا بشكل طبيعي لإنتاج نقاش معمق عن التنمية المستدامة في التراب الجزائري. بما أن الكثير منهم نشؤوا في بلدان تعتبر متقدمة جدًا في هذا المجال، فبإمكانهم أن يكونوا ميزة كبيرة للتنمية المستدامة الجزائرية.

بدأت الكثير من الأفكار والمقترحات المثيرة للاهتمام تترك أثرها على هذا الجانب الخارجي للتنمية المستدامة في الجزائر. بالرغم من ذلك، لا تزال هناك عقبتان رئيسيتان تعيقان تلك الأفكار والمقترحات في كثير من الأحيان: الشروط القاسية التي تثقل بها البيروقراطية الجزائرية هذه المشاريع وحضور ميداني غير مدعوم بما يكفي للأسف لتمكينهم من تطوير مشاريع محلية ذات قيمة عالية من الاستدامة. لسوء الحظ، لم يساعد الغلق المطوّل للحدود الجزائرية بسبب أزمة كوفيد-19 أبدًا على تسوية الأمر. تأثر العديد من هذه المشاريع بشكل كامل بهذا الوضع غير المتوقع.

إضافة إلى هذا التحفظ، الذي لا يخلو مع ذلك من تفاؤل صادق، هناك صعوبة لدى العديد من هؤلاء الفاعلين في النظر إلى التراب الجزائري بطريقة ليست فقط هادئة، ولكن أيضًا قادرة على فهم واستيعاب خصوصيات مجتمع له أعراف اجتماعية مختلفة كثيرا أعراف بلدانهم التي يقيمون أو نشؤوا فيها. يطمح الكثير منهم إلى تطوير مشاريع في المناطق الريفية، التي يدخلون من خلالها غالبا إلى المجتمع من الباب الخطأ ويفوّتون المداخل الصحيحة للوصول إلى أهدافهم المحلية بثقة. يمكن بسهولة التخفيف من هذا التوجه غير الموفق من خلال مرافقة من شأنها منحهم بعض المفاتيح أو ضمان وساطة أكثر مرونةً وثقة بين المبادرين لهذه المشاريع والسكان المحليين. هذا في حد ذاته مجال لريادة الأعمال الخضراء والاجتماعية يمكن أن يكون تطويره واعدًا للغاية. الحقيقة هي أن المزيد والمزيد من الجزائريين الذين يعيشون أو ولدوا في الخارج قد تعهدوا أو يسعون للعودة بشكل دائم إلى التراب الجزائري. قسم كبير منهم أصحاب مشاريع مستدامة مصممون على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لبلدهم الأم. إنها ظاهرة يجب الترويج لها ومرافقتها محليًا بقدر كبير من الرحابة والتوجيه. يمكن لهذا التدفق الموجّه بشكل جيد في الموارد البشرية ورأس المال أن يمثل تحولا مثمرا جدا لأرض جزائرية خصبة ناشئة، من خلال دعمه بمشاريع العمل والتكوين والتوجيه في إطار تنمية مستدامة حقيقية للجزائر.

العالم الجمعوي الجزائري

فيما يتعلق بالمجتمع المدني الجزائري وخاصة الجمعيات، فإن العديد منها يعالج قضية التنمية المستدامة بنهج يذكرنا من حيث الجوهر بنهج الحكومة الجزائرية. يستجيب عدد كبير من الجمعيات التي تعمل على نشر مفاهيم ورسائل التنمية المستدامة في المجتمع قبل كل شيء للعطاءات المقدمة من المانحين الدوليين أو الدولة الجزائرية. تكتفي هذه الجمعيات في الغالب بمجرد اتباع مدرسة « القوة الناعمة » الدولية و « الصوابية السياسية » المحلية بدلا من إتباع الرواد الحقيقيين للتنمية المستدامة الجزائرية فعلا. هل يتم تشجيعها بالفعل من قبل مموليها على التفكير والتصرف بشكل مختلف ؟ قليلة جدا هي الجمعيات التي تملك نهجا خاصًا حقيقيًا للتنمية المستدامة، وخصوصا تلك التي يمكنها الحفاظ على استمرارية المشاريع في هذا الاتجاه عند انقضاء فترة تمويلها.

الاتجاه العام لنشاطها هو المناسبات التحسيسية، ونادرا ما تكون تلك النشاطات دائمة. من المثير للاهتمام أيضا ملاحظة أن منظمة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الجزائر تواجه صعوبة كبيرة في تحديد المشاريع التعاونية الجزائرية القادرة على تلبية شروط تمويل صندوق البيئة العالمية FEM. تضخّ الجزائر، مثل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، جزءًا من ناتجها المحلي في هذا الصندوق، ولكنها غالبًا ما تعاني من عجز في هذا المجال. على عكس تونس والمغرب اللتان تبدو مجتمعاتهما المدنية أكثر خبرة وتجربة في تركيب وتجسيد مشاريع التنمية المستدامة في ترابها الوطني.

يجب التذكير مع ذلك، أن العالم الجمعوي الجزائري بالكاد قام من تحت الأنقاض بعد عشرية سوداء دمرت المجتمع

المدني الجزائري على جميع الأصعدة. أضف إلى ذلك قانون الجمعيات الجزائري شديد التقييد، بل والمتصلب، لا سيما فيما يتعلق بالتعاون الدولي (Hamadi 2019). بل وأكثر من ذلك، لا تمول الحكومة الجزائرية بشكل مباشر سوى القليل جدًا من مشاريع الجمعيات المتعلقة بالتنمية المستدامة. كما يحجم المواطنون والشركات عن تمويل هذا النوع من المبادرات من خلال تبرعاتهم. يفضل المجتمع الجزائري ككل الاستثمار في الأعمال الخيرية أو الأنشطة المثيرة بدلاً من مشاريع التنمية المستدامة الفعلية.

تقلص مجال عمل هذه الجمعيات بشكل كبير إلى مجرد أحداث رمزية أو أعمال تحسيسية دورية. ينظمها متطوعون وتعتمد في معظمها على موارد مالية قليلة بالإضافة إلى كفاءة محدودة للغاية في الإدارة الفعالة لمشروع مستدام. بالإضافة إلى ذلك، نادرًا ما تتجاوز خطابات هذه الجمعيات ومقارباتها الإطار الإيديولوجي والأعراف السياسية التي تحددها الحكومة الجزائرية، بسبب خوفها من التعرض للتهميش إذا لم تمارس على نفسها هذه الرقابة الذاتية.

هذا لا يعني أنه لا توجد جمعيات في الجزائر تملك خبرات وقدرات كافية لتطوير مشاريع حقيقية للتنمية المستدامة أو الترويج لها بذكاء. فتلك الجمعيات التي تمكنت من تنظيم نفسها واكتساب الكفاءة في إنشاء وإدارة المشاريع استطاعت، نتيجة لذلك، البروز والتميز في وقت مبكر جدًا ونجحت في تطوير علاقات دائمة من الثقة والتعاون مع عدد من المانحين وكذلك مع الدولة الجزائرية.

يتعلق الأمر بجمعيات موجودة منذ عشر سنوات على الأقل وتتشكل مكاتبها في الغالب من أعضاء دائمين أو موظفين أو في معظم الأحيان مدراء مشاريع. هذه «الاحترافية» في الواقع هي مفتاح أساسي لتطور المجتمع المدني الجزائري لتحقيق مشاريع التنمية المستدامة. هذا من شأنه أن يجعلها أكثر قابلية للتطور طويل الأجل بدلاً من اقتصارها على التمثيل المناسباتي. الفكرة الرئيسية لهذه التوصية هي أن التطوع سيكون ناجعًا أكثر عند تأطيره من قبل فريق من المحترفين ودعمه بوسائل لوجستية كافية تجعله فعالاً وسهلا في نفس الوقت.

حاجة ماسة للاستقلال المالي والسياسي

على الرغم من كل شيء، لا يزال مجال التنمية المستدامة الجزائرية هذا نموذجًا مصغرًا يقتصر بشكل كبير على حوار «شمالي - جنوبي» بين هذه الجمعيات الجزائرية والجهات المانحة التي تحفز وتوجه أعمالها إلى حد كبير. من المؤكد أن هذا التحفيز المالي هو وقود جيد للغاية لإطلاق المبادرات التجريبية والديناميات التي بالرغم من ذلك نادراً ما يتجاوز عمرها المدى المتوسط. في الواقع، يضع هذا التحفيز العديد من هذه المنظمات غير الحكومية الجزائرية في موقف تعتمد فيه استمرارية أعمالها وكذلك تنظيمها إلى حد كبير على الإعانات المقدمة من الجهات المانحة الدولية أو الوطنية وبالطبع على موافقة الدولة الجزائرية.

في الواقع، يضع هذا التحفيز العديد من هذه المنظمات غير الحكومية الجزائرية في موقف تعتمد فيه استمرارية أعمالها وكذلك تنظيمها إلى حد كبير على الإعانات المقدمة من الجهات المانحة الدولية أو الوطنية وبالطبع على موافقة الدولة الجزائرية. وحتى تتجه هذه المبادرات صوب سياق يمضي بها للاستقلال المالي، وبالتالي حرية العمل، يجب أن ترتكز برامجها أكثر على «ذهنية» تضعها بشكل عاجل على مسار التمويل الذاتي بالإضافة إلى خلق وظائف مستدامة داخل هياكلها، وأيضًا ضمن بيئتها المحلية.

دعونا نتذكر مجددًا، من باب إنصافها، السياق السياسي للبيئة السياسية الجزائرية ذو النزعة البيروقراطية القوية، وبالتالي الوصاية الشديدة. إنه عامل بيئي لا يعزز فعلا مثل هذه الاستقلالية، والذي على العكس من ذلك يبقي العديد من هذه المنظمات غير الحكومية في وضع حرج من الهشاشة. لا يشير مصطلح الهشاشة هنا إلى الفقر، بل إلى الأهمية الحيوية لدعم جهة مانحة من أجل استمرارية نشاطها.

المقاولاتية الخضراء والاجتماعية، وسيلة جديدة لتنمية مستدامة ؟

يبدو في الواقع أن الاتجاه السائد بين «الحراس الشباب» للتنمية المستدامة هو التوجه بالأحرى إلى عالم المقاولاتية الخضراء والاجتماعية، والتي تبدو بالنسبة لهم صيغة « هجينة » أكثر مرونة وأكثر تماشيا مع روح « أمة الشركات الناشئة » للقرن الحادي والعشرين. ربما في هذه الفئة من مشاريع التنمية المستدامة سنرى قريبًا المبادرات الواعدة، وأحيانًا الأكثر ابتكارا، تؤتي ثمارها، خاصة وأن الحكومة الجزائرية تُظهر حاليًا اهتمامًا واضحًا جدًا بالمؤسسات الناشئة.

يبدو أن مفهوم الاقتصاد الدائري بالمناسبة له تأثير أكبر على هذا الجمهور مقارنة بملازمه الدلالي « التنمية المستدامة ». ربما بسبب أنه يستجيب في معظم الأحيان لقضايا أكثر واقعية وخاصة أكثر قربًا من الاهتمامات اليومية للجزائريين، ولاسيما فيما يتعلق بقضايا البيئة والخدمات المباشرة أو غير المباشرة الموجهة للأفراد.

بالرغم من هذا، لم يتم حتى الآن تحديد أو توضيح الوضع القانوني للمشاريع الخضراء والاجتماعية بشكل رسمي. في حين أن هذا سيكون أكثر الشروط المطمئنة والمحفزة لجميع هذه المؤسسات الناشئة التي تطمح إلى الانتقال من النظرية إلى التطبيق وترى في هذا النوع من المشاريع إمكانية الذهاب إلى أبعد مما يمكن للعالم الجمعوي أن يقدمه لها من فرص لتحقيق أهدافها. إن ربط إرادة هؤلاء الشباب لتحسين حياتهم اليومية وحياة الآخرين بمشروع مهني محز يحفز كثيرا الرغبة في إقامة مشاريع لدى هذا الجمهور الذي يتكون في معظمه من الشباب الحامل للشهادات والطلبة الذين هم بصدد إنهاء تعليمهم الجامعي.

في الجزائر، بسبب الافتقار إلى المعاجم والإحصاءات الدقيقة، لا تزال المقاولاتية الخضراء نشاطًا غير واضح المعالم، على الرغم من وجود منظمات مثل ACSE (المركز الجزائري للمقاولاتية الاجتماعية) المتواجد بالجزائر العاصمة، الذي يعمل على مرافقة مشاريع رواد الأعمال الشباب من خلال فريقه الواعد في هذا المجال. غير أن هذه المبادرة،

رغم أنها ظاهريًا قد تبدو جديرة بالثناء، إلا أنها لا تزال هامشية إلى حد ما ولا تملك بعد نطاق عمل وتأثير يتناسب مع التحدي الحقيقي الذي يمثله تطوير المقاولاتية الخضراء في الجزائر. أما بخصوص وضوح رؤية القطاع، تظل معاينتنا كما هي. لذلك لن نقوم في هذه الدراسة بذكر أي مشاريع على وجه الخصوص. بدلاً من ذلك، سنقوم بمشاركة انطباع عام مع القارئ، بناءً على تجربة المشاركة في اللقاءات العديدة المنظمة حول هذا المفهوم أو التعاون الإرشادي مع بعض هذه المؤسسات الشابة التي هي في معظمها في طور الإنشاء أكثر من كونها نشطة بالفعل.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه في هذا القسم الخاص بالمقاولاتية الخضراء والاجتماعية، سنتجاهل عمدًا القطاع الصناعي لهذا « الاقتصاد الأخضر » الجزائري. لأننا نتناول في هذه المرحلة من تشخيصنا المجتمع المدني في المقام الأول. بذلك، من الممكن تحديد بعض القطاعات الأكثر بروزًا من غيرها، مثل السياحة البيئية، والزراعة العضوية أو المستدامة وكذلك منتجاتها التحويلية ذات الصلة، والنباتات الطبية ومعالجتها، وخدمات جمع وفرز النفايات في المنازل، وقطاع التعليب والتغليف، والاتصالات والإشهار، وتنظيم الدورات التدريبية والفعاليات في العديد من مجالات النشاط المتعلقة بالتنمية المستدامة والبناء الإيكولوجي. من الواضح أن هذه ليست قائمة شاملة، ولكنها بالأحرى نظرة عامة سريعة على الإمكانات التي يتم تطويرها بالفعل.

من ناحية أخرى، يبدو أن المقاولين الجزائريين الشباب ليسوا فقط هم من يخلطون بين مصطلحي « المشروع الاجتماعي والبيئي » و « الشركة ناشئة ». لذلك، فإن الشركة الناشئة هي قبل كل شيء مختبر ابتكار لا يتطلب بالضرورة نجاحًا فوريًا. ونادرًا ما يعتمد تمويلها على عملاء فعليين، بل على الجهات المانحة من القطاعين العام والخاص. غير أن « خطر » اعتماد هذه المشاريع بشكل كبير على الدعم الخارجي أكثر منه على الأرباح التي يكفلها العملاء الحقيقيون لم يتم التخلص منه بالكامل. من ناحية أخرى، يبدو ذلك أقل إلزامية من وجهة نظر بيروقراطية، على الأقل في الوقت الحالي.

بهذه الطريقة، هناك خطر أن يصبح هذا الخلط في المفاهيم أرضية مثالية لاختلاس الأموال العامة والإفلاس المبرمج، على غرار تلك الانتهاكات التي رافقت برنامج أونساج (ANSEJ) منذ بدايته (Rédaction AE 2020). في الواقع، حقيقة أن هذه الشركات الناشئة لا تخضع لمتطلبات النجاح وأنها ممولة جزئيًا من الحكومة قد تخلق ظروفًا مواتية للغاية لمثل هذه الممارسات المشكوك فيها.

إضافة إلى ذلك، حتى تتطور هذه المشاريع الخضراء لا يكفي أن تقتصر على إنشاء عروض خدمات بعيدة عن الواقع اليومي للجزائريين. في بلد مثل الجزائر، سيتعين على هذه الشركات الشابة أن تتعلم تحديد مجالات الطلب الحقيقية التي لم يتم تحفيزها بشكل كاف بعد من خلال بيئة اجتماعية وسياسية مواتية. لا تزال المقاولاتية الخضراء في مراحلها المبكرة على مستوى الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. بدون عناية أكبر من المجتمع الجزائري بقضية البيئة، فإن مثل هذه الأساليب في التفكير وممارسة المقاولاتية لن يكون لها سوى فرص ضئيلة للغاية في التطور على المدى الطويل. هناك مناخ وبيئة ونظام إيكولوجي ثقافي كامل يحتاج إلى البناء بالتوازي، حتى يزدهر الاقتصاد الأخضر الجزائري خارج الإطار المستهدف بشكل كبير للبيئة الصناعية.

ومع ذلك، يمكن أن يكون هذا القطاع واعدًا جدًا لهذا النوع من المؤسسات الصغيرة، بشرط أن تعرف كيفية وضع نفسها في المستوى المناسب لسلسلة الفرص. إن إقامة وساطة بين المجتمعات المحلية والهياكل الخاصة أو الحكومية الأكبر وكذلك إنشاء قواعد بيانات محددة هي، على سبيل المثال لا الحصر، منافذ خدمات تجارية في متناولها بشكل كامل. نذكّر مرة أخرى بأنه يكفي غرس ثقافة وطنية صحيحة ومواصلة كل جهود الاتصال البيئي في المجتمع المدني الجزائري، وكذلك في جميع مجالات المجتمع.

على عكس كبار السن الذين اكتشفوا التنمية المستدامة وحاولوا نقل قيمها إلى الشباب بأفضل ما في وسعهم، تم توعية العديد من هؤلاء الشباب الجزائريين بهذا المفهوم في وقت مبكر نسبيًا وبوسائل تواصل وتربية أكثر أهمية. الطريق ممهّد جيدا، لكنه لا يزال طويلا أمام هؤلاء الشباب الذين نشؤوا في بيئة ثقافية حيث التنمية المستدامة أمر غير مفهوم بالنسبة لهم.

لا يملك هذا النوع من التنمية حتى الآن العديد من الأمثلة المقنعة عن قصص نجاح جزائرية يمكنها أن ترضي طموحات رواد الأعمال الشباب هؤلاء. وهذا صحيح أكثر عندما يتعلق الأمر بنجاح أي منهم على المستوى الاجتماعي. سيثبت لنا المستقبل ما إذا كان هذا الانجذاب للشركات الناشئة والمقاولاتية الاجتماعية والخضراء وكذلك الاقتصاد الدائري سيتجنب العيوب المنهجية التي جعلت النهج الجزائري للتنمية المستدامة موعدا ضائعًا مع القرن الحادي والعشرين.

الاستدامة في عالم الأعمال الجزائري

بقي لنا تقييم أثر التنمية المستدامة في المجال الأكثر تقليديةً لعالم المقاولاتية الجزائري. يبدو أن الاتجاه هو نفسه تقريبًا كما هو الحال في الأبعاد أو المستويات الأخرى لنظام « التنمية المستدامة » الجزائري. باستثناء الشركات العاملة في مجال الاقتصاد الأخضر، مثل تلك النشطة في قطاع الخدمات البيئية، أو حتى التي تملك علاقات زبائن يتجاوز إطارها حدود الجزائر، فإن غالبية الشركات الجزائرية لم تجتهد بعد لجعل نشاطها أكثر استدامة.

على العكس من ذلك، فالبيئة الاقتصادية الجزائرية تفرض عليها بالأحرى رؤية تطغى عليها النزعة قصيرة الأجل ولم تعط بعد المكانة والإمكانيات المستحقة لفنيي الصحة والسلامة والبيئة. ويصدق هذا بشكل أكبر في السياق الاقتصادي حيث تظل حصة القطاع غير الرسمي مهمة للغاية في هذا المجال الأساسي للتنمية الجزائرية. لدى معظم المؤسسات الجزائرية مفهوم عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية يركز بشكل أكبر على الإحسان والعمل الخيري الإسلامي أكثر من التركيز على قضية البيئة. غير أنه لا بد من الاعتراف بأن هذا الاتجاه يتطور تدريجياً، خاصة وأن موضوع البيئة يكتسب مكانة متزايدة في وسائل التواصل الاجتماعي، ومن ثمّ لدى الرأي العام الجزائري من خلال نوع من التدفق الإعلامي.

يعاني التشريع البيئي الجزائري من نقص صارخ في التطبيق والوضوح في الصياغة، مما يترك الباب مفتوحًا أمام كل أنواع التجاوزات والتفسيرات المشبوهة. هنا أيضًا لم تف التنمية المستدامة الجزائرية بعد بوعودها حتى تستفيد من دعم تنظيمي حكومي يرغب حقًا في فرض مبادئ التنمية المستدامة على رواد الأعمال الجزائريين. ينطبق هذا بشكل خاص على الصناعيين الذين يمنحون لأنفسهم الآن الكثير من الحريات المدمّرة للبيئة والصحة العامة، دون أن يتعرضوا في معظم الحالات لعقوبات تتناسب بشكل كاف مع شدة الضرر. يجب التأكيد على أن الآثار التراكمية للانتهاكات والجرائم البيئية التي ترتكبها معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغيرة غير الرسمية تشكل اعتداءً خطيرًا ومنهجيًا على البيئة. إن اليقظة على هذا المستوى من الاقتصاد الجزئي الجزائري ضرورة لا يمكنها أن تتحمل المزيد من النواقص التي تعتريها في الوقت الحاضر. أخيرًا، بسبب الافتقار إلى ذكاء حقيقي أو فهم المشاكل الحقيقية للتنمية المستدامة غالبًا، تظل الإدارة الجزائرية متوجسة للغاية بشأن الابتكار. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما يواجه رواد الأعمال الذين يرغبون في دخول السوق الجزائرية بممارسات جديدة العديد من الصعوبات في الإقناع بل ويواجهون عقبات معينة في مسارهم للتنمية. هذا الجمود المشل هو عقبة أمام الإبداع والابتكار يجب الحد منه قدر الإمكان حتى تكون هذه المبادرات الريادية أكثر سلاسة.

مكانة خجولة جدا في الساحة العامة الجزائرية

ينبغي أن يكون الطلب على مثل هذه المعايير والخدمات نابعا أكثر من المستهلكين، لكن جمعيات المستهلكين لا تزال نادرة جدًا في الجزائر ولا تتمتع بقوة تأثير فعالة مثل اللوبيات الصناعية المحلية والأجنبية النشطة جدًا في الجزائر. إن الطلب هو الذي يمكن أن يخلق العَرض في مجال التنمية المستدامة وقد سيكون هذا أصحّ بكثير من العكس. من المؤكد مرة أخرى أن شبكات التواصل الاجتماعي أخذت زمام المبادرة في هذا المجال، والعديد من صفحات المستهلكين تمارس ضغوطا متزايدة على سمعة الشركات الجزائرية. من ناحية أخرى، فإن ظاهرة « المؤثرين » تميل إلى حد ما إلى تشويه هذا الاحتكاك بين الشركات وعملائها، باستغلاله لأغراض إشهارية بحتة.

إن دور وسائل الإعلام في هذه المسألة بحاجة إلى تأكيد أكثر مما هو عليه عادة. لذلك تحتاج وسائل الإعلام نفسها إلى تكوين وتحسيس أكبر حول جميع المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة. لا توجد حتى الآن مناهج جامعية حقيقية متخصصة في الصحافة البيئية، والدورات التدريبية التي يتم تقديمها بانتظام للإعلاميين لا تستهدف سوى عدد صغير جدًا منهم. قلة قليلة من الصحفيين الذين يتعاملون مع التقارير البيئية تملك الوعي الحقيقي بالآليات السياسية والفكرية للتنمية المستدامة المتغيرة باستمرار.

عندما يقيّم الشارع التنمية المستدامة الجزائرية

حتى لو نظرنا إلى التنمية المستدامة في الجزائر فقط من زاوية المساواة الاجتماعية، والتي هي بلا شك الركيزة التي يبدو أنها تحظى بالدعم العلني الأكبر من قبل الحكومة الجزائرية، ألا يجب أن نفرق بين الجهود المبذولة بالفعل في هذا الاتجاه والجهود المبذولة للحفاظ على نوع من السلم الاجتماعي في بلد حيث لا تبدو العلاقة بين الحكومة والشعب مثبّتة من خلال عقد اجتماعي واضح ؟ هنا أيضًا يمكننا أن نتساءل عن الفعالية الحقيقية لهذه السياسة التي لا يمكن أن تكون مستدامة لا في الزمان ولا في المكان، إذا كانت لا تؤدي إلا لتحفيز الجمود وغياب التفكير النقدي.

كيف نفسر أنه منذ 22 فبراير 2019، لعدة أشهر ومرتين في الأسبوع، اقتحم ملايين الجزائريين بشكل سلمي معظم الساحات العامة الرئيسية في الجزائر للتعبير عن استيائهم ورفضهم الكامل للنظام السياسي الجزائري بأكمله ؟ أليس الإقبال الضئيل للغاية في الاستفتاء على تعديل الدستور، والذي شدّد على التنمية المستدامة بشكل أكبر مقارنة بالنسخة السابقة، هو كذلك مؤشر قويٌ على عدم انخراط الجزائريين في مشروع « الجزائر الجديدة » التي لن تتغير فقط من حيث الشكل ولكن أيضًا من حيث المحتوى ؟

أليس هذا هو التقييم الأكثر صدقًا والأكثر قوّة للتنمية المستدامة الجزائرية ؟ يتم تسويقها في الساحة العامة الدولية على أنها من بين الأنجح في القارة الأفريقية...

بعد مرور عام، لاحظنا أن جائحة كوفيد-19 وحدها التي كان بإمكانها وقف هذه الاحتجاجات لفترة من الوقت... يبدو أن هذا الزخم يكافح من أجل العودة بقوة أكبر، لكنه لا يزال مستمرًا على أية حال. هل سيكون إشراك المجتمع المدني في المسار الجمهوري، واللامركزية، وإرساء دولة القانون، وحرية التعبير والعديد من الأساسيات الأخرى للتنمية المستدامة الحقيقية للجزائر، جزءًا من هذه « الجزائر الجديدة » التي أعلنتها القيادة « الجديدة » للجزائر ؟ هل ستنجو هذه الوعود من أرثوذكسية مواقف للنظام الجزائري ؟

مسؤولية مشتركة ولكن متفاوتة

من الواضح أنه لن يكون من المنصف تمامًا إلقاء اللوم على مسيّري الجزائر فقط عن جميع الأخطاء التي تعاني منها التنمية المستدامة الجزائرية. لا يمكن بالتأكيد اعتبار أن مسؤولية المواطنين في هذا الفشل المنهجي غير مهمة. إن غياب المواطنة الواضح والمؤكّد لدى العديد من الجزائريين يلعب بلا شك دورًا مهمًا للغاية في عدم القدرة على وضع الاقتصاد والمجتمع الجزائري على مسار مستدام حقًا.

الجزائر المعاصرة هي مجتمع لم تعد فيه الأماكن والممتلكات العامة ملكية جماعية حميمية، بل بالأحرى ملكية « البايلك » (Oulebsir 2013)، بتعبير لا يزال شائعا لحد الآن. يشير هذا المصطلح، الذي يعود تاريخه إلى الاحتلال العثماني للجزائر، إلى أن ما هو عمومي، لا يزال في عقلية الشعب أمرا خاضعًا لسلطة أجنبية. كثير من مواطني هذا البلد، بمجرد خروجهم من الباب، لا يتصرفون بتحضر كما يفعلون في فضائهم الخاص. يعتبر الفضاء العام أحيانًا ملكية حصرية للدولة، وأحيانًا ملكية شاغرة ونادرًا ما تعتبر ملكية مشتركة. يبدو الأمر كما لو أن هناك اقتصاديْن أحدهما منزلي والآخر سياسي، لا يجتمعان حقًا داخل التنمية الجزائرية.

يعود هذا الصدع بين الجزائريين ومحيطهم في الغالب إلى القطيعة العميقة الواضحة بين الدولة والشعب، أي بين المجال الجمهوري والبعد الديمقراطي للحكومة الجزائرية. وإلا كيف يمكن تفسير التناقض الصارخ بين نظافة الداخل، السلوك المحترم والممارسات المنزلية الجيدة، وعدم التحضر والفوضى المنتشرة في العديد من الأماكن العامة في الجزائر ؟ كيف يمكن تفسير أن معظم المباني الخاصة مكتملة من الداخل وغالبًا ما تكون غير مكتملة من الخارج ؟ كيف يمكن أيضًا تفسير أن العديد من المبادرات المدنية التي يمكن اعتبارها تنمية مستدامة جزائرية حقيقية تتم على مستوى القرى أو الأحياء، وغالبًا ما تكون مستقلة عن الوصاية أو المبادرات المحلية والوطنية ؟ يمكننا أن نتساءل أيضًا حول حقيقة أن الحكومة الجزائرية تصرّ على مكافأة هذه القرى والأحياء على أساس معيار الحي أو القرية « الأنظف »، ولا يبدو أنها تؤكد أو تشجع على المنبع الاجتماعي الحقيقي لهذه النتيجة، وهو الذكاء الجماعي المستدام.

الإدماج المدني

ظاهرة اجتماعية، لم نشهدها منذ فترة طويلة، يمكنها المساهمة بشكل كبير في الإجابة على هذا النوع من الأسئلة. لوحظت في الساعات الأولى من الحراك الجزائري. في الواقع، احتل ملايين الجزائريين الساحات العامة لمدنهم كل ثلاثاء وجمعة دون ترك كميات هائلة من النفايات. بالرغم من أن العكس هو ما يحدث عادة كلما تتجمع حشود الجزائريين في مكان ما. نضيف أنه خلال هذه الفترة كثرت عمليات التنظيف والتجميل في عدد هائل من الأحياء في جميع أنحاء الجزائر، خاصة بمبادرة شخصية من الشباب، الذين تجندوا بكثرة خلال المظاهرات للحفاظ على نظافة الشوارع بعد كل حراك.

أليست هذه الحشود مدفوعةً بالضبط بشعور نسيه البعض أو تجاهله البعض الآخر، كلٌ حسب الجيل الذي ينتمي إليه في الجزائر ؟ الشعور بأنها استعادت الشارع أخيرا، ومن ثم الفضاء العام ؟ لم يعد يُنظر إلى هذا الفضاء على أنه مجرد مكان للمرور أو العبور، حيث ظل كل تجمّع، لسنوات طويلة، مشبوهًا في أحسن الأحوال، وفي أسوأ الأحوال ممنوعًا. أصبح الشارع الذي لطالما اعتُبر بيئة معادية، خصوصا بالنسبة للشابات، مرة أخرى في المخيال الجزائري مكانًا للتعايش الاجتماعي، وتزاحم المواطنين، والتعبير والإبداع، بعيدًا عن كل اعتبارات الجنس، والطبقة الاجتماعية، والجهوية وحتى المعتقدات السياسية أو الدينية.

بالطبع، لا يستمر ذلك إلا طوال فترة التجمع الأسبوعي، لكنّ يوم الجمعة هذا أصبح أكثر قداسة بالنسبة للكثير من الجزائريين، ليس فقط لأنه يوم صلاة الجمعة، ولكن أيضًا لأن هذا التجمع الشعبي أعاد للفضاء العام بُعده الذي طالما كان ينتمي إليه في الموطن التقليدي لسكان شمال إفريقيا، فضاء مخصص ليس فقط للنشاط الاقتصادي والروحي، بل للسياسة أيضًا. إذا كان الجمعة في أغلب الأحيان هو يوم الصلاة والسوق، فقد كان بالدرجة نفسها يومًا تجتمع فيه العديد من المجالس الشعبية لمناقشة الأمور المتعلقة بالصالح العام. في الواقع، مازالت هذه المجالس تجتمع لحد الآن في الساحات العامة لبعض المدن الجزائرية التي خلّدت هذا التراث السياسي.

ربما هنا تكمن أغلب عقبات وإمكانيات مشروع مجتمع جزائري أكثر مواكبة لحاضره، لأنه أقل انفصالا عن ماضيه. ليس الماضي الذي كتبه فلان وعلان في كتب التاريخ، كما أنه ليس ماضي الأبطال الأسطوريين والملوك والملكات الذين يتحولون إلى روايات. هو قصة راسخة أكثر في ذاكرة محلية ما. هي ذلك الشيء البسيط الغابر الذي يمكنه أن يروي لنا عن حياة أسلافنا، ذلك الذي نتعلمه من آثار قرية مهجورة وذكرى قبيلة استقرت هنا يوما ما، تلك القصة التي تستمر من خلال العادات والتقاليد الجزائرية، قصة شعب استطاع التكيّف، في الجهات الأربع لهذا التراب الشاسع، مع الكثير من الظروف الطبيعية والتاريخية بحسٍّ نادر من الرصانة والفعالية والتضامن.

4

من الالتهام المستدام إلى « طريق الواحة »

لاحظنا بذلك أن التنمية المستدامة الجزائرية حتى الآن بعيدة كل البعد عن تحقيق إمكاناتها الحقيقية. لدرجة أننا قد نجازف إذا قلنا إن التنمية الحالية للجزائر متناقضة جذريًا، على كل المستويات، مع المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة.

قد يكون مصطلح « الالتهام » الجديد أكثر ملاءمة لوصف الطبيعة الأكثر استدامة لـ « نظام المنزل » الجزائري (النظام الإيكولوجي). الالتهام المستدام هو ذلك الذي يستهلك ويبدد كميات غير معقولة من الطاقة والمال والموارد الطبيعية والإمكانات البشرية، ولا ينتج في المقابل شيئا جديدا يذكر، أو حتى شيئا مألوفا، لا من الناحية التقنية أو في المجال الاجتماعي، وحتما ليس على مستوى البيئة. لا يوجد تقرير أو دراسة، ولا حتى معاينة ميدانية، يمكن أن تعارض بصدق مثل هذا التشخيص.

هناك عبارة أخرى أقل ابتداعيةً بكثير من « الالتهام المستدام » لوصف الذهنية التي يبدو أنها توجه التنمية المستدامة الجزائرية هي « الغسيل الأخضر ». لتأييد هذا الاقتراح، يكفي الإشارة إلى التعريف الأكثر شيوعًا لهذا التعبير. في الواقع، إن الغسيل الأخضر (greenwashing) هو عملية تسويق أو علاقات عامة تستخدمها منظمة (شركة، أو إدارة عامة وطنية أو إقليمية... إلخ) لتوصيل انطباع خاطئ عن مسؤوليتها البيئية. في معظم الحالات، ترتبط النفقات بالإشهار أكثر من ارتباطها بأنشطة البيئة والتنمية المستدامة الفعلية.

ألا يتطابق هذا التعريف المستمد من ويكيبيديا في الواقع في كل شيء مع ما حاولنا وصفه بشكل أساسي طوال هذه الدراسة ؟ ألم نسمّ هكذا المرض باسمه مرةً وإلى الأبد ؟ بالطبع، إذا أردنا أن نتعامل مع الأمر بشكل أكثر جذرية، ومن ثم العودة إلى مصدر الشر، يجب أن نحدد طبيعته النظامية. إن المرض الذي ركز عليه تشخيصنا هو حلقة في سلسلة مشؤومة من العقبات التي تعترض التنمية المستدامة الجزائرية والذي يمكن مقارنته بأمراض المناعة الذاتية. يؤثر هذا المرض على كل قدرات المجتمع الجزائري في تحصين نفسه بشكل فعال ضد آفات هذا « الالتهام المستدام »، ليس فقط ضد طبيعته بالمعنى الحرفي، ولكن أيضًا بالمعنى المجازي الذي يحدد طريقة حياة.

إمكانية وجود سبلٍ أخرى...

هذا الواقع المحزن، بالرغم من ذلك، لا يمكن اعتباره بشكل نهائي قدرا محتوما. على العكس من ذلك، فهو ليس نتيجة عجز طبيعي، ولا حتى مسألة وسائل. ولا يمكن أن يُعزى إلى نقص في الوسائل أو الأدوات المؤسسية المناسبة. إذا لم تستطع الجزائر بعدُ تحويل هذا « الالتهام » (الذي تأخر طويلا) لكل إمكاناتها إلى مشروع وطني حقيقي للرفاه الاقتصادي والتعايش الاجتماعي والبيئي، أليس هذا دليلا آخر على أنه لا يكفي إنشاء المؤسسات والتصويت على الميزانيات من أجل الوصول إلى حل شامل ؟

ماذا لو كان السبب الرئيسي في ذلك هو الفقر الثقافي والذي يمكن التغلب عليه من خلال بناء منهجي، وبشكل خاص بيداغوجي، لنموذج حداثة جديد للتنمية الجزائرية ؟ لماذا لا نتصور مسارًا جديدًا يمكن أن يعتمد على ثروة طبيعية لم يتم استغلالها بعد بشكل كاف على النحو المناسب ؟ تملك الجزائر تراثا ماديًا وغير مادي غَني وكبير كِبر التراب الجزائري، هو نظام إيكولوجي وطني على مفترقِ طرق العديد من البيئات الحيوية والمناخات والمناظر الطبيعية. لفترة طويلة، لم يتم تجاهل هذا التراث فحسب، بل تم الاستخفاف بقيمته من قبل نفس الأشخاص الذين كان يجب أن يثريهم ويقودهم إلى مسارات الحداثة الضائعة. يتمتع هذا البلد بعبقرية طبيعية لا يعلم كيفية الاستفادة منها بعد...

ما الذي ينبغي أن تعنيه « التنمية » للجزائر...

« développer » هو فعل، أي عمل قد يكتسب حياديةً سياسية إذا تم التفكير فيه بموضوعية تراعي معناه الأصلي. ربما يتعين علينا الآن أخذ بعض الوقت للخوض قليلا في بنيته، ومن ثمّ المعنى العميق لكلمة « développement »، لا لشيء إلا لفهم لطائفها ودلالاتها الممكنة.

لنتذكر أولاً أن البادئة « dé » التي تتكون منها تعني بالضرورة توقف حالة أو فعل، أو حالة أو فعلا عكسيّيْن. في المقابل، تعطي اللاحقة « ment » الكلمة صفة الفعل. بمعنى آخر، تصف طريقة تفكير أو فعل شيء ما. يشير الاسم المؤنث « enveloppe » ضمنيًا إلى موضوع الفعل، أي التغليف أو الإحاطة. تعني كلمة « enveloppe » حرفيًا الشيء الذي يحيط بشيء أو بشخص ما. إذن، كلمة « développer » تعني إخراج شيء أو شخص ما من غلافه. والتنمية « développement » هي العملية التقنية والفكرية التي تحدد هذا العمل.

وبالتالي، فإن طبيعة الكلمة تعتمد إلى حد كبير على مفهوم الغلاف (l'enveloppe) الذي تريد إخراج موضوعها منه. للوهلة الأولى، تفترض كلمة « développer » (ينمّي) عملا إيجابيا. لا يعني ذلك سوى أن الطبيعة السلبية للغلاف (l'enveloppe) الذي يحيط بشخص أو شيء ما أتت من معنى « الحبس ». فهو يبدو حتمًا كعقبة أمام نمائه الكامل. يشبه هذا المفهوم من نواح كثيرة حالة خادرة يرقة في المرحلة التي تغزل فيها شرنقة حول نفسها قبل أن تتحرر وتتحول إلى فراشة.

لذلك فإن « تنمية » أمة هو انتزاعها من التخلف بشكل جوهري. لفترة طويلة، تم تحديد هذا الغلاف على أنه نظام سلبي من الجمود الهيكلي والقيود الفكرية التي تعيق ازدهاره الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الكامل. ستضيف التنمية المستدامة مفهوم « الاستدامة » لكل من التنمية والتخلف على حد سواء. يمكن لأي بلد من هذا المنظور أن يكون اليوم قوة اقتصادية وثقافية كبيرة، ومع ذلك يظل « متخلفا » وفقا لأهداف ومؤشرات التنمية المستدامة.

هل الحداثة نموذج تنموي مشروع تمامًا، إذا أصبح احترام البيئة والوعي البيئي معيارين أساسيين للتنمية البشرية ؟ ألا يتحدى هذا المعطى البيئي الجديد المفاهيم الأكثر تقليدية للحداثة والتقدم ؟ خاصة عندما يُنظر إليها باستمرار على أنها معادية في جوهرها للتقاليد والعادات. لأنه من هذا المنظور الجديد، ما كان يبدو يومًا ما حديثًا قد يبدو الآن باليًا تمامًا، وما كان يعتبر في يوم من الأيام شيئًا عفا عليه الزمن قد يظهر أنه يواكب أحدث ما في هذا العصر. بالأمس، كان الخبز المصنوع من الدقيق الكامل وجبة أفقر الناس. أما اليوم هو ترف وبذخ. أصبح الخبز الأبيض، الذي طالما كان حكرًا على الأثرياء، منتجًا كميًا رخيصًا.

وبالمثل، في القرن الحادي والعشرين، الذي إما أن يكون إيكولوجيًا أو لن يكون، هل الإقرار بوجاهة تقاليد وعادات أسلافنا من حيث الإيكولوجيا والبيئة سيحبسنا بالضرورة في عقلية محافظة ؟ إذا كان « تاجمعت » نموذجا شمال إفريقي موروث للحكم المحلي، والذي تبين أنه يتماشى من نواح كثيرة مع روح التنمية المحلية، تبقى الحقيقة أن هذا التقليد يجب أن يتطور الآن نحو مزيد من الاختلاط وإشراك أكبر للشباب في قيادته، وليس فقط في نشاطاته. ربما، من أجل اقتراح بارادیغم حضاري جديد لحداثة القرن الحادي والعشرين، ينبغي لنا أيضًا أن نقرّ بالحاجة إلى تحرير أنفسنا من رواسب المفهوم مفرط الازدواجية للعلاقة بين الحداثة والتقليد والمحافظة والتقدمية. ألا تعتبر الإيكولوجيا والبيئة، على سبيل المثال، جذرين مشتركين ينطويان على قوة كبيرة من شأنها حث الكثير من البلدان، مثل الجزائر، الغارقة في مستنقع الوضع الراهن، على التطور أخيرًا في « مسار المتوسط الذهبي » ؟ هذا المسار هو مسار احترام الحياة والجار، والذي يتفق بطبيعته مع التطلعات الاجتماعية للبعض والمعتقدات الدينية للآخرين. أليست هذه حقًا هي المهمة الفعلية للتنمية المستدامة الجزائرية الحقيقية ؟ جعل مثل هذا اللقاء ممكنا...

هناك بالضرورة فرق ذو طبيعة عميقة بين الهدف العالمي المتمثل في « التنمية » والمشروع المحلي لعملية التنمية. عند الفحص الدقيق، يبدو أن الأول يهدف ببساطة، في نهاية المطاف، إلى استبدال غلاف بآخر، استبدال تقاليد محلية بأخرى. لكن من الممكن بالتأكيد أن نرى الغلاف المصفوفي لأمة ما، أي طبيعتها العميقة، كأساس ثابت لكل تحولاتها السعيدة. هل من الممكن حقًا بدء مثل هذا التغيير الجذري بالتسلح فقط بالعلم والتكنوقراطية والابتكار ؟ الكونية (أيديولوجية العالمية)، التي تسكنها روح التوحيد المعياري والعولمة في كل الاتجاهات، في وقت تم فيه الاعتراف بالتنوع البيولوجي باعتباره اقتصادًا طبيعيًا أكثر ازدهارًا واستدامة من الاقتصاد الرأسمالي أحادي المحصول، يجب أن تفسح المجال للعالمية (تكون عالميا)، والتي ينبغي أن ترى في خصوصيات كل منا ثراء وتنوع الثقافة الأصلية، وهي مصفوفة ثقافية مشتركة بين جميع شعوب العالم، منذ فجر التاريخ.

لا شيء يضيع، كل شيء يتحول...

يجب ألا يتجاهل أيّ بُعد من أبعاد عملية تنمية أمة أو منطقة أو مدينة أو قرية أو حي أو فئة اجتماعية أو فرد أي جزء من أجزاء نفس النظام الإيكولوجي. في المقياس الصحيح لكل منها، ينبغي أن تساهم في دفع تلك المشاريع على طريق التحول الإيجابي. في هذا السياق، ليس من المستغرب أن نتذكر الجملة المشهورة الملفقة للافوازييه الذي لا يقل شهرة عن موضوع تحول وانحفاظ المادة : « لا شيءَ يُفقد ولا شيءَ يُخلق. كل شيءٍ يتحوّل » (Lavoisier 1789).

ماذا سيحدث إذا طبقنا هذا المبدأ على عملية تحول ليس فقط المادة ولكن تحول المجتمع ؟ نعتقد أن التنمية المستدامة للجزائر ستدرج حتماً مفهوم الحفاظ على الطبيعة في عملية التحول الإيجابي من نموذج قاتل للبيئة إلى نموذج الازدهار الوطني الذي يتسم بالرصانة والفعالية والاستدامة والتضامن في نفس الوقت.

ستحافظ جميع العناصر الثابتة للطبيعة الجزائرية، بالمعنى الحرفي والمجازي، خلال هذا التطور، على وجودها في شكلها الإيجابي والمحفز، في ظل الحداثة الجزائرية الجديدة. تشكل الطبيعة المادية والإقليم والمناطق الحيوية والتضاريس والتربة والمناظر الطبيعية والنظم البيئية والتنوع البيولوجي والمناخ والعديد من العناصر الأخرى الجسمَ المادي للجزائر. أما الطبيعة البشرية والعادات والتقاليد والمعارف والتاريخ والفنون والحرف كلّها تشكّل روح هذا البلد وعقله. وبالتالي فإن الطبيعة الجزائرية راسخة بالضرورة في الأرض ومنغمسة في فسيفساء من الثقافات التي يمتد إشعاعها وجذورها إلى ما هو أبعد من الحدود الحالية لهذا البلد القارة.

هذه المصفوفة، المادية وغير المادية، هي إرث بحاجة إلى حمايته والمحافظة عليه، وأيضًا إلى تحديثه وتطويره. كل من هذه الكلمات لها معنى محدد للغاية من شأنه أن يسمح بتغطية نطاق هذه المهمة. كما أنها مسألة تضمين هذه المصفوفة في الحاضر وتطويرها، وتحفيز هذا الغلاف الجسدي والروحي الطبيعي للصمود أمام التقلبات والتهديدات الحالية والمستقبلية.

وبهذا المعنى، فإن مفهوم التراث الأبوي (patrimoine) يجب أن يُستكمل بمفهوم التراث الأمومي (matrimoine) لأن أهمية الأنوثة والمرأة في الحفاظ على كل هذه الثروة وتنميتها أمر ضروري للمضي نحو حداثة جزائرية جديدة. بالطبع، لا نودّ هنا الاستفاضة في تحديد ماهية المرأة أو الطبيعة، الأمر الذي قد يخلط بينهما بطريقة سلبية. بدلا من ذلك، نحن نذكر بأن النساء في كل أنحاء العالم قد طوّرن عبر التاريخ ذكاءً حميميًا وخاصًا جدا مع الطبيعة والبيئة والأويكوس. ترجع هذه العلاقة الحميمة إلى أنوثتهن بقدر ما ترجع إلى المكانة التي أعطيت في الغالب للمرأة في المجتمع. إلى أن يراجع المجتمع علاقته بالنساء، سيجد صعوبة بالتأكيد في تصور الطبيعة بشكل آخر غير تصوره القائم على علاقات القوة وهيمنة الذكور.

الدارولوجيا، أو علم المنزل الجزائري

من وجهة نظر إيكولوجية وبيئية، لم يعد من السهل الخلط بين الحداثة والحداثوية، بدلا من ذلك الخلط يكمن في اتجاهاتها. أصبحت الحداثة ببساطة طريقة لمواكبة العصر والاستلهام منه والمشاركة في بث قليل من الروح المحلية في هذا القرن. الحداثة فن وطريقة لا ينبغي الخلط بينها وبين النزعة الحداثوية التي تريد اختزالها في تصوّر خطّي واستغلالي للتنمية. على مشارف هذا القرن وهذه الألفية الجديدة، يجب أن تظهر لنا هذه الفكرة السيئة للحداثة كتقليد مبتور يجب تحويله إلى نموذج حضاري جديد تحظى فيه الإيكولوجيا بالضرورة بمكانة بارزة.

منذ آلاف السنوات، كانت المنطقة التي يقطنها الجزائريون بوتقة جغرافية وثقافية التقت فيها العديد من المجموعات العرقية. إنها فضاء لطالما احتوى فيه الجزائريون والجزائريات ثقافات غزاتهم وضيوفهم وشركائهم، وإثرائها بطابعهم الخاص. وكما أن الجزائر غنية جدًا من الناحية البيولوجية بـ « الأنواع الفرعية » المستوطنة، فإن تاريخ الجزائر مليء أيضا بأمثلة عن التقنيات والممارسات الاجتماعية والروحية التي كانت أجنبية في البداية ثم أصبحت محلية من خلال التواصل والتفاعل مع ثقافة وعادات السكان الأصليين. لتجنب الالتباس، نذكر أن النوع الفرعي في علم الأحياء ليس نوعًا أدنى، ولكنه سلالة محلية لنوع أكثر عالمية، مثل القنفذ الجزائري، المعروف أيضا باسم « أتيليريكس آلجيروس Atelerix algirus »، والذي أصبح مختلفًا عن القنفذ الأوروبي من خلال التكيف مع بيئته الطبيعية.

تحمل العديد من النماذج الجزائرية والشمال إفريقية التقليدية في داخلها بذور الاستدامة والمرونة التي يمكن أن تجعل التنمية الجزائرية حقا أكثر رصانة وفعالية وسلاسة. يمكن لهذا الثراء الطبيعي بدوره، عند فلترته من خلال حداثة إيكولوجية أكثر عالمية، أن يثري الثقافة الإيكولوجية في العالم. في الواقع، لقد حدث ذلك بالفعل ومعظم الجزائريين غير مدركين للأمر.

كل هذه المعرفة والدراية القيّمة، التي تم اكتساب معظمها من خلال التطور في بيئة قاحلة جدًا، ومن خلال تفاهم كبير وتلاحم تام مع الطبيعة، تشكل رأسمال معلوماتي وحقل بحث لم تستغله الجزائر بشكل كاف. لذلك ينبغي أن نؤكّد على حقيقة أن رأس المال هذا هو مورد طَبيعي مادي ومعنوي لا يقدر بثمن، سواء بالنسبة للبلد أو لبقية العالم الذي يهدّده التصحر وتغير المناخ بشكل متزايد. طريقة العيش والسكن في الجزائر هذه تمثل أويكوس لوغوس (oikos logos)، والتي يمكن ترجمتها إلى « دارولوجيا »، أو حتى « أخامولوجيا ». « دار » و « أخام » بالدارجة والأمازيغية، وهما اللغتان العاميتان في الجزائر، لهما نفس معنى كلمة « أويكوس ». الذي يعني بدوره علم ومنطق وكلام (لوغوس) أن تسكن وتكون مسكونًا بمنزلك وبيتك (الدار) ؛ يأخذ مفهوم المنزل هذا « مجموعة من الناس يعيشون تحت سقف واحد » (Le Robert 2021) أبعادًا أوسع دائمًا وتحث الجزائريين على إدراك نطاق مواطنتهم البيئية.

« الدارولوجيا » هو مصطلح جديد وضعته منذ حوالي خمس سنوات بعدما لاحظت خلال رحلاتي واستكشافاتي في الجزائر إلى أي مدى بدت كلمة البيئة غريبة على الجزائريين. « ترف الدول المتقدمة »، هذا ما أسمعه غالبًا عند ذكر هذه الكلمة.

لذلك كان مصطلح دارولوجيا دائمًا مفيدًا جدًا في زيادة وعي الجزائريين، سواء في وسائل الإعلام أو في العديد من المؤتمرات وورش العمل التي أديرها في جزء كبير من البلاد. يذكرهم المصطلح بأن بيئتهم هي أيضا منزلهم وأنهم « مول الدار »، « سادة المنزل »، لذلك هم مسؤولون عن الأماكن التي يسكنونها. في اللغة العامية للجزائريين والجزائريات، « الدار »، مثل « أويكوس » اليونانية، تعني المنزل والعائلة. بترجمة الأصل اللغوي لكلمة « إيكولوجيا » إلى كلمة محلية يفهمها الجزائريون، أصبحت الدارولوجيا أداة تحسيسية قوية تمكنتُ من اختبارها في العديد من السياقات، مع أنواع مختلفة من الجمهور الجزائري. الدارولوجيا مفهوم يجعل البيئة أمرا مألوفًا أكثر وينقسم إلى ثلاثة أبعاد، يمثل كل منها في عقل سكان شمال إفريقيا ثلاثة مجالات مختلفة للبيئة والمسؤولية البيئية.

الدار هي الحميميّة المشتركة بين العائلة والأصدقاء المقربين والفرد، حيث الجسد هو الموئل. إنها التغيير الداخلي. يجسد الدوار، الذي يعني الدائرة ويحافظ على الوحدة التقليدية للقبيلة الجزائرية، جماعة مقربة من بعضها. هو « شأن عام » أكثر خصوصية، كل ما يقع وراء عتبة الباب لكنه يُفترض أن يبقى بيتًا. وكلما توسع الدوّار في ذهن الساكن، إلى حيّه ومنطقته وبلده وقارته، زاد إحساسه بالانتماء والمسؤولية البيئية. يصبح بذلك « دار كبيرة »، أي المنزل الكبير للعشيرة. عندها يتحول الدوّار إلى تغيير جماعي وديمقراطية تشاركية. تعني كلمة « دنيا » العالم وكذلك الحياة، والتعبير الجزائري يقول : « الدنيا دوارة »، أي العالم والحياة يتحولان. لذلك فهي بمثابة دينامية دائرية. الدنيا هي بُعد الانفتاح على العالم، وهي كذلك سمة عالمية متأصلة في كل تقاليدنا وممارساتنا الاجتماعية المعاصرة. هي أيضًا بُعد الاقتصاد والجغرافيا السياسية العالمية الذي يجب أن يشارك فيه الجزائريون والجزائريات، لا أن يتأملوا فيها. الدار والدوار والدنيا لا ينفصلون عن بعضهم البعض ويتكاملون بطريقة منهجية محضة. هم بمثابة منطقة للمحافظة والتغيير في نفس الوقت، بمنطق الأدوال الثلاثة، والجزائر هي بذلك « الدار الكبيرة »، ودوّار وطني حديث، والعالم هو أيضًا منزلنا المشترك مع الدواوير الوطنية والقارية الأخرى.

الجين الجزائري « المستدام »

ينبغي أن ندرج، بوعي أكبر، في الثروات الموروثة من الماضي تلك الثروة المحفورة في جينات الأنواع المستأنسة والبرية التي لا تزال تكافح من أجل البقاء على التراب الجزائري (Ghezlaoui 2019). لقد تعرضت العديد من هذه الجينات إلى الهجمات المميتة للتوحيد المعياري واقتصاد المحصول الواحد، والتي تعد للأسف إحدى السمات العميقة للحداثة التي لا يزال الكثير من الجزائريين والجزائريات يعتبرونها ذروة الحداثة. بالرغم من ذلك، يمكن إنقاذ العديد من الأنواع والأنواع الفرعية للتنوع البيولوجي الجزائري، بل إحياؤها أيضًا من خلال طرائق الانتقاء الطبيعي.

نخيل التمر، على سبيل المثال لا الحصر، هو نبات عملاق نجا من العديد من التهديدات المناخية. فهو قادر على إنتاج أنواع مختلفة من التمور التي لا يمكن استنساخها اليوم في المختبر، حتى مع كل العلوم والتكنولوجيا المتاحة اليوم. في

الجزائر، من بين مئات الأنواع التي لا تزال تزرع اليوم، لم يتم تطوير سوى عدد قليل منها بالفعل، على الرغم من أن لكل منها مزايا وخصائص محددة من شأنها أن توفر للاقتصاد الجزائري فرصًا لمعالجة وتسويق منتجات مشتقة لم تطرأ على عقل أحد. غير أن تغير المناخ وعوامل أخرى تقوم الآن بوضع التنوع البيولوجي في شكل عصري على رفوف تجار التمور (Moussaoui 2012).

مثال آخر هو أنواع القمح الجزائرية القديمة، التي طوّرت عددًا من الخصائص والسمات المنفردة التي تجعلها أكثر ملاءمة لمتطلبات الزراعة المستدامة والظروف التي يفرضها تغير المناخ، أكثر بكثير من الأنواع العادية المصطنعة. في الواقع، غالبًا ما يتم التفكير فيها بمعزل تام عن طبيعة التربة والمناخ والنظم الإيكولوجية المحلية (Abdelguerfi/Laouar 2000).

إذا كانت التنمية المستدامة، باعتبارها نظامًا عالميًا من الأفكار والممارسات، تطمح حقًا لمرافقة النمو الكامل لاقتصاد محلي فعال وسهل ومستدام إيكولوجيًا في نفس الوقت، فيجب أن تكون على وعي ومعرفة بثرواتها المحلية. في الجزائر، يجب أن يشمل هذا النماء القيام بحركة مصالحة بين الجزائريين والجزائريات وتراثهم الحيوي والثقافي. أليس هذا الانفصال في الغالب هو الذي أوجد حاجزًا شبه مستحيل بين المجتمع الجزائري وتنميته المستدامة ؟ أو الاعتقاد الخاطئ تمامًا بأن أخلاقيات الحداثة الإيكولوجية هي مفهوم غريب تمامًا عن الأخلاق الشعبية الجزائرية ؟

ومع ذلك، من خلال الغوص في الروح المحلية لكل منطقة في الجزائر، من الممكن تمامًا أن تجد أشخاصا ليس لديهم أية معارضة لوجهات نظر التنمية المستدامة. من الممكن أن يكون كل من هذه المناطق مختبرًا مثيرًا للاهتمام لتطوير العديد من الحلول المحلية التي يمكن بسهولة نقلها إلى مستوى عالمي أكثر.

لا ينبغي اختزال هذه الروح إلى مجرد عبقرية من الماضي. يوجد حاليًا العديد من المبادرات والمشاريع البحثية في الجزائر منسجمة مع طموح إدخال الجزائر في القرن الحادي والعشرين، الذي، كما قلنا سابقا، سيكون إيكولوجيًا أو لن يكون. يجب تقديم هذا التوضيح في الوقت الحالي ببعض الإلحاح حتى لا يتم وصم العبقرية الإبداعية للشباب الجزائري من خلال إضفاء المثالية المطلقة على عبقرية الأجيال السابقة. على العكس من ذلك، فإن حداثة الجزائر، كما في كل دول العالم، لا يمكن أن تتحقق دون المساهمة العلمية والفلسفية والتقنية والفنية لهذا الجيل. في هذا الاجتماع بين عبقرية الحاضر والماضي تكمن مفاتيح ابتكار وصون الحداثة الجزائرية، التي ينبغي إعادة اكتشافها وابتكارها على حد سواء.

ضرورة « جزأرة » التنمية المستدامة

تعني هذه الصيغة أن تنمية الجزائر بشكل مستدام تكون بمنحها الوسائل المادية وغير المادية لتحقيق كامل إمكاناتها الطبيعية. في الحقيقة، يجب غرس فكرة هذا الفعل كفعل مطاوع : « ينمو ». ودون العمل على بناء هذا التقارب مع هذه الجزائر الأصيلة، لن تتمكن التنمية المستدامة من تجاوز العتبة الحقيقية لباب البيت (الجزائر). في الواقع، في معظم المنازل الجزائرية والشمال إفريقية، وكذلك في العمارة الإسلامية بشكل عام، هناك ردهة، منطقة فاصلة، بين مدخل المنزل ومركزه. تسمى أحيانًا سقيفة، أو ما قبل الباحة، وأحيانًا « بيت الضياف »، صالة الضيوف، وأحيانًا كليهما. هو ساحة « عامة »، في الحيز الخاص، مخصصة لمن لا يزال يُعتبر « غريبا مقرّبًا ».

بدون التعرف جيدا على رب وربة المنزل، لا يمكن لهذا « الدخيل » حتى لو كان مرحبًا به، أن يأمل في التغلغل بعيدًا في هذا المكان الخاص وحدوده المعتمة، المعزولة عن كل نظرة ونشاط من الخارج. هذه المساحة ليست مساحة الواقع الحميم للبيت، لكنها قبل كل شيء نافذته للرأي العام. إذا من روح الأويكوس الجزائري يجب أن تتعلم التنمية المستدامة المشاطرة، ومن ثم فهم الشفرات التي يجب تشكيلها من أجل اختراق أعماقها.

من « الالتهام المستدام » إلى « طريق الواحة »

من بين جميع عناصر هذا التراث، هناك نموذج اجتماعي واقتصادي وبيئي في نفس الوقت، يستحق تركيزًا خاصًا في تشخيصنا. يتوافق هذا النموذج مع المبادئ التي نجدها في روح جميع الثقافات المحلية في الجزائر وشمال إفريقيا. لنقل أنه في ظروف بيئية جافة للغاية وغير مستقرة إلى حد ما، بلغ هذا النموذج الموروث للتنمية المستدامة ذروته هنا، ومكنت أسلاف الجزائريين من إعادة خلق ظروف الجنة في قلب الصحراء.

يمكن لنماذج الواحات التقليدية في الجزائر، بعيدًا عن كليشيهات الاستشراقيين التي يمكن أن تصرف انتباهنا عن الهدف الحقيقي لتطورها، أن تكون أحد العناصر الرئيسية لتراث شمال إفريقيا المستدام. لا ينبغي اعتبار الواحة بشكل عام، وأي نموذج واحة محلي على وجه الخصوص، مجرد مادة سلبية لتنمية مستدامة تقليدية تسعى قبل كل شيء للحفاظ على الشكل دون تطوير المحتوى.

على العكس من ذلك، يمكن أن يشكل هذا النموذج الزراعي الاجتماعي ذو القيمة البيئية والثقافية العالية المصفوفة الرئيسية لمجموعة من مفاهيم وممارسات الاستدامة في شمال إفريقيا موجهة بشكل كبير نحو الابتكار والكفاءة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تحقيق تنمية مستدامة ترتكز على الخصوصيات المحلية، وموجهة بنفس القدر نحو الثراء الثقافي للعالم. يمكن لذلك أن يرقى بسكان شمال إفريقيا ليكونوا فاعلين حقيقيين في التنمية الشاملة المستدامة حقًا، أي قادرة على المشاركة في تطوير إمكاناتهم المحلية ضمن تحول نموذجي يتماشى بشكل أكبر مع روح القرن، الذي كما قلنا، سيكون أيكولوجيا ومحترما للبيئة.

الواحة ليست مجرد بستان نخيل، ولا حتى مجرد ملجأ في الصحراء. كانت في أعظم وأجمل أوقاتها مكانًا مثاليًا للتفكير والتخيل وحفظ المعرفة وتبادل الثقافات والأفكار وكذلك التقنيات والمواد الأولية. لا يمكن رؤية الواحة كنموذج للتنمية إلا من خلال وعي باقتصاد النظام الإيكولوجي والدائري

دائم الحركة، حركة الطبيعة، وحركة القوافل أيضا. كل واحة، لوحدها، ليست سوى جزء من كلٍّ أكبر بكثير يمتد في الواقع عبر مسافات بعيدة عن الحدود الجزائرية (Le cartographe 2009). إنه اقتصاد محلي يشكل جزءًا من دينامية أكثر عالمية لا يمكن أن توجد دون المشاركة الفعالة لكل واحة تتقاطع معها وتنشطها بقدر ما تستمد مواردها.

واحة بلا نخيل وماشية وماء لا تصلح لرجل يعيش في الصحراء. ومع ذلك، لا ينبغي أن ننسى أن معظم الواحات تأسست حول معتقدات روحية عميقة جدًا، وفي كثير من الأحيان حول نخبة اختلط علمها بالدين، بالتأكيد، ولكن لم تصبح أقل ميلًا إلى العقل والحكمة. عززت هذه الروحانية التضامن الاجتماعي في زمنها، والذي هو أيضًا عنصر أساسي في استدامة هذه الواحات. الواحة، لأنها غير مستدامة دون نموذج معين للمجتمع، هي دليل على أن الإنسان قادر على لعب دور مركزي في توازن النظام الإيكولوجي الاصطناعي. فالنخلة والماشية والماء قد روّضت البدو بقدر ما احتضنتهم.

القيام بالكثير بإمكانيات قليلة، والبحث عن « الوسط الذهبي »، والرصانة، والكفاءة، والتضامن، والتفاهم بين البشر والطبيعة هي بعض المبادئ التي سمحت للواحة بالاستمرار في الصحراء لعدة قرون وشكلت أساس الاستدامة الجزائرية الأصيلة. سواء في جبال القبائل أو في جبال الأوراس أو في أحياء القصبة، أو في أي مكان آخر في الجزائر، ومن نموذج جمهورية القرية إلى نموذج الدولة المدينة، يمكننا أن نجد كل ثوابت النهج الذي يمكن تطبيقه على المستوى الوطني، ولم لا على مستوى منطقة قارية بأكملها، والتي تبدأ حدودها « (...) حيث يرتدي الرجال البرنوس، وتنتهي حيث لا يُأكل الكسكس »، كما قال عالم الاجتماع والفيلسوف العظيم ابن خلدون لوصف المغرب الكبير (Ibn Khaldoun 1332).

حداثة قد تستفيد من تغيير نظرتها للتقاليد

من المهم للغاية أن نتذكر أنه على عكس الميثولوجيا البيئية التي يستخدمها الخطاب الاستعماري الفرنسي لتبرير خططه الخبيثة للاستئثار بالموارد الطبيعية والأراضي وتغريب الشعوب الأصلية، فإن الجزائر هي أرض وشعب وتاريخ صارعوا طويلا القحط والتهديدات المناخية (Blanc 2013). تطور هذا الصراع، الذي لم يبدأ اليوم ولكن منذ فجر التاريخ، تدريجياً إلى ذكاء بيئي محلي ؛ توازن قائم على تناغم سلمي إلى حد بين عدة نماذج محلية للتنمية متشابكة في اقتصاد أقاليمي وحتى دولي. تفاعُل البدو والسكان المستقرين والرحّل وأصحاب القوافل وسكان الريف وسكان المدن مع بعضهم البعض، بطريقة ودية أحيانًا وعدوانية أحيانًا أخرى خلق تنوعًا ثقافيًا، وكان تنوع أنشطتهم الاقتصادية أساسًا للوحدة الاجتماعية، حيث أصبحت الروحانية، أي نوع من الالتزام الأخلاقي، حاضرة إلى حد كبير في المشهد السياسي.

اضطرب هذا التوازن التقليدي تمامًا بسبب اقتحام مفاجئ لرؤية معينة للحداثة مخالفة تمامًا لمبادئ هذا التوازن، نقصد هنا الاستعمار الفرنسي. ذلك الاضطراب في الزراعة المحلية هو المثال الأكثر وضوحا لفضح الطبيعة غير المستدامة لهذا التحول. كان يُنظر إلى النسيج الاجتماعي والاقتصادي والبيئي بأكمله على أنه رجعي وقاتل للبيئة بشكل كبير من قبل أيديولوجية لم تكن ترغب في فهم عمقه الكامل وكذلك مشروعيته. سيصبح النظام الزراعي الرعوي التقليدي للجزائريين، تحت هجوم البروباغاندا الاستعمارية، السبب الذي لا جدال فيه لتقدم الصحراء والتقهقر المفترض للحضارة. وهكذا، في تلك الحقبة المظلمة، فقط ما يسمى بالعلم « الحديث » والاستغلال « العقلاني » للأرض والماشية وسكانها الذي أدانته تقنيات وممارسات اجتماعية « متخلفة »، كان بإمكانه إنقاذ هذه البلاد من الخراب.

بالرغم من الفهم والموضوعية العلميين لعلماء مثل الأمريكية كايت ديفيس، يجب الاعتراف بأن هذا النموذج، الذي من المفترض أن يكون أكثر تحضرًا من نموذج السكان الأصليين، كان له نفس الآثار المدمرة التي تسبب فيها الرومان في شمال إفريقيا. بدلا من محاربتها التصحرَ في الجزائر، ستزيد هذه الثقافة الزراعية المضرة بالبيئة إلى تفاقمه على المدى الطويل. تؤكد العديد من الدراسات الآن مدى الضرر البيئي والاجتماعي الناجم عما يسمى بتحديث الممارسات الزراعية والرعوية في الجزائر.

هذه الأيديولوجية، المطبقة أيضًا في التخطيط العمراني، لم تعزز الظروف المادية للتصحر فحسب، بل كرّست أيضا نفس الممارسات التي لم تثبت فعاليتها في الجزائر المستقلة. يكفي فقط تقييم الإصلاح الزراعي الجزائري لندرك إلى أي مدى تسبب الإنكار المنهجي لجزء كامل من التراث الجزائري في عدم بلوغ النتائج التي توقعها أنصاره.

من خلال محاولة تحويل الحياة الريفية الجزائرية إلى بروليتاريا منزوعة الأرض، باسم النضال ضد الإقطاع وباسم التقدم الاشتراكي، هل حققنا بالفعل تقدمًا تقنيًا واجتماعيًا واقتصاديًا ؟ إلى حد ما، هذا أمر لا يمكن إنكاره، لكنه يظل إجراءً متوسط المدى. في الواقع، إذا تناولنا المسألة لمدة أطول، يجب أن نرى بأن الآثار البيئية وحتى الاجتماعية لمثل هذا « التحديث » هي الآن إلى حد كبير عقبة أمام التنمية المستدامة للزراعة الجزائرية. ماذا نقول عن السد الأخضر ؟ لم يكن أكثر نجاحا أيضا، على عكس ما يقوله بعض من يحنّون إلى جزائر اختارت تفضيل الخرافة السياسية على الحقيقة العلمية في موضوع بالبيئة.

تقاليد قد تستفيد كل شيء من استغلال التقدم العلمي

هناك أيضًا حقيقة من الجيد ذكرها من أجل التعمق في هذه المناقشة. الإيكولوجيا الزراعية، التي اعترفت بها الأمم المتحدة رسميًا كنموذج للزراعة ليس مستدامًا فحسب، بل منتجًا أيضًا (Guillaume 2018)، كان الأب المؤسس لها هو بيار رابحي البارز في وسائل الإعلام. ولد الأخير في القنادسة، وهي واحة في ولاية بشار بالجزائر. هو نفسه يعترف بأن ثقافة الواحات الموروثة عن الأجداد في مسقط رأسه كان لها تأثير كبير على عمله الزراعي والفكري. كما جعل من هذا النموذج الزراعي الشمال أفريقي أساس نموذج التنظيم الاجتماعي، والذي منحه قيمة سياسية قوية للغاية. لهذا المفهوم الكثير من الأتباع في فرنسا. يوضح مفهوم « واحة

في كل مكان » جيدًا كيف أن التراث التقليدي للواحات، سواء في شمال إفريقيا أو في أي مكان آخر، يتماشى تمامًا مع قيم الإيكولوجيا العالمية الحديثة، الاقتصادية والسياسية على حد سواء (Rabhi 2009). كيف يمكننا أن نفسر حقيقة أن للواحة قيمة كبيرة للغاية في أماكن أخرى ولا تحظى بالتقدير كثيرًا في الجزائر ؟ لا نحاول أبدا الترويج لحركة « كوليبريس » لبيار رابحي أو الانضمام إليها، إلا أن هذا الواقع يجب أن يذكّر الجزائريين فقط بمدى كون ثقافتهم المحلية مصدر إلهام لشكل جديد ناشئ من الحداثة.

بالنسبة لأولئك المطلعين جيدا على تقليد الواحة هذا، القوي في طرقه لتحسين التربة وتصميم المساحات واستخدام المياه وتنظيم العمل والمسكن، هو تقليد قريب أيضًا من الزراعة المستدامة، التي تمثل بالضبط ملتقى العلم الحديث بمعارف الأجداد (Lavocat 2015). بدأ هذا المبدأ الأساسي للزراعة المستدامة، الذي يجب التذكير بأنه لا يمثل فقط ممارسة زراعية ولكن ثقافة شاملة حقيقية مستوحاة من العديد من مبادرات التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، بدأ يكتسب شعبية في الجزائر. إعادة النظر في ممارسات الأجداد من منظور العلم الحديث، والحفاظ على هذا العلم دائما راسخًا في وعي ما، وكذلك في سحر معين. ربما هذه هي المعادلة التي لطالما أحيت هذه الواحات.

التراث الجزائري مليء بالمعرفة والممارسات الاجتماعية التي لا ينبغي تجاهلها من قبل المفكرين والفاعلين في التنمية المستدامة الجزائرية. وهذا ينطبق على موائل وحرف وفنون ومهن الأجداد، فضلاً عن التراث الجيني للأنواع النباتية والحيوانية المستأنسة التي تم تطويرها في كل منطقة من المناطق الإحيائية الجزائرية. بالمثل، يمكن أن يستند التخطيط العمراني وإدارة المياه وكفاءة الطاقة والعديد من المجالات الأخرى للتنمية الجزائرية إلى مثل هذا التراث، الذي تعود بعض عناصره إلى عصور ما قبل التاريخ والعصور القديمة، وليس فقط إلى قرون أو أجيال مضت.

بالمثل، في عصر المحاكاة الحيوية والبيانات الضخمة، لم يكشف التنوع البيولوجي الجزائري بعد عن كل أسرار المرونة والتكيف مع التهديدات المناخية وحتى مواجهة الحوادث الأرضية أو البشرية الأخرى. ومع ذلك، يجب عدم السماح لهذه المرونة بالاختفاء تمامًا تحت تأثير هجمات الإبادة البيئية لـ « الالتهام المستدام » الذي لا يتوقف عن التوسع في الجزائر. اختفاء هذا التراث الجيني، في وقت نعلم أن الحمض النووي هو عبارة عن مصدر للمعلومات، يمكن أن يكون له تداعيات تتجاوز المجال الخاص للإيكولوجيا.

ينبغي ألا ننسى كذلك تنظيف هذا التراث من التقاليد البالية والمفارقات التاريخية، تمامًا كما يجب إعادة النظر في حداثة القرنين الماضيين في ضوء تقاليد وعادات الأجداد، التي تحمل أسس علاقة أكثر إنصافًا وهدوءًا بين عالم البشر والحياة على الكوكب. الإقطاعية والعبودية والنظام الأبوي هي، من بين أمور أخرى، عناصر في واحة الأجداد لا يجب الاحتفاظ بها، ولو بشكل ضمني، في ذهنية الحداثة الجزائرية التي تطمح إلى الجمع بين التقليد والحداثة. الأمر كله يتعلق بأخذ ما يفيد البيئة والبشر، وترك الأسوأ جانبًا.

عكس قطبية التنمية المستدامة الجزائرية

في كثير من النواحي، يجب أن يكون الاتجاه الأمثل لدينامية التنمية المستدامة الجزائرية من الجنوب إلى الشمال، وليس العكس. لا ينبغي أن يُنظر إلى « الجزائر العميقة » على أنها « منطقة ظل » بالتعبير الرسمي، ولكن كأرض خصبة لحداثة ناشئة وحدها التحيزات الحداثوية التي أصبحت الآن قديمة وبالية إيكولوجيًا، تمنعنا من رؤيتها أو إدراكها بصورة أوضح. ولكي يحدث ذلك، لا يجب أن يستمر الشمال في إنعاش نموذج للتنمية لم ينجح بشكل كامل في هذه المناطق، سواء من حيث نوعية الحياة أو حتى من حيث جودة البيئة. لقد أصبحت الأرياف الجزائرية موائل هجينة تبدو أنها تجمع أسوأ ما في الريف بأعقد ما في المدينة. نادرة هي القرى التي احتفظت بطابع أصيل معين، ونادرة هي المدن التي لم تُشوّه هويتها بالخرسانة والمدن الجديدة الأشبه بالمراقد التي ظهرت من العدم، دون تاريخ، ودون روح.

لا ينبغي حرمان الجانب التلّي للجزائر من حصته في الثروات التراثية، وبالتالي إمكاناته الكبيرة للتنمية المحلية المستدامة. باستثناء عدد قليل من المناطق التي ظلت وفية لتقاليدها المحلية، فقدَ هذا الجزء من الجزائر الكثير من سلامته البيئية وأصالته الثقافية. بسبب الآثار المتعددة الأبعاد للانفجار الديمغرافي الكبير، تم نسيان وإهمال ذاكرة الثقافات الشعبية للتل، وخاصة في المنطقة الساحلية، إلى حد كبير من طرف الأجيال الجديدة. وقد أدت الموجات المختلفة والمتتالية من النزوح الريفي إلى زيادة حدة هذه القطيعة.

لا شك بأن بقايا هذه الاستدامة المحلية محفوظة إلى حد ما في الجزء الجنوبي من الجزائر. لكنها تخضع كذلك لاعتداءات « الالتهام المستدام »، للأسف بشكل ثابت للغاية. سيتعين علينا الشروع في الحفاظ على الذاكرة حية في اللاوعي الشعبي بمزيد من التطوعية والمزيد من الإبداع قبل أن تختفي بدورها. بسبب استنساخها لنموذج « الالتهام المستدام »، تهيأت في شمال الجزائر ظروف تصحر لا يقتصر للأسف على المعاناة البطيئة للتنوع البيولوجي والتربة، ولكنه يمتد أيضًا إلى التغير المناخي المقلق للغاية. في الوقت نفسه، يختفي تدريجياً التنوع الثقافي والأراضي الزراعية والذكاء البيئي، ويتهيأ مناخ اجتماعي أقل وأقل ودية.

مسار جديد لقوافل جديدة

بطريقة تشبه قليلا إحياء « طريق الحرير » الصيني، تحتاج الجزائر إلى مضاعفة جهودها للمساهمة في ظهور « طريق الملح » الجديد، القائم على أسواق وتبادلات جديدة، مع الحفاظ على بعضها، كالتمر مثلا. الجزائر، التي أحصت سنة 1998 أكثر من 900 نوع من التمور، حسب دراسة « جرد بساتين النخيل الجزائرية »، يجب ألا تستمر دون توقف في الاستزراع الأحادي لتمر دقلة نور، الذي شجعه إلى حد كبير النظام الاستعماري الفرنسي. وتجدر الإشارة إلى أن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والتي لها أذواق ومتطلبات أخرى خاصة بالتمور، توفر للجزائر بالفعل سوقا مهما جدًا لتنويع إنتاجها. يجب أن يذكرنا هذا المثال بأن سوق التصدير الجزائري يمكنه الاستفادة كليًا بالتركيز على القارة الأفريقية، ونفس الشيء ينطبق على التوريد.

يبدو أن الاقتصاد الجزائري لم يستغل حتى عُشر ما يمكن إنتاجه من نخيل التمر، في قطاعات متنوعة مثل النسيج والورق وحطب البناء أو التدفئة والصناعات الزراعية والأدوية والتعبئة والتغليف، وتشييد الطرق... إلخ. دعونا نضيف أنه منذ وقت ليس ببعيد، كان هناك سوق مقايضة حقيقي بين الجزائر وجيرانها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، الذي سمح بتبادل كبير للبضائع دون أدنى تحويل للعملة. مرة أخرى، يجب أن يُنظر إلى هذا المثال على أنه دراسة حالة، ومؤشر عن ذهنية يجب أن تتغير في الجزائر.

شمال إفريقيا منطقة تتشارك دُولها وستتشارك في العديد من الرهانات في المستقبل. يمثل تغير المناخ جزءًا كبيرًا من هذه الرهانات. إن التنوع البيولوجي والجغرافيا والمناخ في كل هذه البلدان، من المغرب مرورا بموريتانيا وتونس وليبيا والنيجر ومالي، في كل البلدان التي تتشارك الحدود مع الجزائر، يعني أنها تشترك معها أيضًا في نفس « طريق الواحة » وهو طريق روحي واجتماعي واقتصادي وبيئي في نفس الوقت. وتشاركها أيضا نفس الدارولوجيا.

يبدو واضحًا أن التنمية المستدامة لكل من هذه الدول مترابطة بالضرورة. يجب أن تصبح هذه البلدان مجتمعًا إقليميًا مرة أخرى، وألا تظل مجرد مجتمع دولي، حيث تتفاعل كل دولة مع بقية العالم بطريقة فردية للغاية، ودون استغلال نقاط القوة أو التعلم من أخطاء بعضها البعض خاصة. كيف يمكننا تطوير اقتصاد منخفض الكربون في سياق اقتصادي وجيوسياسي حيث التبادلات التجارية بين هذه البلدان المتجاورة لا تزال محدودة للغاية ؟

يجب كتابة مؤلّف طويل للتعامل مع موضوع معقد وشيّق في نفس الوقت مثل المقاربة الجزائرية للتنمية المستدامة. لم يتم التطرق إلى أشياء كثيرة في هذا المقال، ولكن الأهم هو تسليط الضوء على الحقيقة التي لا يمكن إنكارها وهي أن التنمية المستدامة في الجزائر لم تترسخ بعد. وإذا لم تكن قد فعلتْ ذلك بعد، فذلك لأنها يجب أن تنطلق من قاعدة المجتمع الجزائري وليس من أعلاه. هذه القاعدة ليست شعبية فقط، لكنها خاصة بالبلد أيضا. هذا يعني أن النظام السياسي العالمي (التنمية المستدامة) يجب أن يتحدث باللغات والتعبيرات المحلية للجزائري العادي، ويفهم أيضًا عمقه الحقيقي، ويقدم له المزيد من التحديات المتناسبة مع نقاط قوته وكذلك نقاط ضعفه.

5

استنتاج

يجب دعوة حكامه ليس فقط لملء خانات مؤشرات نجاح الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، ولكن أيضًا لتحديد تلك المتعلقة بتطوره الشخصي اليومي معهم. في مجتمع لا يزال يبدو راكدًا في مفترق الطرق بين الأصالة والحداثة، وكلاهما لم يتم استيعابهما بشكل جيد، يمكن أن تكون التنمية الجزائرية المستدامة الحقيقية بمثابة نسمة هواء منعشة للمجتمع الجزائري في القرن الحادي والعشرين.

ربما سيجد المجتمع الجزائري أخيرا طريقه الأصيل نحو تنميته المستدامة، بالدرجة الأولى، في البحث عن التوازن الضائع بين عالميته الطبيعية والطبيعة المحلية لتقاليده. وبالتالي يمكنه أن يحدد في نفس الوقت ملامح حداثته الخاصة، والمشاركة في مشروع مجتمع دولي، لأنه بحق غني بمثل هذا التراث الذي ينبغي مشاركته. لا يجب أن يفقد مع ذلك « ملح البلد » على طول الطريق، بل على العكس تماما، ينبغي أن يشارك بقية العالم ما يقدمه للطبيعة الجزائرية، حرفيًا ومجازيًا، طابعَه الأكثر خصوصية وبالتالي الأكثر قيمة.

التنمية المستدامة هي نموذج عاطل حاليًا إلى حد ما في سياق المجتمع الجزائري الذي لا يبدو أنه يدرك حقًا الأهمية الأساسية للتنمية المستدامة في سعيه لتحقيق التنمية. في الوقت الحالي، يظل هذا المشروع، في محاولات تجسيده، مقصورًا على دينامية ذات طبيعة خطابية ورمزية أكثر من اللازم. تفتقر إلى الصدق، لكنها تعاني أكثر من غياب الرؤية.

بعد قضاء بعض الوقت في انتقاد هذا المفهوم، يجب أن نتساءل أيضًا عن مصداقيته. أليست التنمية المستدامة بصدد أن تصبح مفهومًا شرهًا، أو كلمة جامعة يمكن أن تبرر الآن أي نوع من « الغسيل الأخضر » ؟ ألم تسقط الجزائر بإصرار شديد في هذه الهوة ؟ من المؤكد أن إخضاع التنمية المستدامة لقراءات وثقافات ورؤىً مختلفة للعالم سيفيد كلا من الشمال والجنوب بقدر ما سيحصرها إلى حد كبير في نزعة إثنية هي حاليًا غربية، بالمعنى الحديث للمصطلح وليس معناه الأصلي. أمة مثل الجزائر، التي هي جغرافيا وثقافيا أكثر غربية مما نود تصديقه، على غرار كل دول شمال إفريقيا، والتي تقع أيضًا في مفترق طرق جغرافي وثقافي بين معظم ثقافات العالم، يمكن أن تكون مختبرًا ممتازًا لمثل هذه التجربة.

وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن هذا التشخيص للموعد المعلّق مع حداثة القرن الحادي والعشرين، وليس فقط مع التنمية المستدامة، تمت صياغته في وقت الأحداث الجارية، أي في زمن التاريخ الجزائري الذي لا يزال غامضًا للفهم هناك رياح مختلفة تهب في جميع أنحاء البلاد، ولكن من يستطيع أن يعرف ما إذا كانت رياح تغيير إيجابي حقيقي أم رياح سيروكو أم عاصفة ؟ يبدو أن الأمور تسير في اتجاه يصعب تحديده الآن. مما يعني أن كل شيء لا يزال ممكناً في الوقت الحاضر...

والحقيقة، على أي حال، هي أنه لا يمكن إدخال التنمية المستدامة في الجزائر دون مواجهة التحدي المتمثل في المصالحة بين المجتمع الجزائري والمفهوم الحديث والتقليدي على حد سواء، المتعلق بالصالح العام والفضاء العام. أكثر من أي وقت مضى، يجب أن تشارك التنمية المستدامة الجزائرية في جهود وساطة ومصالحة فريدة وخلاقة بين الجزائريين وثقافات أجدادهم المحلية وهويتهم الوطنية، وبالطبع أن تنال الإيكولوجيا التي ستكون بالتأكيد روح القرن أهمية متزايدة في الساحة السياسية الوطنية والدولية.

إذا أرادت الجزائر أن تعيش بروح العصر وألا تكتفي بالخضوع له، فعليها الانخراط في طريق هذه الحداثة الجديدة التي تجمع بين الماضي والحاضر والمستقبل. وكلمة « أصيلة » هي الكلمة المفتاحية في هذا المسار، وهي تُترجم في الدارجة إلى « حُورّة »، والتي تعني كلا من « حقيقية » و « وغير مقيّدة »...

المراجع

Durkheim, Emile (2013) : Communauté et société selon Tönnies, Sociologie, 2, 4/2013, http://journals.openedition.org/sociologie/1820

Deléage, Jean-Paul (1994) : Une histoire de l'Ecologie, Collection Points-sciences, Paris

Enjalbert, Vincent (2013) : Rist, Gilbert: Le développement: Histoire d'une croyance occidentale, Open Edition Journals, https://journals.openedition.org/lectures/11782

EU Neighbours South (2017) : Algérie: plan d'action national sur les modes de consommation et de production durables, 14/07/2017, https://www.euneighbours.eu/fr/south/stay-informed/news/algerie-plan-daction-national-sur-les-modes-de-consommation-et-de

Ghezlaoui, Samir (2019) : Tajmaàt, un modèle ancestral de démocratie, exclusivement masculin, El Watan, 07/02/2019,https://www.elwatan.com/pages-hebdo/magazine/tajmaat-un-modele-ancestral-de-democratie-exclusivement-masculin-07-02-2019

Gwennaël, Gaffric / Heurtebise, Jean-Yves (2013) : L'écologie, Confucius et la démocratie Critique de la rhétorique chinoise de civilisation écologique, Écologie &Politique, 2013/02 https://www.cairn.info/journal-ecologie-et-politique1-2013-2-page-51.htm

Hadjam, Zhor (2020) : Les énergies renouvelables et l'Algérie: le grand bluff, El Watan, 21/01/2020, https://www.elwatan.com/edition/economie/les-energies-renouvelables-et-lalgerie-le-grand-bluff-21-01-2020

Hammadi, Nissa (2019) : Appel pour l'abrogation de la loi sur les associations, Liberté, https://www.liberte-algerie.com/actualite/appel-pour-labrogation-de-la-loi-sur-les-associations-309999

Ibn Khaldoun (1332) : Histoire des Berbères et des dynasties musulmanes de l'Afrique septentrionale, traduction de William-Guckin de Slane (2010)

Institut Montaigne (2019) : Europe-Afrique: partenaires particuliers, https://www.institutmontaigne.org/publications/europe-afrique-partenaires-particuliers

Jonas, Hans (1978) : Le Principe responsabilité : une éthique pour la civilisation technologique, Paris

Jonas, Hans (1990) : Pour une éthique du futur

Kadri, Youcef (2016) : Le SDAAM, un outil stratégique pour le métropolisation d'Oran ? Madinati, https://www.madinati-dz.com/2016/09/le-sdaam-un-outil-strategique-pour-la-metropolisation-doran

Khaoua, Nadjim (2009) : L'eau comme révélateur de la crise en Algérie. Eaux, pauvreté et crises sociales, Marseille

Kempf, Hervé (2009) : Obama et la fin du festin, Le Monde, 28/02/2009, https://www.lemonde.fr/idees/article/2009/02/28/obama-et-la-fin-du-festin-par-herve-kempf_1161616_3232.html

Khelfaoui, Hocine (2001) : La recherche scientifique en Algérie, initiatives sociales et pesanteur institutionnelle, IREMAM, p. 303-317, https://books.openedition.org/iremam/419?lang=fr

Klein , Alexandre (2020) : Alain Deneault, L'économie de la nature, Lectures, 02/06/2020, http://journals.openedition.org/lectures/41352

Kymlicka, Will/Donaldson, Sue (2015): Étendre la citoyenneté aux animaux, Revue de Sciences humaines, https://doi.org/10.4000/traces.6270

Latouche, Serge (2003) : L'imposture du développement durable ou les habits neufs du développement, Mondes en développement, 01/2003, https://www.cairn.info/revue-mondes-en-developpement.htm

Lavocat, Lorène (2015) : Ça y est, j'ai compris ce qu'est la permaculture, Reporterre, 09/03/2015, https://reporterre.net/Ca-y-est-J-ai-compris-ce-qu-est-la-permaculture

Abdelguerfi, Aissa / Laouar, Meriem (2000) : Les ressources génétiques en Algérie, passé, présent et avenir, ResearchGate, https://www.researchgate.net/publication/308344904_Les_ressources_genetiques_des_bles_en_Algerie_passe_present_et_avenir

Ait, Amine (2021) : Gaspillage alimentaire: un rapport de l'ONU épingle l'Algérie, Algérie 360, 09/03/2021, https://www.algerie360.com/gaspillage-alimentaire-un-rapport-de-lonu-epingle-lalgerie/

Allilat, Djamel (2021) : Vers une crise majeure de l'eau, El Watan, 10/03/2021, https://www.elwatan.com/edition/actualite/vers-une-crise-majeure-de-leau-10-03-2021

APS (2020) : Le secteur des énergies renouvelables doté d'une école nationale supérieure, 25/06/2020, https://www.aps.dz/economie/106643-le-secteur-des-energies-renouvelables-dote-d-une-ecole-nationale-superieure

APS (2020) : Aléas naturels: les interventions ont coûté à l'Algérie 545 milliards de DA ces 16 dernières années, 22/11/2020, https://www.aps.dz/algerie/113174-aleas-naturels-les-interventions-ont-coute-a-l-algerie-545-milliards-de-da-ces-16-dernieres-annees

Association des Journalistes-écrivains pour la Nature et l'Écologie (2018) : Désertification en Algérie, l'impératif de protéger les terres agricoles, 30/06/2018, https://jne-asso.org/blogjne/2018/06/30/desertification-en-algerie-limperatif-de-proteger-les-terres-agricoles/

Banque mondiale (2018) : L'atlas 2018 des objectifs de développement durable, https://blogs.worldbank.org/fr/opendata/atlas-2018-des-objectifs-de-developpement-durable-un-tout-nouveau-guide-visuel-pour-mieux-comprendre-les-donnees

Belhadj, Mourad (2020) : Algérie, Tebboune dévoile les grandes lignes de relance économique, Anadolu Agency, 13/07/2020, https://www.aa.com.tr/fr/%C3%A9conomie/alg%C3%A9rie-tebboune-d%C3%A9voile-les-grandes-lignes-du-plan-de-relance-de-l-%C3%A9conomie-/1908928

Bellamy Foster, John (2018) : Karl Marx et l'exploitation de la nature, Le Monde Diplomatique, https://www.monde-diplomatique.fr/2018/06/BELLAMY_FOSTER/58734

Benslimane, M. / Hamimed, A. / El Zerey, W. / Khaldi, A., / Mederbal, K. (2008) : Analyse et suivi du phénomène de la désertification en Algérie du nord , VertigO 8/3, https://doi.org/10.4000/vertigo.6782

Berr Eric (2007) : Le développement soutenable est-il keynésien ?, https://www.researchgate.net/publication/5085301_Le_developpement_soutenable_est-il_keynesien

Blanc, Guillaume (2013): Diana K. Davis, Les mythes environnementaux de la colonisation française au Maghreb, Développement durable et territoires, https://journals.openedition.org/developpementdurable/9851

Bouaricha, Nadjia (2021) : Zones d'ombre, l'autre nom de la pauvreté, El Watan, 25/01/2021, https://www.elwatan.com/pages-hebdo/sup-eco/zones-dombre-lautre-nom-de-la-pauvrete-25-01-2021

Brundtland (1987) : Rapport Brundtland, http://www.ceres.ens.fr/IMG/pdf/rapport_brundtland.pdf

Calameo (1974) : La Déclaration de Cocoyoc, https://fr.calameo.com/read/0030589987532cc004fef

Cochard, Aline (2012) : Ce que Ellul a dit, Le Point, 08/03/2012, https://www.lepoint.fr/livres/ce-qu-ellul-a-dit-08-03-2012-1699345_37.php

Collingwood, Robin Georges (2002) : Ce que « La civilisation » veut dire, Cités 2002/4, https://www.cairn.info/revue-cites-2002-4-page-149.htm

Dansereau-Laberge, François Olivier (2010) : Libéralisme et développement durable : un examen de leur comptabilité philosophique, http://archipel.uqam.ca/3836/1/M11939.pdf

ıitour : Seulement 0.58% du PIB est dédié à la
Algérie, Algérie Éco, 02/03/2020. https://www.
02/chitour-seulement-0-58-du-pib-est-dedie-
en-algerie/

ı% des entreprises ANSEJ en difficulté: l'Etat
érie éco, 23/08/2020, https://www.algerie-eco.
entreprises-ansej-en-difficulte-letat-appele-a-

ienne démocratique et populaire (2016) :
que Algérienne démocratique et populaire,
/consti.htm

) : Les étapes de la croissance économique; un
e, Persée 1965/16-04, pp. 629-630, https://
0035-2764_1965_num_16_4_407673_

ɔdéveloppement : une approche de planifica-
2, https://doi.org/10.3406/ecoru.1978.2551

e de performance environnementale, l'Algérie
es et 18ème en gestion des déchets, El Watan,
elwatan.com/pages-hebdo/magazine/indice-
ementale-2020-lalgerie-premiere-en-zones-hu-
des-dechets-17-09-2020

l825) : Nouveau christianisme, Dialogues entre
ateur, Paris

18) : Agriculture : l'ONU se convertit à
avenir, 03/04/2018, https://www.sciencese-
ement/agriculture-l-onu-se-convertit-a-l-agroe-

sixième extinction de masse s'accélère à cause
nce, Courrier international, 03/06/2020,
national.com/article/environnement-la-sixieme-
elere-cause-de-lhomme-avertit-la-science

natural resource use and environmental im-
vth, A Report of the Working Group on Decou-
Resource Panel

national volontaire 2019 : objectifs de dévelop-
ww.unicef.org/algeria/documents/rapport-na-
jectifs-de-d%C3%A9veloppement-dura-

des pays par empreintes écologiques, https://
_des_pays_par_empreinte_ écologique

Lavoisier, Antoine (1789) : Traité élémentaire de chimie

Le cartographe (2009) : Le commerce transsaharien, https://le-cartographe.net/dossiers-carto-91/afrique/52-sahara

Le Robert (2021) : https://dictionnaire.lerobert.com/definition/environnement

Lipietz, Alain (1993) : Les Verts : bleus, blancs, rouges. ou bruns ? Persée, https://www.persee.fr/doc/raipr_0033-9075_1993_num_106_1_3114

Meadows, Donella / Meadows, Dennis / Randers, Jørgen / Behrens, William W. (1972) : The Limits to Growth. A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind, New York

Medjad, Tarek / Setti, M'hammed / Baudelle, Guy (2015) : Quelle métropolisation pour Alger ? Méditerranée, 17/11/2015, https://journals.openedition.org/mediterranee/7267

Mill, John Stuart (1863) : Utilitarianism, London

MAATE, Ministère algérien de l'aménagement du territoire et de l'environnement (2001) : Schéma National d'Aménagement du Territoire (SNAT), https://www.interieur.gov.dz/images/brochure-SNAT-FR-compressed.pdf.

MAATE, Ministère algérien de l'aménagement du territoire et de l'environnement (2019) : Rapport National sur l'état et l'avenir de l'Environnement (RNE 2019)

MAE, Ministère algérien de l'énergie (2020) : Bilan énergétique national, https://www.energy.gov.dz/?article=bilan-energetique-national-du-secteur

MAC, Ministère algérien du commerce (2003) : Lois relatives à la protection de l'environnement, https://www.commerce.gov.dz/reglementation/loi-n-deg-03-10

Moussaoui, Hafedh (2012) : Des produits dérivés du palmier dattier font leur entrée, El Watan, 30/12/2012, https://www.elwatan.com/archives/actualites/des-produits-derives-du-palmier-dattier-font-leur-entree-30-12-2012

Nations Unies (1948) : La Déclaration universelle des droits de l'homme https://www.un.org/fr/universal-declaration-human-rights/

Nations Unies (1972) : Rapport de la conférence des Nations Unies sur l'environnement, Stockholm, 5-16 juin 1972, https://undocs.org/pdf?symbol=fr/A/CONF.48/14/Rev.1

Nouara Algérie (2010-2020) : Écologie et environnement en Algérie, http://afroandalou.over-blog.com

November, Andràs / Grinevald,Jacques / Portas, Pierre / Christophe, Dunand (1992) : Origines, thèmes et enjeux de la CNUED, Open Edition Journals 11/1992, https://doi.org/10.4000/aspd.1561

Obringer, Fréderic (2007) : La croissance économique chinoise au péril de l'environnement : une difficile prise de conscience, Hérodote 2007/2 (n° 125), p. 95-104, https://www.cairn.info/revue-herodote-2007-2-page-95.htm

Orwell, George (1949) : Nineteen Eighty-Four

Oulebsir, Rachid (2013) : Algérie, l'espace public entre le beylik et le bien vacant, Le Matin d'Algérie, 27/10/2013, https://www.lematindz.net/news/12705-algerie-lespace-public-entre-le-beylik-et-le-bien-vacant.html

Rabhi, Pierre (2009) : Manifeste des oasis en tous lieux, Passerelle Eco, https://www.passerelleco.info/article.php?id_article=846

Rebah, M'Hamed (2020) : Révision de la Constitution algérienne : la dimension écologique renforcée, La Nouvelle République, https://jne-asso.org/blogjne/2020/05/21/revision-de-la-constitution-algerienne-la-dimension-ecologique-renforcee/

حول المؤلف

كريم تيجاني، ناشط جزائري في مجال البيئة، مستشار ومحاضر ومنسّق ورشات بيداغوجية، معروف في الجزائر بتأسيسه وإدارته Nouara Algérie، وهي مدونة مرجعية حول الإيكولوجيا والبيئة في الجزائر، وهو كذلك الأب المؤسس لمفهوم « الدارولوجيا ».

طباعة

مؤسسة فريدريش إيبرت ا مكتب الجزائر
175 نهج كريم بلقاسم ا تيلملي ا 16000 ا الجزائر العاصمة
https://algeria.fes.de

لطلب المنشورات :
info@fes-algeria.org

ترجمة : خالد بنسكايم
تدقيق لغوي : رحيل بالي

يحظر الاستخدام التجاري للبيانات التي تنشرها مؤسسة فريدريتش إيبرت (FES) دون إذن كتابي من المؤسسة.

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء مؤسسة فريدريتش إيبرت ستيفتونغ.

ISBN : 978-9931-551-30-0